

بين حرين..

الكتاب: بين حربين..
الكاتب: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين -
اللجنة المركزية
الطبعة الأولى: آب / أغسطس 2026

جميع الحقوق محفوظة

الناشر: المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«ملف» / دمشق، ص.ب. 11488
هاتف: 6315740

التوزيع: شركة دار التقدم العربي للصحافة
والطباعة والنشر / بيروت
ص.ب. 14/6047، هاتف: 305596
والدار الوطنية الجديدة / دمشق، ص.ب. 5953
هاتف: 4418202 – 2248560

الإخراج الفني: مي أحمد شهابي
تصميم الغلاف الخارجي: جمال الأبطح

بين حربين..

فتحي الكليب

محمد السهلي

معتصم حمادة

يوسف أحمد

هذا الكتاب..

■ في 2025/10/10 دخل وقف إطلاق النار في غزة حيّز التنفيذ، لكنه لم يضع حداً لانتهاكات إسرائيل، التي واصلت حرب الإبادة على القطاع، وإن بوتيرة أدنى من التي سادت منذ إندلاع حرب أكتوبر 2023؛ واستمرت إسرائيل في عدوانها على لبنان، مستهدفة جسم المقاومة بالتحديد، ضرباً بعرض الحائط باتفاق وقف إطلاق النار في 2024/11/27.

وفي 2026/2/28 بادرت الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل، إلى شن عدوان واسع على إيران، ترافق مع تجدد إشعال جبهة القتال في لبنان - 2026/3/2، بمبادرة من المقاومة هذه المرة، إسناداً لإيران من جهة، ورداً على إعتداءات إسرائيل على المقاومة من جهة أخرى، في حرب إستنزاف لم تتوقف يوماً على إمتداد 15 شهراً، أي منذ التوقيع على وقف إطلاق النار.

بين هذين الحدين، تمثل أولاهما بانتقال الحرب على غزة بتداعياتها الإقليمية الملموسة، من مستوى إلى آخر؛ وتوهج ثانيهما بنيران حرب إقليمية على إيران بتفاعلات دولية، لما تتضح أبعادها بعد، يبحث كتاب «بين حربين»، في عدد من الملفات الفلسطينية، راعت الترابط الجدلي بين مفاعيل هاتين الحربين - ومعهما الجبهات الإقليمية، التي صبت نيرانها في المعارك - من زاوية أن «ملف غزة»، الذي أسس لتداعيات إقليمية ودولية ذات شأن، بات هو أيضاً - في مراحل متقدمة من تطور الأحداث - في موقع المتأثر بتداعيات الحرب الأخرى التي إندلعت على ضفاف الخليج ■

• تتوزع موضوعات الكتاب على 8 فصول:

■ يضم الفصل الأول قراءة تحليلية في مسودة «الدستور المؤقت لدولة فلسطين»، بدءاً بتظهير إشكالية الحالة الفلسطينية كونها ما زالت «ترزح تحت الاحتلال والاستعمار الاستيطاني، ما يحد بشكل كبير من قدرتها على إدارة الشؤون الداخلية بشكل مستقل. بما فيه غياب التحكم في سجل السكان والمعابر وسجل الأراضي، فضلاً عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي إثر حله بقرار

تعسفي»، وتؤكد الدراسة أهمية بلورة الموقف من القضايا المرتبطة بصياغة الدستور، وفق ثابتين: «الأول، توصيف الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، باعتباره شعباً تحت الاحتلال والإستعمار الاستيطاني؛ والثاني، هو التمسك بإعلان الإستقلال باعتباره وثيقة تعكس إجماعاً وطنياً».

■ ونقرأ في الفصل الثاني دراسة بعنوان «المشهد السياسي - الحزبي العربي عشية إنتخابات الكنيست الـ 26». تتابع الدراسة أوضاع مكونات هذا المشهد في أراضي الـ 48 عشية إنتخابات الكنيست السادسة والعشرين المفترض إجراؤها حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2026، وتلقي الضوء على المسار الذي قطعه مكونات هذا المشهد في محطات مفصلية سابقة، أوصلت الخريطة الحزبية العربية إلى ما هي عليه الآن. وتشير الدراسة إلى أن معظم الجهد الحزبي والسياسي العربي ما بعد «طوفان الأقصى» تركز في التعامل مع إستحقاقات هذا الحدث والحد من تداعياته «الإسرائيلية»، على مسار العمل العربي المشترك والحياة اليومية للجماهير العربية.

■ ونتابع في الفصل الثالث دراسة بعنوان «إستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني في لبنان - رؤية»، تعرض لرؤية الجبهة الديمقراطية (بعد قرار وقف إطلاق النار - 2024/11/27 الذي وضع حداً لما سمي بـ «حرب الإسناد لقطاع غزة»)، لواقع الحالة الفلسطينية هناك، من حيث خصوصيتها وتعقيداتها السياسية والإجتماعية، في ظل الظروف التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون والتحديات المتراكمة التي تؤثر على حياتهم اليومية. كما تناقش إشكالية العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، وما يحيط بها من تداخلات سياسية وأمنية وإجتماعية، تفرض ضرورة تنظيم هذه العلاقة، بما يحفظ مصالح الطرفين ويعزز الإستقرار في أنحاء البلاد.

■ وأفرد الكتاب فصله الرابع للذكرى السابعة والخمسين لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، إحتوى قراءة لبعض ما ورد في نص البيان التأسيسي للجبهة - 1969/2/22، وضم في قسمه الأول بيانات وتقارير في المناسبة، عرضت لوقائع المشهد السياسي على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بعد أكثر من عامين على حرب الإبادة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني والتي لم تنته فصولاً بعد، ميدانياً وسياسياً.

وضع القسم الثاني من هذا الفصل مساهمات نظرية في ذكرى الإنطلاقة، كُفِّت دلالات تجربتها باعتبارها محطة فارقة في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة.

■ «الأزمة المالية للأونروا وتحولاتها السياسية» هو عنوان الفصل الخامس، ويتضمن دراسة في دور وكالة الغوث/«الأونروا» في خدمة اللاجئين الفلسطينيين، من حيث أصلها القانوني ووظيفتها الأساسية، ويسلط الضوء على طبيعة الإستهداف الذي تتعرض له الوكالة، وأثر ذلك على حقوق اللاجئين، إضافة إلى بحث سبل إصلاح الوكالة والدور المطلوب عربياً وفلسطينياً لضمان استمرار عملها في خدمة اللاجئين الفلسطينيين إلى حين تنفيذ القرار الأممي 194. وتخلص الدراسة إلى أن التمويل المستدام للأونروا لا يُعد خياراً إدارياً فحسب، بل هو ضرورة سياسية وإنسانية وقانونية، إلزاماً بتفويض الأمم المتحدة للوكالة وفقاً للقرار 302.

■ وتحت عنوان «الأزمة المالية للأونروا وتحولاتها السياسية»، يتناول الفصل السادس تداعيات الأزمة المالية التي تعانيتها وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين/«الأونروا»، كاشفاً زيف إدعاءات الدول المانحة تبريراً لإحجامها عن تقديم المساهمات المالية للأونروا أو تقليصها، كما تبين الدوافع والأهداف الإسرائيلية - الأميركية المشتركة في محاربة وكالة الغوث والعمل على تصفيتها.

يختم الفصل بالدعوة إلى «توحيد جهود ومواقف كافة الهيئات الفلسطينية المعنية بقضية اللاجئين، واعتماد استراتيجية وطنية مشتركة للدفاع عن الأونروا، ورفض أية محاولات لإيجاد بدائل عنها، تصفية لدورها ولحق العودة، الذي يكفله القرار الأممي 194».

■ الفصل السابع، وفيه دراسة تقرأ «في وثائق إنهاء الحرب في قطاع غزة»، وتعرض لأهم معالم المشهد السياسي الذي صدرت في سياقه هذه الوثائق بنصها الكامل، والتي واكبت سياسياً المحطات الرئيسية لمساعي وقف العدوان على قطاع غزة: 9/29، 10/13، و2025/11/17. وتحتوي الدراسة إستشهادات واسعة بالمواقف التي اتخذتها الجبهة الديمقراطية حيالها، إستناداً

إلى قرار مجلس الأمن الرقم 2803 المحمول دولياً، والتماساً للضغط المؤثر على دولة الإحتلال لكف عدوانها على شعبنا، وفي الوقت نفسه الدعوة لاستنهاض الدور الفلسطيني الذاتي، والذي على رأسه إعادة بناء الوحدة الداخلية.

■ **الفصل الثامن والأخير بعنوان «ميثاق مجلس السلام»**، وفيه نص ميثاق المجلس باللغتين العربية والإنجليزية، والذي يحدد أهدافه وعضويته وآليات عمله. ويلحظ من مضمون النص أنه يتحدث بمهامه عن السلام في العالم، بما يضعه بتنافس مع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ما يكشف نزوع مؤسسيه لاحتكار مرجعية إدارة الأزمات الدولية والإقليمية، بتجميع خيوطها عند الرئيس الأميركي دونالد ترامب؛ كما فيه أيضاً قراءة واسعة في الإجتماع الأول لـ «مجلس السلام» في واشنطن، بنتائجه وإشكالاته.

ويضم الفصل تقريراً عن الإجتماع الأول لـ «مجلس السلام» الذي عقد في واشنطن - 2026/2/19، ونتائجه، والإشكالات التي تواجهه.

ويختتم الفصل بمذكرة قانونية حول المخاطر الدستورية والقانونية والسياسية المحتملة في ترتيبات ما بعد إتفاق غزة، وواجب الحالة الفلسطينية بالتحرك الوقائي تجاه الوسطاء واللجنة الإدارية لدرء هذه المخاطر ■



■ **«بين حربين»**، هو الكتاب الرقم خمسون في سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، التي يصدرها - إلى جانب سلاسل أخرى - المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/«ملف»، الكتاب بموضوعاته ومنهج التحليل الجدلي الذي حكمها، يشكل إضافة نوعية لما سبقه من إصدارات المركز، تضع أمام الباحث والقارئ المتابع وجبة معرفية جديدة ■

المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

«ملف»

الفصل الأول

حول مسودة

«الدستور المؤقت لدولة فلسطين»..

- 1- موقعية الدستور في الدولة ونظامها السياسي
 - 2- في الخلفية العامة
 - 3- هل نحن بحاجة إلى دستور؟
 - 4- مرجعية الدستور
 - 5- قضايا ذات مدلول سياسي
 - 6- في العلاقة مع منظمة التحرير
 - 7- الموقف من مسألة مشروع الدستور
- حول الدعوة لإصدار «إعلان دستوري»
 - الرأي بشأن مسودة «الدستور المؤقت»

(1)

موقعية الدستور في الدولة

ونظامها السياسي

■ تتحدد أهمية الدستور في كونه المرجعية الأسمى، والوثيقة القانونية الأعلى التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتنظم العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبين السلطات ومواطني الدولة، حيث تبين الخطوط العامة لحقوقهم وواجباتهم؛ وبالتالي، فهو التعبير الأرقى عن الإرادة الشعبية الحرة لمواطني الدولة، وتطبيقه عملياً، يكون في دولة مستقلة تمارس سيادتها على أرضها وحدودها ومراقفها العامة.

غير أن الحالة الفلسطينية تطرح إشكالية تتمثل بكونها ما زالت تترشح تحت الاحتلال والإستعمار الإستيطني، ما يحد بشكل كبير من قدرتها على إدارة الشؤون الداخلية بشكل مستقل، بما فيه غياب التحكم في سجل السكان والمعابر. هذا فضلاً عن تعطيل أعمال المجلس التشريعي إثر حله بقرار تعسفي، وعدم وجود هيئة بديلة تعمل على إقرار تشريعات وقوانين تدير أوضاع المواطنين وعلاقتهم بالإطار الدولي، والإنقسام السياسي والمؤسسي وتعدد مراكز القرار والتمثيل السياسي؛ كلها عوامل تجعل من الصعب إنتاج دستور يعكس الإرادة الشعبية الفلسطينية.

■ في ضوء هذه المعطيات، يثير إعتقاد دستور مؤقت مخاطر سياسية وقانونية، أبرزها تكريس واقع غير طبيعي يكتسي شرعية ضمنية، يحول الصراع من مشروع تحرر وطني إلى إدارة شكلية لحالة قائمة، بما قد يؤدي إلى تراجع أولوية إنهاء الاحتلال؛ كما قد يساهم ذلك في خلق ازدواجية في المرجعيات السياسية وتهميش دور م.ت.ف بوصفها الممثل الوطني الجامع للشعب الفلسطيني. ويزداد تعقيد المشهد السياسي الفلسطيني نتيجة الطبيعة المركبة للنظام السياسي، الذي ما زال يجمع بين شرعية ثورية تمثلها المنظمة، وشرعية

قانونية/انتخابية ما زالت - رغم تأكلها - تعبر عنها السلطة الفلسطينية، دون وجود فصل واضح بينهما. وقد أدى هذا التداخل إلى نشوء بنية سياسية هجينة، إنعكست على كل تفاصيل العلاقة اليومية بين السلطة والمنظمة..

■ لهذا، فالنقاش الداخلي لمشروع الدستور - على أهميته - لا يدور حول نصوص قانونية بمعزل عن الغاية المراد الوصول إليها بعد إنجازه: هل هو التعايش مع الإحتلال، بما يضيف نوع من المشروعية الفلسطينية على الواقع الإحتلالي القائم، خاصة في ظل مخطط الضم القائم وما يعكسه من تداعيات على مختلف المستويات؛ أم هو خطوة دستورية وقانونية تساهم في الجهد الوطني الشامل نحو دولة تمارس سيادتها على أرضها وشعبها ومرافقها العامة بدون إحتلال وبدون أي تدخل خارجي.. وفي هذا تكمن حقيقة الخلاف والتباين بين إتجاه يُغلب المنطق القانون والدستوري، بغض النظر عن الظروف المحيطة، وإتجاه آخر يعطي الأولوية للتصدي لقضايا سياسية من شأنها أن تشكل عقبة أمام ترجمة الدستور واقعاً على الأرض■

(2)

في الخلفية العامة

■ تثير مسألة صياغة «دستور مؤقت لدولة فلسطين»، جملة من التساؤلات التي تبرز فيها الأبعاد القانونية والدستورية بالسياسية، ويغلب عليها، في واقعنا الفلسطيني، طابع الحذر والقلق بشأن توقيت طرح الموضوع للنقاش العام، في ظل تغول المشروع الصهيوني وازدياد حدة الضغوط الدولية على الشعب الفلسطيني. ولا ينحصر هذا القلق في مسألة إمكانية التوصل إلى توافق فلسطيني، سياسياً وشعبياً، حول نص دستوري بعينه، بل يتجاوز ذلك إلى سؤال أكثر عمقاً وجوهرياً: هل تعد مسألة صياغة دستور في هذه المرحلة أولوية وطنية، في ظل تحديات وجودية تواجه قضيتنا الوطنية، التي تتقدم على مسألة إعداد دستور في الوقت الراهن؟ دون أن يعني ذلك للحظة عدم حاجتنا إلى

دستور متوافق عليه، عندما ينعقد شرطه، أي عندما تستدعيه الحاجة. في هذا السياق، برزت مواقف قوى سياسية وشعبية فلسطينية، أبدت تحفظات واضحة على طرح فكرة الدستور في ظل استمرار الاحتلال، ومن بينها الجبهة الديمقراطية التي قدمت رؤية متكاملة حذرت فيها من المخاطر السياسية والقانونية المترتبة على الخوض في هذه العملية قبل التقدم في إنجاز مهام التحرر الوطني، أو بأقله إتضاح صورة المشهد السياسي. وقد أشارت الجبهة في موقفها إلى «أن أي مسار دستوري في ظل واقع غير سيادي سيكرس قيود الاحتلال بدلاً من تجاوزه، أو أنه سيفضي إلى تثبيت وقائع معينة على حساب الحقوق التاريخية الفلسطينية...».

في المقابل، يرى اتجاه آخر، أن صياغة دستور، حتى في ظل الاحتلال، أمر ممكن من الناحية النظرية والعملية، وهذا الرأي يستند إلى تجارب دولية تاريخية، شهدت إعداد دساتيرها في ظروف إستثنائية أو خلال مراحل إنتقالية لم تكتمل فيها عناصر السيادة الوطنية، وإلى نماذج لدول صاغت أطرها الدستورية في ظل الاحتلال والهيمنة الخارجية، وأن الدستور، في هذه الحالة، قد يشكل أداة لتعزيز الهوية الوطنية، وتنظيم الحياة السياسية، حتى قبل الإستقلال الناجز.

■ بين هذين الإتجاهين، يبقى النقاش مفتوحاً حول جدوى وأولوية صياغة دستور فلسطيني في هذه المرحلة، بين من يراه خطوة إستباقية ضرورية لبناء الدولة، ومن يعتبره خطوة سابقة لأوانها قد تترتب عليها تداعيات سياسية غير محسوبة في ظل استمرار الاحتلال وتعقيدات الواقع الفلسطيني.

رغم ذلك، ليست المرة الأولى التي تطرح مسودة الدستور الفلسطيني على النقاش العام، بل أن الشعب الفلسطيني وقواه المختلفة قطعوا شوطاً مهماً في النقاشات السياسية والقانونية لمختلف المواد الدستورية. فمنذ نهاية التسعينات، وحتى الآن، تم تقديم عدد من المسودات للدستور، لكن النسخة الأساس هي نسخة عام 1999، وما تبعها كانت عبارة عن إضافات وتعديلات على النسخة

الأولى صدرت في الأعوام 2001، 2003، 2015 وآخرها النسخة الأخيرة لعام 2025؛ وبالتالي فنحن لسنا بحاجة إلى إعادة نقاش مواد الدستور، خاصة مسلماته، بل ما نحتاجه هو حسم المواد التي تحمل بعداً سياسياً تتطوي على إجحاف بالحقوق الوطنية.

■ في هذا السياق لا يمكننا تجاهل الخلفيات السياسية لطرح مسودات الدستور للنقاش العام في مراحل سابقة، فمع إنتهاء المرحلة الإنتقالية لإتفاق أوسلو عام 1999، واجهت م.ت.ف خيار الإستمرار ضمن الأطر التي أفرزتها الإتفاقات الموقعة مع إسرائيل، لجهة إعلان بسط سيادة دولة فلسطين على كامل أراضيها المحتلة بعدوان 1967، إنطلاقاً من إنقضاء مدة المرحلة الإنتقالية؛ فأتى الرد على يد المجلس المركزي في دورة إنعقاده بتاريخ 1999/4/29 (أي قبل 5 أيام من إنقضاء الفترة الزمنية المحددة لإنهاء المرحلة الإنتقالية)، الذي - وإن تجاهل الإعلان عن التمديد الرسمي للمرحلة الإنتقالية، فقد أبقى على دورة المجلس المركزي في حالة إنعقاد حتى شهر حزيران (يونيو) 1999، ما عني عملياً التمديد بالأمر الواقع لهذه المرحلة؛ وقرر المجلس تشكيل عدد من اللجان من بينها لجنة إعداد دستور الدولة بالتعاون مع الجامعة العربية وأمينها العام.

■ إن الإمتناع عن إعلان بسط سيادة الدولة على كامل أراضيها المحتلة عام 67، كان هدفه بشكل رئيسي الرهان على وعود واشنطن وغيرها بالضغط على إسرائيل لاستئناف مسار مفاوضات الوضع الدائم وصولاً إلى خواتيمها في غضون عام؛ ومن هنا أتى رفض النص الصريح على إنتهاء المرحلة الإنتقالية بادعاء أنه سوف يترتب عليه نشوء فراغ بانتهاء ولاية مؤسسات السلطة التي أنتجتها المرحلة الإنتقالية، وبخاصة المجلس التشريعي، في وقت لا يتمتع فيه الوضع الفلسطيني بالجاهزية المطلوبة لمواجهة هذا الوضع. هذا الإدعاء وغيره من الدعاوى كان يسهل دحضه باعتبار أن رئيس اللجنة التنفيذية (وهو رئيس السلطة الفلسطينية) يملك صلاحية التمديد للمجلس التشريعي إلى حين وضع دستور الدولة ومؤسساتها.

من هنا يتضح أن مسألة صياغة الدستور هي مسألة سياسية بالأساس تندرج في سياق نشوء ظرف يستدعيها أو غير ذلك، الأمر الذي يوضح تعدد المحطات (وتباعدها في آن معاً)، التي شهدت تقديم مشاريع للدستور على امتداد فترة زمنية ممتدة شارفت عامها الـ 27 (!) في الحالة الماثلة.

■ عاد مشروع الدستور إلى واجهة النقاش السياسي من جديد عام 2003، مع رؤية دولية لإدراك «حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني»، رؤية مرتبطة بالواقع السياسي في ذلك الوقت، الذي شهد إطلاق خطة «خارطة الطريق» ومن ضمنها بند نص على «وضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية»، ما أثار إعتراضات أو تحفظات من قوى سياسية رئيسية، تراوحت بين الإعتراض السياسي على «خارطة الطريق» نفسها، وإفتقاد لجنة صياغة الدستور إلى التمثيل السياسي والمجتمعي الشامل.

■ إن النقاش حول مشروع الدستور، يكتسي ضرورته من زاوية تحديد ملامح الدولة المستقبلية، سواء من حيث شكلها، أو نظامها السياسي، أو طبيعة العلاقة فيما بين مكوناتها ومع المواطن. إلا أن هذا النقاش لا يخلو من مخاطر، إذ قد يفتح ملفات حساسة تتعلق بتوصيف مرحلة النضال الفلسطيني، وبالعلاقة منظمة التحرير بالدولة، وبالهوية، وقضية اللاجئين وغير ذلك من عناوين سياسية هامة ودقيقة. من هنا أهمية إدارة حوار مسؤول حول مشروع الدستور إنطلاقاً من أهميته لبناء دولة تكون لجميع الفلسطينيين، إنما دون الإنتقاص من أولوية إنهاء الإحتلال وموقعيتها على أجندة العمل الوطني.

إنطلاقاً من هذا المنطلق، يبرز الواجب الوطني في دعم الدعوة إلى إطلاق حوار وطني مسؤول حول مشروع الدستور (ديباجة، و 13 باباً، و 162 مادة)، باعتباره مسألة مطروحة ضمن جدول الأعمال، ولكن دون منحه صدارة الإهتمام أو السماح له بتشتيت الجهد الذي يجب أن يتركز على مواجهة التحديات التي يفرضها المخطط الإسرائيلي على كافة المستويات ■

(3)

هل نحن بحاجة الآن إلى «دستور مؤقت»؟

■ في نقاش الموقف الذي عبرت عنه «الدائرة القانونية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، وسلمته إلى لجنة صياغة الدستور، بشأن مدى الحاجة الفعلية الى دستور في ظل الإحتلال، برزت ملاحظات من قامات سياسية وقانونية أشارت إلى نماذج تاريخية لدول أقرت دساتيرها في ظل الإحتلال، أو عشية الخلاص منه. وهنا لا بد من توضيح هذه المسألة، مستعرضين حيثيات تلك النماذج ومقارنتها بواقعنا الفلسطيني.

صحيح أن هناك دولاً وضعت دساتيرها خلال أو بعد مرحلة التحرر بوقت قصير، كالهند مثلاً، التي أقرت دستورها عام 1950 بعد نهاية الإستعمار البريطاني - 1947، لكن النموذج الهندي يوضح أن إقرار الدستور حصل خلال فترة إنتقالية كانت فيها الدولة تمارس سيادتها بشكل فعلي على أرضها وشعبها ومرافقها وحدودها، إضافة إلى وجود سلطة مركزية موحدة وإعتراف دولي بالهند كشعب ودولة؛ والدستور الجزائري صدر بعد الإستقلال عن فرنسا - 1962، في ظل دولة كانت موحدة سياسياً وتملك السيطرة على إقليمها وشعبها ومرافقها. أما في جنوب أفريقيا، فقد تم إعتقاد دستور إنتقالي بعد الإنتهاء نظام الفصل العنصري، ثم تحول إلى دستور دائم، في ظل سيادة حقيقية على الأرض.

الملاحظ في الحالات الوارد ذكرها، أن الدساتير وضعت بعد السيطرة على الأرض أو خلال عملية إنتقالية سبقتها، في ظل قيادة سياسية موحدة، وحدود واضحة أو قابلة للتحديد، وإعتراف دولي واسع؛ أي أن الدساتير في تجارب التحرر الوطني جاءت نتيجة إحدى حالتين: إما بعد الإستقلال (الجزائر، ناميبيا)، أو خلال عملية إنتقالية نحو إسقاط نظام الفصل العنصري وتأسيس سيادة الشعب، لكل الشعب، دونما تمييز، على مقدرات البلاد (جنوب أفريقيا). أما في فلسطين، فإن الواقع مختلف بشكل كامل لكونها ما تزال تحت الإحتلال

والإستعمار الإستيطاني، وتعاني إنقساماً خطيراً في ظل عدم وجود سيطرة، لا على إقليمها ولا على شعبها، ولا على مرافقها العامة، إضافة إلى عدد من العناوين التي ما زالت غير محسومة سياسياً كالحدود وعودة اللاجئين وغير ذلك من عناوين أجملتها الإتفاقيات الموقعة مع اسرائيل بعنوان «قضايا الوضع النهائي» ■

(4)

مرجعية الدستور

■ لا بد من الإشارة بداية إلى أن هذه المسألة يجب أن لا تكون موضع نقاش أو تباين بين مكونات الشعب الفلسطيني، كون المرجعية الدستورية والقانونية والسياسية مكرسة في «وثيقة الإستقلال» الصادرة عن الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني - 1988/11/15. وهذا ما حمله نص المادة 25 من مسودة الدستور الحالي: «تشكل وثيقة إعلان الإستقلال والدستور بجميع مكوناته وحدة واحدة لا تتجزأ، وتفسر مكوناته وتؤول على أنها وحدة عضوية متماسكة»، الأمر الذي ينسجم مع ما نص عليه صراحة حكم المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية - 2018/3/2، في معرض شرح موقع ومكانة وثيقة «إعلان الاستقلال» داخل النظام القانوني والدستوري الفلسطيني. وقد إعتبرت المحكمة أن تلك الوثيقة ليست مجرد بيان سياسي، بل هي وثيقة قانونية تسمو على جميع التشريعات العادية وتأتي في مرتبة مساوية للقانون الأساسي الفلسطيني (دستور السلطة الوطنية الفلسطينية)، لا بل تعتبر مرجعية له. وأوضحت المحكمة أن الوثيقة تشكل «العقد الإجتماعي» للشعب الفلسطيني وتحدد المبادئ العليا للدولة، مما يجعلها جزءاً لا يتجزأ من النظام الدستوري، الذي لا تجوز مخالفته أو الخروج عن مبادئه الأساسية.

■ لذلك، فعند بلورة الموقف من القضايا المرتبطة بصياغة الدستور، لا بد من الإنطلاق من أسس رئيسية تشكل الإطار الناظم لهذا المسار. في مقدمة هذه

الأسس ثابتين يجب النص عليهما بشكل واضح ومباشر دون مواربة: الأول، هو توصيف الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، باعتباره شعب تحت الاحتلال والإستعمار الإستيطني، وأن الحركة الوطنية هي حركة تحرر وطني تناضل من أجل التحرر والإستقلال الوطني الناجز؛ والثاني، هو التمسك بإعلان الإستقلال باعتباره وثيقة تعكس إجماعاً وطنياً، والدستور يجب أن يقع في إمتداده، وأن يكون ترجمة أمينة له، لا بديلاً عنه، كما يبرز ضرورة الإلتزام بالثوابت الوطنية بوصف إبرام الدستور محطة مفصلية من محطات مسيرة التحرر، لا نهايتها.

والى جانب ذلك، يشكل تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان ركيزة أساسية في بناء الدستور، إنجماً مع روح وثيقة «إعلان الإستقلال» ومتطلبات الدولة العصرية، فالدستور ينبغي أن يؤسس لنظام سياسي ديمقراطي قائم على الفصل بين السلطات، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وتعزيز المشاركة الشعبية؛ كما يجب أن يتضمن ضمانات فعالة لحماية الحقوق والحريات العامة، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير، والمساواة أمام القانون، وإستقلال القضاء، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، بما يعزز ثقة المواطن بمؤسساته الوطنية ■

(5)

قضايا ذات مدلول سياسي

■ ما يدعم الإستنتاج السابق، هو واقع التلاقي بين مختلف القوى السياسية والتيارات الشعبية الفلسطينية على ضرورة جلاء أي لبس بشأن النصوص التي تحتاج إلى تفسير، كون الحالة الفلسطينية - راهناً ومستقبلاً - لا تحتل أية إجتهدات، حتى لو توفرت مؤسسات القضاء المؤهلة للحسم في هذه المسألة أو تلك الواردة في مواد الدستور. من هنا أهمية أقصى ما يمكن من وضوح في صياغة نصوص لا تنطوي على أكثر من تفسير، أو تأويل، الخ.. وفي هذا السياق لن نتوقف عند مصطلحات ذات طابع صياغي، تسهل معالجتها، بل

أمام تلك التي تنطوي على مدلول سياسي فائق الأهمية وهما مسألتا الحدود وشكل النظام السياسي: [

1- الحدود

■ رغم أن حدود الدولة تبدو، ظاهرياً، قضية خلافية على مستوى الرؤية الإستراتيجية لحل «المسألة الفلسطينية»، إلا أن هناك إجماعاً سياسياً فلسطينياً على اعتبار أن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس هي حدودها الجغرافية، وفقاً لبرنامج الإجماع الوطني. وتبرز الحاجة أكثر في ظل مخطط الضم الإسرائيلي الذي يطرح ضم مساحات واسعة جداً من أراضي الدولة الفلسطينية؛ وحتى لو كانت هناك إعتبارات معينة لدى البعض بعدم ذكر الحدود، فإن الحدود المعتمدة ضمناً هي حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967. وفي ظل الحديث عن دولة بحدود مؤقتة وعن حلول إنتقالية طويلة الأمد ترجيء الإعراف بالدولة إلى مراحل زمنية لاحقة ، فإن النص على حدود الرابع من حزيران يصبح أكثر ضماناً للتمسك بأول وأهم الثوابت الوطنية، على أن ذلك لا يجب أن يشكل إجحافاً، بأي شكل من الأشكال، بالحقوق التي تضمنتها سائر القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين. وما يدعم هذا الأمر هو مرجعيات دولية راسخة، ومحددة بقرارات الأمم المتحدة والإعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود 1967. لكن ما يشير عدم الإرتياح هو أن المسودة الحالية للدستور قد أسقطت النص الصريح على حدود الدولة، على الضد من مسودة الدستور لعام 2003، التي أشارت بوضوح في مادتها الأولى إلى أن «فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة، نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية 4 حزيران (يونيو) 1967 دون إخلال بالحقوق التي أكدتها القرارات الدولية الخاصة بفلسطين..».

ورغم أن وثيقة «إعلان الإستقلال» لم تُشرِ نصاً إلى حدود الرابع من حزيران 1967، إلا أن الإشارة جاءت بشكل أشمل لجهة الإستناد إلى قرار التقسيم الرقم 181 - 1947، الذي أكد على «أن الدولة الفلسطينية تقوم إستناداً إلى الحق

التاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947». وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على أن النص المرتبط بحدود عام 1967، يعتبر عنصراً أساسياً في حماية الموقف السياسي الفلسطيني، إذ يرسم خطأ قاطعاً بوضوحه يمنع أي عبث مستقبلي طائش بالحقوق الوطنية. ومع ذلك، يبقى الجدل قائماً حول هذا النص، نظراً لأن مسار المفاوضات قد يفرض تغييرات على الواقع السياسي، ما يفتح المجال أمام تفسيرات وتعديلات محتملة. ومن هنا، يتجلى التباين المشروع بين الحاجة إلى المرونة السياسية التي تتيح التعامل مع المتغيرات، وبين ضرورة التمسك بالنص الدستوري، الذي يحفظ الثوابت ويمنع التفريط بها إن بالتنازل أو المناقصة ■

2- شكل النظام

■ رغم أن المادة الأولى من مسودة الدستور المؤقت قد تبنت نصاً واضحاً يشير إلى أن «فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ، وشعبها جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها ديمقراطي نيابي»، إلا أن لجنة الصياغة تبنت النظام المختلط، الذي يزاوج بين النظامين الرئاسي والبرلماني، وهناك الكثير من المواد التي تشير إلى هذا الأمر (من المادة 73 صعوداً)، ما يشكل مخالفة ذات وجهين: الأول، هو تجاوز وثيقة «إعلان الإستقلال» التي وضعتها المحكمة الدستورية الفلسطينية العليا عام 2018 في مرتبة سامية، في معرض تفسير مكانتها في النظام القانوني والدستوري الفلسطيني، مشيرة إلى أنها ليست مجرد وثيقة سياسية عادية، بل مرجعية دستورية عليا، وهو تفسير ملزم لجميع سلطات «الدولة»؛ وبالتالي، فإن عدم الالتزام بحكم المحكمة يعتبر جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة، لأن الأحكام القضائية واجبة التنفيذ، والإمتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو يعد جريمة وفقاً لنص المادة 106 من القانون الأساسي المعدل لسنة 2003، وهذا تأكيد على سمو وثيقة إعلان الإستقلال في سلم النظام

القضائي والقانوني الفلسطيني.

اما **الوجه الثاني**، فهو مخالفة المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2025 المتعلق بتشكيل لجنة صياغة الدستور المؤقت، والذي إنطلق من خلفية أن نظام الحكم في فلسطين هو ديمقراطي قائم على أساس الفصل بين السلطات، حيث نص بما حرفيته في مادته الأولى على أن «تشكل لجنة وطنية تسمى «لجنة صياغة الدستور المؤقت» للانتقال من السلطة إلى الدولة، تتولى إعداد مشروع دستور مؤقت، وبما ينسجم مع وثيقة إعلان الإستقلال ومبادئ القانون الدولي.. ويرسي الأسس الدستورية لنظام حكم ديمقراطي قائم على سيادة القانون والفصل بين السلطات..»■

(6)

في العلاقة مع منظمة التحرير

■ شكلت م.ت.ف تاريخياً الإطار الجامع والمعترف به عربياً ودولياً كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده؛ غير أن مسار التسوية السياسية، ولا سيما بعد إتفاقيات أوسلو، أحدث تحولاً هجيناً في بنية النظام السياسي الفلسطيني، فانتقل مركز الثقل من «المنظمة» كإطار إئتلافي جامع، وبوصفها حركة تحرر وطني تعبيء طاقات الشعب داخل فلسطين وخارجها، إلى «السلطة الفلسطينية» ككيان إداري - سياسي محكوم بقيود الإتفاقيات الموقعة مع إسرائيل. وقد أدى هذا التحول إلى تراجع الدور التمثيلي لمؤسسات المنظمة، التي أخذت تفقد بشكل تدريجي حيويتها، بعد أن تحولت إلى إطار يغلب عليه اللون السياسي الواحد، وغياب قوى ذات تمثيل شعبي واسع عن المشاركة في أطرها ومؤسساتها، وهذا ما ساهم بدوره في إضعاف حيثيتها التمثيلية وأفقدتها قدرتها على استيعاب التحولات والمتغيرات الداخلية والخارجية. تراكمت هذه المتغيرات مع ممارسات داخلية مدعومة على المستويين الإقليمي والدولي، قادت إلى تكريس نظام حكم يتسم بمركزية شديدة، بعد أن تم دمج المناصب القيادية العليا على مستوى المنظمة والسلطة والحزب الحاكم ببعضها

البعض، الأمر الذي نتج عنه إختلال واضح في مبدأ هام من مبادئ العمل المؤسساتي، وهو الفصل بين السلطات وتعطيل آليات الرقابة والمساءلة، فتحوّلت مؤسسات المنظمة من أطر توافقية على مستوى إتخاذ القرار، إلى هياكل يغلب عليها الطابع الفردي. وفي ظل غياب إنتخابات دورية حرة ومباشرة، سواء على مستوى مؤسسات المنظمة أو السلطة، تفاقمت أزمة التفويض الشعبي، وأصبح النظام السياسي أقرب إلى نموذج رئاسي مفرط المركزية، مصحوباً مع تراجع فعالية المجلس التشريعي الذي تحول إلى هيئة محدودة التأثير، قبل أن يتم حله بقرار تعسفي من رأس السلطة، دون أي مشاور مع القوى السياسية ومختلف تيارات الشعب الفلسطيني.

■ رغم أن منظمة التحرير، على المستوى النظري، هي المرجعية العليا التي تستمد منها كافة الهيئات الفلسطينية شرعيتها، إلا أن الواقع العملي أظهر إنقلاباً، غير مبرر، في هذه العلاقة، حيث طغت الوظائف الإدارية اليومية للسلطة على الدور الإستراتيجي للمنظمة. وطرح هذا الأمر إشكالية عميقة، مع مسار التحول نحو دولة مستقلة، وبروز خطر التمثيل المزدوج: فالإعتراف العالمي بالدولة قد يهشم المنظمة على المستوى الدولي، تاركاً فجوة تمثيلية لملايين الفلسطينيين في الشتات، الذين قد لا تندرج أحوالهم ضمن «مواطنة» الدولة الناشئة جغرافياً وقانونياً.

كما أن «التحول نحو الدولة» فرض معضلة قانونية وسياسية تتعلق بمصير منظمة التحرير ووظيفتها، فالدولة، بحكم طبيعتها، مقيدة بحدود وسيادة والتزامات دولية، بينما تظل المنظمة إطاراً تحريرياً أوسع، يعبر عن الهوية الوطنية الشاملة ويحتفظ بالولاية السياسية على القضايا المصيرية، وفي مقدمتها حق العودة والقدس والحدود. لذلك، فقيام دولة فلسطينية لا يجب أن يلغي، بأي حال من الأحوال، الحاجة إلى منظمة التحرير، بل ينبغي أن يعيد تعريف دورها ضمن معادلة أكثر عمقاً تتداخل فيها وتتوازى دواعي السيادة الوطنية في نطاق الدولة المستقلة مع إعتبارات تتصل بالإننتشار الجغرافي في بلدان الهجرة وأقطار

اللجوء، فضلاً عن ثوابت الحقوق التاريخية. لذلك، فالحفاظ على المنظمة وتطويرها كإطار إئتلافي جامع، إلى جانب بناء مؤسسات دولة فاعلة، يشكلان معاً شرطاً ضرورياً لضمان تمثيل مستدام وشامل للشعب الفلسطيني، وصون حقوقه غير القابلة للتصرف.

هنا، تطرح نفسها مسألة العلاقة بين «الفلسطيني كلاجيء» و«الفلسطيني كمواطن» تحدياً قانونياً جديداً يستدعي مقاربة مرنة تقصل بين الهوية، كمفهوم وطني أصلاّني لأبناء شعبنا في كل مكان؛ وبين الجنسية، كتعبير قانوني ودستوري. ويمكن اللجوء إلى خيارات مرنة تتبنى حل يتيح منح جنسية دولة فلسطين لكل فلسطيني كحق أصيل وإختياري، دون أن يقود ذلك إلى إسقاط المكانة السياسية والقانونية لصفة اللجوء، أو الإنتقاص من الحقوق السياسية، وعلى رأسها حق العودة والتعويض؛ في المقابل، تبقى الهوية الوطنية إطاراً جامعاً تتولاه المنظمة، وتشكل الجنسية أداة قانونية توفرها الدولة ضمن صلاحياتها السيادية؛ مع ضرورة تحصين حق العودة وإبقائه ضمن الولاية السياسية لمنظمة التحرير لتجنب إخضاعه لمساومات دولية.

■ إن المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، تفرض صيغة ممكنة في «التكامل الوظيفي» بين أطر الدولة وهيئات ومؤسسات منظمة التحرير، حيث تتولى الأولى إدارة الشأن الداخلي وتقديم الخدمات السيادية والفصلية لمواطنيها، في حين تواصل الثانية مهمتها كمرجعية تمثل «الكل الفلسطيني» وتدير القضايا الوطنية العامة، التي تتعلق بالشعب الفلسطيني في كافة أماكن إنتشاره. ويقتضي هذا النموذج إقرار فصل دستوري ومؤسسي واضح بين الكيانين، بما يضمن عدم التضارب في الصلاحيات ويحافظ على التخصص الوظيفي لكل منهما.

إن الوصول إلى ترجمة ما سبق يتطلب تجاوز الأزمة الراهنة بعقد مؤتمر وطني تأسيسي يضم مختلف القوى والفئات المجتمعية في الوطن ومختلف مناطق الإنتشار الفلسطيني، بهدف إعادة تفعيل هيئات ومؤسسات منظمة التحرير على

أسس ديمقراطية وتمثيلية حقيقية، وتحديث آلياتها الانتخابية بما يشمل الداخل والشتات. كما يمكن تطوير نماذج تمثيل حديثة للفلسطينيين في الخارج، لتعزيز إرتباطهم بالمؤسسة الوطنية الأم. وقد قطعت اللجنة الخاصة بنقاش مسألة إنتخابات المجلس الوطني شوطاً في هذا الإطار، ويتطلب الأمر - إلى جانب إستكماله - طرحه على النقاش السياسي والفصائلي والشعبي قبل إعتماده بشكل رسمي، وقبل الأخذ بالملاحظات التي قدمتها فصائل وشخصيات إلى اللجنة المعنية ■

(7)

الموقف من مسألة مشروع الدستور

■ إن قيام دولة فلسطينية لا يمثل نهاية المسار التحرري، والحفاظ على منظمة التحرير كإطار جامع، وتطويرها ليس مجرد نقاش سياسي ودستوري فحسب، بل ضرورة إستراتيجية لضمان تمثيل الشعب الفلسطيني بكل تنوعه الجغرافي والسياسي، وحماية حقوقه التاريخية غير القابلة للتصرف. ولا يتحقق هذا الإنتقال إلا بشفافية مؤسسية، ومشاركة شعبية حقيقية، وفصل واضح بين مهام الدولة السيادية وأدوار المنظمة التشاركية والتمثيلية الجامعة.

ما سبق، لا يختصر عديد الملاحظات المطروحة من قبل فصائل وقوى سياسية ومؤسسات حقوقية وقانونية، والتي قدمت للجنة إعداد الدستور وتتمحور على شكل النظام السياسي على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، العلاقة بين السلطات، وضعية المواطن، الجنسية وحقوق العودة، الحدود، هوية الدولة، الحريات العامة وحقوق الإنسان، وضعية المرأة، التعددية السياسية والحزبية، نمط مرجعية التشريع، الحريات الديمقراطية وتعديل الدستور وحدود الرقابة على السلطة التنفيذية أو حالات الطوارئ وحدودها والجهة المخولة بإعلانها، أو مدتها، أو آليات الرقابة عليها.. وكلها عناوين لقضايا هامة جداً تتطلب إجابات واضحة، لنكون كشعب وسلطة ومنظمة جاهزين لاستقبال أي إستحقاق وطني مستقبلي له علاقة بإنجاز الدولة بمختلف تفاصيلها..

■ وبعيداً عن الملاحظات المطروحة على مضمون مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين، بمواده وأبوابه وخلفياته ومرجعياته، فقد حددت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين موقفها من مسألة الدستور، كقضية مبدئية في وثيقتين: 1- في بيان للمكتب السياسي تعليقاً على «الدعوة إلى تجسيد دولة فلسطين عبر الإعلان الدستوري (أيلول 2024)، وتحويل المجلس المركزي لمنظمة التحرير إلى البرلمان المؤقت للدولة»؛ 2- رسالة بعثت بها الدائرة القانونية في الجبهة إلى لجنة صياغة «الدستور المؤقت» لدولة فلسطين حول الموقف من إصدار دستور في ظل الاحتلال، نورد فيما يلي نصهما الكامل:

الوثيقة الأولى

حول الدعوة لإصدار «إعلان دستوري»

أولاً- يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن الشعوب والدول تلجأ إلى الإعلان الدستوري، إما عندما تكون على عتبة الإستقلال، والخلاص من الإستعمار والاحتلال، أو عند وقوع حدث سياسي مفصلي، يتطلب صدور مثل هذا الإعلان، تمهيداً لتعديل الدستور القائم.

في هذا السياق، لا يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن الحالة الوطنية الفلسطينية تقف عند أي من هاتين المحطتين، فلسنا، كما هو معروف للجميع، على عتبة الإستقلال، بل ما زلنا في خضم معركة مفتوحة لمواجهة حرب الإبادة الهمجية التي تجتاح قطاع غزة، والتي إنتقلت عملياً إلى الضفة الغربية، بدءاً من مخيمات شمالها ومدنه.

كما يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أننا لسنا أمام مفصل سياسي، يتطلب الإستجابة لاستحقاقاته بإعلان دستوري، وبالتالي فإن الدعوة لإعلان دستوري في سياق توفير شروط تجسيد دولة فلسطين، لا تتوفر شروط الإجماع عليه، ولا يندرج - في اللحظة السياسية الراهنة - في أية ضرورة وطنية ملحة، بل هو يشكل تهريباً من الأولويات الماثلة أمام مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير والقيادة الرسمية، والتي عنوانها «توحيد الحالة الوطنية، وتوحيد

المؤسسات الوطنية، وتأطير الحالة النضالية في مقاومة شاملة»، تتصدى للإحتلال والعدوان وحرب الإبادة، بكل أشكال المقاومة، في إطار إستراتيجية وطنية كفاحية جامعة، لكسر شوكة العدوان، وصون الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وصون الأرض المهددة بالضم المتسارع، وإحباط مشروع تقويض أسس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

ثانياً- يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن الدعوة إلى تحويل المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى البرلمان المؤقت للدولة، ينطوي على غموض مؤسساتي وسياسي، لا يرسم الحد الفاصل بين نشوء مؤسسات الدولة وتجسيدها، من حيث موقعها التمثيلي في إطار الدولة وحدود ولايتها الجغرافية، إلخ ... وبين الموقع التمثيلي الشامل لـ م. ت. ف، ممثلاً شرعياً ووحيداً لشعبنا في كافة مناطق تواجد، على قاعدة برنامج سياسي جامع، يعبر عن المصالح الوطنية العليا لعموم الشعب الفلسطيني. ويرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن التسرع في تحويل المجلس المركزي، بتكوينه الحالي، إلى برلمان مؤقت، إنما يحمل في طياته مخاطر تضيق حلقة الربط مع منظمة التحرير، الأمر الذي يتطلب اعتماد صيغة واضحة في إطار الحوار الوطني الشامل، الذي يفترض أن يسبق عملية التعديل هذه.

ثالثاً- في السياق نفسه، يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن المجلس المركزي المقترح ليكون البرلمان المؤقت لدولة فلسطين، حتى مع التسليم بشرعيته القانونية كمؤسسة ذات مرجعية وطنية عليا، إلا أنه في الوقت نفسه، يفتقد - كما هو معروف - إلى الحيثية التمثيلية لعموم الحالة الفلسطينية، حيث ما زالت خارج عضويته قوى ذات ثقل سياسي وجماهيري وكفاحي وازن بكل المقاييس، الأمر الذي يجعل من بقاء هذه القوى خارج النطاق التمثيلي للمجلس المركزي، ثغرة سياسية لا يمكن تجاهلها، ولا يمكن التقليل من تأثيرها السلبي، ولا تؤسس لوحدة في الموقف السياسي، فضلاً عن ثلمها للموقع التمثيلي للمجلس المركزي، سواء بقي بصفته الحالية، أو تحول إلى برلمان مؤقت للدولة.

رابعاً- يرى المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية أن الدعوة إلى تجسيد دولة فلسطين، عبر خطوتي الإعلان الدستوري وتحويل المجلس المركزي إلى البرلمان المؤقت للدولة، تأتي في لحظة سياسية فاصلة، تؤكد فيها المعطيات كافة، أن الأولوية الملحة الملقة على عاتق الحالة الوطنية الفلسطينية هي في العمل الجاد لإنهاء الانقسام المؤسساتي، وتعميق الوحدة الميدانية في مواجهة الإحتلال ومشاريعه، الأمر الذي تترجمه مخرجات «إعلان بكين» في خطوتين رئيسيتين: الإنعقاد الفوري للإطار القيادي الموحد والمؤقت، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني لإدارة الشأن العام في قطاع غزة والضفة الغربية، وقطع الطريق على محاولات ومشاريع فصل القطاع عن الضفة، وتقنين أرض الدولة الفلسطينية، وإجهاض المشروع الوطني الفلسطيني.

خامساً- إن الدعوة إلى تجسيد دولة فلسطين، من خلال تحويل المجلس المركزي إلى برلمان مؤقت يصدر عنه إعلان دستوري، يتسبب بإثارة فوضى في ترتيب الأولويات الوطنية، ويقود إلى تهميش «إعلان بكين»، ما يُبقي الحالة الوطنية تدور في الفراغ، بحثاً عن الحل، بينما الحل الذي توافق عليه 14 فصيلاً في بكين، يشكل المعبر الإلزامي، لإخراج الحالة الوطنية من دورانها في الحلقة المفرغة.

إن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، وفي ظل التطورات المتلاحقة، والتصعيد الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، يؤكد مرة أخرى على ضرورة الدعوة العاجلة لعقد الإطار القيادي الموحد والمؤقت، ليضطلع بمسؤولياته الوطنية أمام الإستحقاقات الكبرى، بما في ذلك تشكيل حكومة الوفاق الوطني من الفعاليات والكفاءات، لتتولى مهامها في ضمان وحدة أراضي الدولة الفلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية، والقدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين ■

المكتب السياسي

2024/8/29

الوثيقة الثانية

حول مسودة «الدستور المؤقت»

■ كمساهمة في الحوار الدائر بهذا الشأن نود أن نوضح أن الجبهة الديمقراطية لا ترى في هذه المرحلة ضرورة لاعتماد «دستور مؤقت» لدولة فلسطين، ولا فائدة تترجى من ذلك، بل أن الإقدام على هذه الخطوة، في هذه الظروف، قد يلحق أضراراً بمسيرة النضال الوطني الفلسطيني ويزرع في طريقها عقبات وتحديات لا مبرر لها وبخاصة في ظل غياب إطار تشريعي منتخب، بل وفي غياب أي إطار متفق عليه لتأمين توافق وإجماع وطني شامل للكل الفلسطيني. إن دستور الدولة، أية دولة، سواء كان مؤقتاً أو دائماً هو الوثيقة التي تحدد كيفية ممارسة الشعب حقه في السيادة على وطنه؛ وفي غياب إمكانية ممارسة السيادة، بفعل واقع الإحتلال، يصبح الحديث عن «دستور» مجرد ترف نظري يساهم في صرف الأنظار عن الحاجة إلى إستراتيجية وطنية موحدة لمقاومة الإحتلال حتى تتم إزالته وإنهاؤه. إن عملية إنهاء الإحتلال هي عملية كفاحية معقدة لا يمكن الإنتفاف على تحدياتها باللجوء إلى إصطناع مؤسسات وفبركة تسميات.

■ إننا نحذر، بشكل خاص، من المقولة التي تزعم الحاجة إلى «دستور مؤقت» يتناسب مع وضع «الدولة تحت الإحتلال». إن الدستور، في أية دولة، هو منبع الشرعية القانونية، واعتماده في وضع «الدولة تحت الإحتلال» هو شرعنة لواقع غير شرعي. إن وضع «الدولة تحت الإحتلال» هو وضع شاذ وغير طبيعي لا يمكن حل تناقضاته إلا بإزالة الإحتلال، وأي محاولة لترسيمه بدستور هي محاولة لتطبيعته وتشجيع على التعايش مع واقع الإحتلال بدل مقاومته.

■ كذلك ينبغي الحذر من المقولة التي تدعي الحاجة إلى «دستور مؤقت» لتنظيم عملية «الانتقال من السلطة إلى الدولة». إن «الانتقال من السلطة إلى الدولة» هو عملية كفاحية تهدف بالأساس إلى إنهاء الإحتلال، وهي عملية لا يمكن إحتزالها بمجرد إعادة تنظيم للمؤسسات أو إستبدال لمسمياتها.

إن «الانتقال من السلطة إلى الدولة» هو فصل محدد من فصول مرحلة التحرر الوطني في حالتنا الفلسطينية. والواقع أن هذه هي الحقيقة الجوهرية التي يجري تغييبها في الحوار الدائر حول موضوع الدستور، وهي أننا لا نزال نمر في مرحلة تحرر وطني تحكمها قوانين الصراع بين الشعب وبين إستعمار كولونيالي إستيطاني عنصري يسعى إلى محو وجودنا الوطني وتبديده؛ وأن الأولوية، في هذه الحالة، تكمن في توحيد شعبنا في إطار م.ت.ف لمواصلة النضال من أجل الخلاص من الإحتلال واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا.

■ ونود أن نعيد التذكير هنا بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2012 لا يزال يشكل الأساس القانوني للإعترافات الدولية الواسعة بدولة فلسطين، والتي شملت حتى الآن 159 دولة؛ وأن أحد بنود هذا القرار يعترف بمؤسسات م.ت.ف باعتبارها المؤسسات القيادية والتشريعية لدولة فلسطين، والتي تتولى تمثيلها في الأمم المتحدة. ولذلك، فإن إقحام عنصر جديد متمثل في دستور يصطنع مؤسسات أخرى للدولة يمكن أن يشكل حالة إرباك يضعف الإعراف الدولي بفلسطين، و/أو يضعف ويهشم منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيتها القانونية المعترف بها دولياً كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

■ ثمة مشكلة أخرى قد تبدو محض عملية، ولكنها في الواقع جوهرية تماماً: إن وثيقة «اعلان الإستقلال» تعلن دولة فلسطين «دولة لجميع الفلسطينيين أينما كانوا». ولكن في ظل واقع الإحتلال الذي يُغَيِّب القدرة على السيطرة على المعابر والحدود، كما يُغَيِّب إمكانية السيطرة على سجل السكان، الذي هو سجل الإثبات القانوني للمواطنة، كيف يمكن لمواطني الدولة من فلسطيني الشتات أن يمارسوا الحقوق التي يكفلها لهم «الدستور المؤقت» العتيد. وما الجدوى من «دستور» لدولة لا يتمكن نصف مواطنيها أو أكثر من ممارسة حقوقهم بموجبه؟

■ نحن بلا شك نعاني من فراغ دستوري. ولكن ثمة سبباً آخر أكثر واقعية لسد

هذا الفراغ. هذا السبيل هو إعادة الإعتبار لوثيقة «إعلان الاستقلال» التي تحظى بالإجماع الوطني، والتي هي وثيقة إبداعية تشكل الديباجة الأمل لأبي دستور فلسطيني؛ أما بشأن حقوق المواطن وصلاحيات السلطات والعلاقة بينها، فيمكن ضمانها بإعادة تفعيل «أحكام القانون الأساسي المعدل» للسلطة الفلسطينية، الذي هو للأسف معطل بفعل غياب الإطار التشريعي المنتخب والتجاوز الخطير لمبدأ الإستقلال والفصل بين السلطات ■

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الدائرة القانونية

2026/4/5

الفصل الثاني

المشهد الحزبي - السياسي العربي عشية انتخابات الكنيست الـ 26

■ تمهيد

- 1 - تحت مظلة البرنامج الوطني
- 2 - متوالية الوحدة والانقسام
- 3 - .. على خط تشكيل الحكومات الإسرائيلية
- 4 - 7 أكتوبر.. تداعيات واستحقاقات
- 5 - حرب تشريع ضد الفلسطينيين ونوابهم
- 6 - في مواجهة التمييز والتهويد
- 7 - الطريق إلى إنتخابات 2026

■ ثبت بالمراجع

تمهيد

■ تتابع هذه الدراسة حالة المشهد السياسي - الحزبي العربي في أراضي الـ 48 عشية إنتخابات الكنيست السادسة والعشرين المفترض إجراؤها حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2026، وتلقي الضوء على المسار الذي قطعه مكونات هذا المشهد في محطات مفصلية سابقة، أوصلت الخريطة الحزبية العربية إلى ما هي عليه الآن. وتتميز الإنتخابات القادمة بأنها تأتي بعد وقوع تطورات نوعية منذ إجراء الإنتخابات السابقة على الصعيدين السياسي والأمني: [

■ تشكلت في إسرائيل عقب إنتخابات الكنيست الـ 25 - 2022/11/1، حكومة يمين صهيوني متشدد وبنزعة فاشية برئاسة نتنياهو وشريكه العنصريين، بتسلئيل سموتريتش، رئيس حزب «الصهيونية الدينية» المتطرف، وإيتمار بن غشير، رئيس حزب «قوة يهودية» الأشد تطرفاً. وقد وضعت هذه الحكومة على رأس جدول أعمالها تنفيذ مشروع يتضمن آليات قانونية وخطوات ميدانية لتطبيق خطة أعدها سموتريتش، بعنوان: «خطة الحسم: مفتاح السلام بين النهر والبحر»، وهي خطة تنص على ضم الضفة الغربية بالكامل إلى إسرائيل، وحشر الفلسطينيين في جيوب سكانية.

وتسعى الحكومة الإسرائيلية من خلال تنفيذ هذا المخطط إلى إلحاق الهزيمة الكاملة بالمشروع الوطني الفلسطيني، ووضع المجتمع الدولي أمام واقع جديد يقطع الطريق على أية محاولة للبحث في حل شامل ومتوازن للصراع القائم بموجب قرارات الشرعية الدولية.

■ وفي مناطق الـ 48، أقرت هذه الحكومة تكثيف وتسريع تهويد منطقة الجليل حيث نسبة الفلسطينيين «عالية جداً»، مع تقديم محفزات لليهود للسكن في تلك المنطقة وإقامة مستوطنة جديدة في الجليل، وتسهيل بيع أراضي لليهود (حصراً) في خطة متكاملة للتسريع بتهويده، بما يضعف الوجود الفلسطيني هناك، في محاولة لتحويله - داخل مناطق الـ 48 - إلى تجمعات متناثرة، مقطعة الأوصال فيما بينها. كما أقرت هذه الحكومة توسيع القانون الذي تم سنّه في العام 2007 ، والذي

يمنع العرب من السكن في البلدات اليهودية الصغيرة، التي تضم 400 عائلة، كما اعتمدت سلسلة قرارات توسع دائرة التهويد في النقب، عبر إقامة 14 مستوطنة ومعها مدينة كبيرة، ومصادرة الأراضي التي تقوم عليها البلدات الفلسطينية.

■ وضع زلزال «طوفان الأقصى»، فلسطيني الـ 48 وأحزابهم أمام تداعيات واستحقاقات غير مسبوقة، في ظل تباين حاد في تقييمه والتعامل مع ما يجري في قطاع غزة على وقع حرب الإبادة التي حصدت عشرات آلاف الضحايا، والتي لم تنته فصولاً إلى اليوم. فمن جهة، فرضت عليهم إجراءات ينتمي معظمها إلى قوانين الطوارئ، فوضعت تحركاتهم وتصريحاتهم وأفعالهم تحت مجهر المراقبة والتدقيق، ومن جهة أخرى، إستنفر المشرعون في الكنيست لإصدار القوانين العقابية ضدهم بدءاً من مساءلة النواب على مواقفهم وصولاً إلى إقرار قانون إعدام الأسرى العنصري.

على ذلك، تركز معظم الجهد الحزبي والسياسي العربي مابعد «الطوفان» في التعامل مع إستحقاقات هذا الحدث والحد من تداعياته «الإسرائيلية»، على مسار العمل العربي المشترك والحياة اليومية للجماهير العربية، التي باتت أكثر من أي وقت مضى وسط بحر متلاطم من الكراهية والحدق الأعمى والعنصرية ■

(1)

تحت مظلة البرنامج الوطني الفلسطيني العام

■ شهدت سبعينيات ق 20 تبلور البرنامج الوطني الفلسطيني في إطار م.ت.ف. الائتلافية، برنامج العودة ونقرير المصير والدولة المستقلة، الذي توج مرحلة نوعية من الكفاح بدأت مع إنطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة - 1965. وشكل هذا رافعة عززت مكانة المنظمة وأكسبها الإعراف العربي والأممي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وقائدة لنضاله. وبذلك، تم الإنتصار على محاولات طمس الهوية الوطنية، وإلزام الشعب الفلسطيني بالتسليم بنتائج كارثتي النكبة والنكسة.

■ كان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على نضال الشعب الفلسطيني في أراضي الـ 48، الذي قاوم المحاولات الصهيونية التي سعت لتفتيت نسيجه

الوطني والإجتماعي ضمن مشروع إدانة تداعيات النكبة في حياته عبر مواصلة عمليات الإقتلاع والتضييق في إطار سياسية عنصرية منهجية. وكان الفلسطينيون في طرفي الأراضي المحتلة عامي 48 و 67 عملياً في خندق واحد بمواجهة السياسات العدوانية والعنصرية والتوسعية، كما تجسد في يوم الأرض - 1976/3/30، وخلال الإنتفاضتين الكبيرتين: 1987 - 1994 و 2000 - 2005، وقد سقط 13 شهيداً من فلسطيني الـ 48 خلال مسيرة تضامنية مع أشقائهم في الضفة والقطاع - 2000/10/1، في رابع أيام الإنتفاضة الثانية. وقد عبرت هذه المحطات عن التقدم في توحيد ساحات النضال الوطني عبر مهام وطنية تتسجم والشروط الموضوعية والذاتية السائدة في كل ساحة من ساحات العمل، كما رسمها البرنامج المرحلي.

■ أدت الأجواء التي نشرها مهندسو إتفاق أوسلو - 1993، إلى انتعاش الحديث عن قرب إنجاز «حل نهائي» للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإغلاق دائرة الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن حل «قيام الدولة الفلسطينية» في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هذا الحل سيفك الارتباط «حكماً» مابين ساحات العمل الوطني الفلسطيني بعد ترحيل المفاوضات المتصلة بقضية اللاجئين إلى مسار منفصل ومستقل. وعلى اعتبار أن مسار أوسلو برمته ممنوع من الإقتراب من قضايا تتصل بالشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة منذ 1948، فقد ترك الفلسطينيون هناك وحدهم في مواجهة السيناريوهات التي جاءت بها «فلسفة» أوسلو والتي تضع هؤلاء خارج الإعتراف بهم وبحقوقهم كأقلية قومية وازنة، والتعامل معهم كمجموعة سكانية مصيرها الاندماج في محيطها الإسرائيلي والتعامل مع تاريخها في وطنها الذي تقيم فيه كألبوم صور وذاكرة معرضة للضياع، وتلتزم واجباتها في «دولتها»، إسرائيل وفق ما تقتضيه عملية التأهيل المستحدثة المسماة بـ«الأسرلة» التي بات لها منظورها وخبرائها.

■ ثم جاءت القوانين والإجراءات الإحتلالية، التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لتعيد الأمور إلى نصابها وخاصة منذ قدوم نتتياهو، الذي أغلق باب تسوية أوسلو عند المكاسب الأمنية والإقتصادية التي حصدها إسرائيل من وراء

الإتفاق، ومن ثم توغل في التوسع الاستيطاني وصولاً إلى مشروع الضم ثم «الحسم»، وصعد سياسة التمييز العنصري عبر إقرار تعريف دولة إسرائيل، دولة قومية لليهود، بما في ذلك إسقاط المكانة الرسمية للغة العربية، ليجري التقدم نحو التأكيد أن «أرض فلسطين» هي «ملك للشعب اليهودي حصراً».

لقد عززت كل هذه العوامل القناعة لدى جماهير الـ 48 بالخصوصية القومية بمواجهة محاولات تبديدها بمشروع الأسرلة، وتمسكت بالهوية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي أخذ نضالها أبعادها السياسية والفكرية الجذرية، وتمثل بشكل بارز في معركة «القدس/سيف القدس» - 2021، حين تحول الجليل والمثلث والنقب، والمدن المختلطة في إطار «انتفاضة الكرامة» إلى ساحات للصدام بين الفلسطينيين والأجهزة الإسرائيلية، وصولاً إلى الفصل التام بين أحياء فلسطينية وأحياء يهودية، ما أكد مرة أخرى، فشل مشاريع الأسرلة والتهويد والتدوين، وتماسك الهوية الوطنية لأبناء شعبنا.

■ غير أن المحطات التي تبدت فيها وحدة ساحات العمل الوطني الفلسطيني بقيت محدودة قياساً بحالة «الإفتراق» غير المعلنة في إيقاع النضال الوطني ومساره العام في كل من هذه الساحات، ما قطع الطريق على إمكانية «التساند» فيما بينها. والسبب في ذلك يعود إلى ضعف (والأصح ترهل) الإطار الجامع المعني بإدارة الشأن الفلسطيني العام، والذي من المفترض أن يكون مصدر رعاية وتوجيه وإسناد ودعم لعناوين العمل الوطني في كل ساحة من الساحات. والمؤسف أن هذا الترهل ترافق مع تغييب متعمد للبرنامج الوطني العام الذي من أجل تنفيذه تم تشكيل هذا الإطار.

كما أن العلاقات مابين مكونات العمل الوطني في كل ساحة من الساحات، باتت في معظم الحالات ظرفية، يجمعها مؤقتاً الحدث الداهم، دون إرساء هذه العلاقات وفق منظور إستراتيجي يدفع باتجاه تحقيق الأهداف المشتقة من البرنامج الوطني في كل ساحة. يضاف إلى ذلك، وبغياض المرجعية العامة المعنية، إنحياز كل مكون لرؤيته الخاصة، واستنكافه عن السعي لتكريس القواسم المشتركة مع المكونات الأخرى. وبالتالي، تفقد هذه المكونات قدرتها

على التأثير كحالة جماعية موحدة ومؤثرة في محيطها، كما فعلت على سبيل المثال «القائمة المشتركة» في محيطها العربي والإسرائيلي.

■ ما سبق يؤكد بالنسبة لمكونات المشهد العربي في أراضي الـ48، ضرورة تطوير العمل السياسي والحزبي العربي، وتعميق مأسسته، وفق برنامج وطني عام تكفل خطوته الرئيسية التقدم على طريق تأمين الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المهذورة لفلسطيني الـ48، بموازاة الدفاع عن الهوية الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة ■

(2)

متوالية الوحدة والانقسام

■ منذ إنتخابات الكنيست الرابعة عشرة - 1996/5، بات المشهد الحزبي العربي في إسرائيل يتمتع بتعددية سياسية وأيديولوجية أمنت له استقراراً ملحوظاً، وشهدت تلك الإنتخابات بداية عقد التحالفات بين الأحزاب العربية، مع انضمام حزب «التجمع الوطني الديمقراطي»، حديث التشكيل، إلى قائمة «الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة»، وتحالف «الحزب الديمقراطي العربي» مع «الحركة الإسلامية/الجناح الجنوبي» في قائمة واحدة. وكانت حصيلة هذين التحالفين 9 مقاعد في الكنيست. وفيما حافظت «الموحدة» نسبياً على التحالف بين مكوناتها، تبدل إيقاع التحالفات الأخرى، بحسب وضع كل قائمة وحساباتها عشية كل إنتخابات.

يمكن القول إن تقارب المواقف أو تشابهها تجاه القضايا السياسية الوطنية وهموم المجتمع العربي في إسرائيل سهّل كثيراً مسألة التنسيق والتحالف مابين الأحزاب العربية «البرلمانية»، يضاف إلى ذلك، أن رفع نسبة الحسم من 1% إلى 1,5% في تلك الانتخابات ، لعب دوراً مهماً في عقد هذه التحالفات.

■ وفي العام 2014 ، سنّ الكنيست قانوناً رفع فيه نسبة الحسم في الإنتخابات من 2% إلى 3,25%، باقتراح من رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان. وكان الهدف الأساس من ذلك تهميش الأحزاب العربية وإقصاؤها من الكنيست،

لكن الأحزاب العربية ردت على رفع نسبة الحسم بإعلان تحالفها ضمن قائمة واحدة (القائمة المشتركة) - 1/ 2015، ضمت الأحزاب الأربعة التي تشارك في الانتخابات ولها تمثيل في الكنيست وهي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، الجبهة العربية للتغيير، الحركة الإسلامية / الجناح الجنوبي، والتجمع الوطني الديمقراطي. وأثمر تشكيل القائمة المشتركة 13 مقعداً في الكنيست. وهكذا، وبدلاً من أن يتحقق هدف أصحاب إقتراح رفع نسبة الحسم، بتهميش الأحزاب العربية، باتت هذه الأحزاب في إطار وحدتها ضمن «المشتركة» تشكل القوة البرلمانية الثالثة في الكنيست.

■ تعثرت هذه التجربة في إنتخابات الكنيست الـ 21 - 9/4/2019، بعد أن غطت ملفات الخلاف على ضرورات إستمرار التجربة وتطورها. فخاضت الأحزاب العربية الإنتخابات ضمن قائمتين منفصلتين. وكما هو متوقع، إنخفضت نسبة التصويت العربي، وخسرت الأحزاب مجتمعة 3 مقاعد عما حصلت عليه الإنتخابات السابقة ضمن «المشتركة». وبفعل هذا التراجع زادت غلة الأحزاب الصهيونية من الأصوات العربية لتصل إلى نحو 30% منها.

■ دفع الاستقطاب الحاد في المشهد الإسرائيلي مكونات القائمة المشتركة إلى إعادة تشكيلها وخاضت الانتخابات الـ 22 والـ 23 (17/9/2019 - 2/3/2020) المتتاليتين بشكل موحد، وحصدت القائمة 13 و 15 مقعداً على التوالي. وبدأ أن هذه التجربة تتجه نحو المزيد من الإنجازات، لولا أن أعداءها دخلوا على خط التباينات بين أطرافها، وساعدهم في ذلك عدم معالجة ما ظهر من أخطاء في هذه التجربة الوحيدة، وهو ما أدى إلى خوض إنتخابات الكنيست الـ 24 - 23/3/2021 بقائمتين بعد خروج «العربية الموحدة» من «المشتركة»، وتراجع بالتالي نسبة التصويت العربي لأقل من 50%، وتراجع معها حصة الأحزاب العربية من 15 مقعداً إلى 10 مقاعد.

■ قبيل إنتخابات الكنيست الـ 25 - 1/11/2022، إتفقت المكونات الثلاثة لـ «القائمة المشتركة»: «الجبهة» + «العربية للتغيير» + «التجمع»، على إعادة تشكيل القائمة - 14/9/2022، لكن خلافات تتعلق بتقاطع التصويت في الكنيست

مع الكتل البرلمانية الصهيونية، أدت إلى عدم إكمال هذه الخطوة. وخاضت «الجبهة» و«حركة التغيير» الانتخابات في قائمة، بينما خاضها «التجمع» لوحده في قائمة أخرى، وكذا الأمر بالنسبة لـ «العربية الموحدة»، ما يعني إنتقال هذه القوائم من التعاون في إستقطاب الصوت العربي وعدم تسربه إلى الأحزاب الصهيونية، إلى حالة معاكسة من التنافس فيما بينها على هذا الصوت.

■ **وبالنتيجة:** حصل تحالف «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» و«الحركة العربية للتغيير» على 5 مقاعد، و«القائمة العربية الموحدة» على 5 مقاعد، بزيادة مقعد واحد. يشار إلى أن عدد مقاعد القوائم العربية في جولتي الانتخابات الـ 24 والـ 25 بقي كما هو، (10 مقاعد)، مع فارق مهم ومؤثر هو خروج «التجمع» من عضوية الكنيست لعدم تجاوزه نسبة الحسم في الانتخابات الأخيرة، وكان قد حصل على 138 ألف صوت وينقصه أقل من 30 ألفاً كي يفوز بأربعة مقاعد في الكنيست(!) ■

(3)

.. على خط تشكيل الحكومات الإسرائيلية

■ في إنتخابات الكنيست الثالثة عشرة - 1992، حازت الأحزاب الصهيونية على أكثر من 50% من الأصوات العربية. ورأى محللون في هذا المؤشر دليلاً على تبني بعض الإتجاهات في الوسط العربي لـ «استراتيجية تغيير متدرج، عبر القبول بالاندماج على هامش الدولة اليهودية كضمن يدفع لتحصيل بعض الحقوق والمطالب»، [عزمي بشارة، «الأقلية الفلسطينية في إسرائيل: رؤية جديدة»، مجلة «المستقبل العربي»، العدد 11، صيف 1992، بيروت].

لقد جرت الإنتخابات المذكورة بين تاريخي إفتتاح «مؤتمر مدريد» - 1991/10، وتوقيع إتفاق أوسلو - 1993/9، وضمن أجواء رُوِّجت على لسان مهندسي الإتفاق لحلول «سلام قريب»، ولا يمكن إنكار تأثير ذلك على مواقف الأحزاب العربية والمختلطة في إسرائيل. ومن ضمن هذا التأثير دعم كتلتي «حداش» و«الحزب العربي الديمقراطي» في الكنيست (5 نواب) تشكيل حكومة رابين، «منعاً» لنجاح الليكود بتشكيلها. لكن لم يمض وقت طويل حتى انحسر

تأثير موجة التفاؤل تلك، أمام تصريحات رابين نفسه، الذي تحلل مبكراً من أية إلزامات تجاه الإتفاق.

■ عقب إنتخابات الكنيست الـ 21 - 2019/4 ، وفي ظل حالة الإستقطاب الحاد الذي عاشه المشهد الحزبي الصهيوني، رَشَّحت «القائمة المشتركة» بيني غانتس، رئيس قائمة «كاحال - لاقون»/(أزرق - أبيض)، لتشكيل الحكومة الإسرائيلية في مسعى لإفشال محاولة ننتياهو تشكيلها. لكن الذي حصل حينها أن غانتس خضع لإغراءات ننتياهو، بعدما أوهمه بالتناوب على رئاسة الحكومة.

■ مع تصاعد الأزمة التي تعانيتها حكومة ننتياهو الخامسة - 2019 / 2020، وهروباً من إستحقاق التناوب مع غانتس، فتح حزب الليكود حواراً مع قيادة «القائمة العربية الموحدة» أدت مفاعيله إلى حل الكنيست الثالثة والعشرين - 2020/12/22، بسبب عدم تصويت نواب القائمة ضد مشروع قرار تمديد موعد إقرار الميزانية، وهو ما أدى لسقوط الحكومة بناء على رغبة ننتياهو.

■ وعشية إنتخابات الكنيست الـ 24 - 2021/3/23، إتبع ننتياهو سلوكاً مغايراً لعاداته تجاه الناخب العربي، فبدلاً من العزف المعتاد على خطر تدفق الناخبين العرب على صناديق الاقتراع، خصص جزءاً من دعايته الإنتخابية للمجتمع العربي، فزار بلدات عربية ونظّم فيها لقاءات إنتخابية، في سياق إستراتيجية جديدة تهدف إلى وضع بعض رؤساء البلديات المحلية العربية أمام «خيار إيجابي» يستبدل فيه خطاب مناهضة حكم ننتياهو بخيار التفاعل مع حكومته كطريق أجدى لتحقيق مطالب هذا المجتمع. وقد حذر محللون من أن الرهان على أية وعود من الليكود ورئيسه بشأن تحصيل حقوق المجتمع العربي هو مجرد وهم، وأن ننتياهو الذي نكت باتفاقات مكتوبة ومصدقة في الكنيست عقدها مع شركائه، لن يكون مختلفاً في التعامل مع أي حزب عربي، وأن هدفه الوحيد هو شق طريقه قدماً باتجاه الإستمرار على رأس هرم السلطة.

■ بعد فشل ننتياهو في تشكيل الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثين، وتعثر يائير لبيد في تشكيلها، لاح في الأفق خيار إعادة موضوعة التشكيل إلى الكنيست مرة أخرى، وعندها، يصبح الإحتمال الأرجح هو التوجه نحو إنتخابات مبكرة جديدة.

وقد دفع ذلك «القائمة المشتركة»، إلى حسم مسألة التكليف من خلال رسالة إلى الرئيس الإسرائيلي ريغلين، جاء فيها: «أمام خيار إعادة القرار للكنيست، أو تكليف بينيت، أو لبيد، فإنها تؤيد تكليف لبيد، وتعارض حكومة يتزاسها بينيت». كما بعثت «القائمة العربية الموحدة»، برسالة للرئيس الإسرائيلي قالت فيها إنها لا توصي بتكليف أحد، ولكنها «ستتعاون بشكل إيجابي مع من يتم تكليفه بمهمة تشكيل الحكومة» وأن باستطاعتها، أن تكمل عدد النواب المطلوب لتشكيل الحكومة، إذا تم التجاوب مع طلباتها في المفاوضات. وعلى ذلك، أعلن الرئيس الإسرائيلي ريغلين - 2021/5/5، أن لبيد بات يحظى بتوصية 56 نائباً (مقابل 52 نائباً لنتنياهو)، وأنه يكلفه بتشكيل الحكومة، [برهوم جرابسي: «التفاهات الأولية لتشكيل حكومة بينيت / لبيد ليست كافية لضمان قيامها»، «أمد» - 2021/5/10].

■ وفي الأيام الأخيرة من مهلة تشكيل الحكومة السادسة والثلاثين، كان بين يدي لبيد 57 نائباً فقط، لكن استعداد رئيس القائمة العربية الموحدة منصور عباس للمشاركة في الائتلاف الحكومي بنوابها الأربعة أكمل العدد اللازم لتتصيب الحكومة - 61 نائباً، وبذلك، سجّلت «الموحدة» سابقة في مشاركة حزب عربي في ائتلاف حكومي إسرائيلي، ورأى مراقبون أن هذه المشاركة مثلت إنتكاسة كبيرة في مسار الدور الحزبي العربي في إسرائيل. وكانت «الموحدة» بررت موقفها بالقول إن استراتيجية الأحزاب العربية الأخرى في الكنيست تتسم بالإنعزالية والجمود، ما أدى إلى الفشل في تقديم الخدمات الواجب تقديمها عبر الحكومة، للبلدات والقرى العربية، وأن السبيل إلى ذلك - برأيها - هو الإنخراط في اللعبة السياسية عبر الإنضمام إلى الائتلاف الحكومي.

نشير هنا إلى أنه على الرغم من أن الاتفاق الائتلافي بين لبيد وعبّاس، نصّ على تمديد تجميد تنفيذ ما يعرف بـ«قانون كامينتس»، الذي يسرع إجراءات هدم بيوت الفلسطينيين، حتى العام 2024، ورصد ميزانية تقدر بنحو نصف مليار شيكل لمشاريع في المجتمع العربي. إلا أن المراقبين لفتوا إلى أن «الاتفاق الثنائي بين منصور عبّاس ويثير لبيد غير ملائم للحكومة، لأن الأخير ليس رئيساً لها، كما أن نفتالي بينيت قال، بأنه غير مُلزم بالاتفاق، وكذلك وزير

المالية أفيغدور لييرمان» [«عرب 48» - 2021/6/14].

■ يمكن قراءة مشاركة «الموحدة» في الحكومة الإسرائيلية السادسة والثلاثين والمسماة بـ«حكومة التغيير» برئاسة كل من بينيت وليبد من زاويتين متكاملتين:

1 - خروج عن مسار النضال من أجل فرض «حل ديمقراطي» يلغي التمييز القومي العنصري بحق الأقلية الفلسطينية الوازنة (مليونان و157 ألف نسمة من أصل 10,2 مليون، أي 21,1% من عدد السكان، بحسب تقرير دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل - 18/4/2026)، مقابل الإكتفاء بوعود خدمية وإدارية جزئية غالباً ما تفضل الأحزاب الصهيونية طرحها في الائتلاف الحكومي على لسان أعضاء عرب في صفوفها لكسب المزيد من الأصوات العربية لصالح هذه الأحزاب.

2 - فك إرتباط تعسفي ومن جانب واحد، يسعى للقطع مع الصلة الذاتية والموضوعية بين الواقع النضالي في أراضي الـ 48 من جهة، وأراضي الـ 67، والأمر ذاته بخصوص مواقع اللجوء والشتات، لأن المشروع السياسي الإسرائيلي في هذه المرحلة تحديداً يستهدف إلحاق الهزيمة بالمشروع الوطني الفلسطيني التحرري برمته، بما فيه، مسار فرض «الحل الديمقراطي»، الذي توافقت على عناوينه الأساسية غالبية مكونات المشهد السياسي والحزبي العربي في إسرائيل، وقد تبلورت إحدى حلقات هذا الإستهداف بشكله «القانوني» بحق فلسطيني الـ 48 مع إقرار ما يسمى بـ«قانون القومية» - 2018 ■

(4)

7 أكتوبر.. تداعيات واستحقاقات

■ لم يكن الموقف السياسي الفلسطيني العام موحداً تجاه زلزال «طوفان الأقصى» وتداعياته، فاختلقت القراءات وتباينت ردّات الفعل. لكن الخطاب السياسي للجميع كان واحداً ضد حرب الإبادة التي شنتها آلة القتل الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني عقب وقوعه، وهو الأمر الذي بدا مختلفاً في رصد مواقف مكونات المشهد السياسي - الحزبي العربي في أراضي الـ 48، حيث غاب الإجماع على إدانة تلك الحرب.

■ وقد وصفت «القائمة العربية الموحدة»، الجناح الإسلامي الجنوبي بقيادة منصور عباس، «طوفان الأقصى» بأنه «خطأ كبير وجريمة ضد المدنيين، أدخلت الشعب الفلسطيني كله في مخاطر كبيرة يدفع أطفال غزة ثمنها حتى الآن». لكن الذي إعتبر أول إفتراق كبير في موقفها عن الموقف الفلسطيني العام منذ تبلوره في سبعينيات ق 20، هو «تحذير الشباب والطلاب العرب من أي تعبير عن الرأي منعاً للتعرض للعقاب»، في حين نشط الحزب الشيوعي في إطار «الجهة الديمقراطية للسلام والمساواة» في تنظيم احتجاجات ميدانية ضد الحرب وضد «قتل المدنيين من الجانبين وضد الفاشية الآخذة في الانتشار في المجتمع الإسرائيلي»، في حين كان «التجمع الوطني الديمقراطي»، أشد وضوحاً، فوصف ما يجري في غزة بالإبادة، وبأنها فشل للاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع القضية الفلسطينية، وطالب بـ«ضرورة إعادة تعريف سؤال المواطنة ومعانيها ومكانة المجتمع الفلسطيني والحالة السياسية عامة في ظلّ التحوّلات الحاليّة، وشدّد على استحالة فصل قضايا المواطنين العرب المعيشية والمدنية عن القضية الوطنية والقومية وضرورة إنهاء الاحتلال». في حين ربطت «لجنة المتابعة العليا» بين «طوفان الأقصى» والسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة والإحتلال الدائم وحصار غزة، محمّلة الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عما جرى، ووضعت الحرب على غزة في سياقها الأوسع، ألا وهو الحرب المستمرة على الشعب الفلسطيني، واعتبرتها جزءاً من أدوات الإحتلال والحصار. ولم ترّ فيها ردّ فعل على عملية طوفان الأقصى فحسب».

وعلى الرغم من الإجراءات القمعية الإسرائيلية وأجواء التهريب والتهديد التي نشرتها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، شهدت بلدات وقرى فلسطينية تظاهرات احتجاجية ضد حرب الإبادة آنفة الذكر ■

(5)

حرب تشريع ضد الفلسطينيين ونوابهم

■ إذا كان ائتلاف ننتيا هو الحكومي لم يوفر الفرص التي سنحت له في الكنيست لتشريع عدد من القوانين التي تنتقص من صلاحيات القضاء والتضييق على المعارضة الصهيونية حتى بعد وقوع زلزال «الطوفان»، فلنا أن نقدر عما سيقوم به

هذا المعسكر من تشريع ضد فلسطيني 48 ونوابهم، وهم المصنفون أساساً في خطابه كـ «طابور خامس» حتى قبل 7 أكتوبر. فقد تعرض أيمن عودة، «رئيس قائمة الجبهة والعربية للتغيير» لمحاولة طرد من عضوية الكنيست بسبب منشور قال فيه: «سعيد بتحرر المخطوفين والأسرى، من هنا يجب أن نحرر الشعبين (الفلسطيني والإسرائيلي) من عنف الاحتلال، لقد وُلدنا جميعاً أحراراً»، تعليقاً على صفقة التبادل بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل. مرد عاصفة الغضب الصهيوني على أيمن عودة أنه بنظرهم ساوى ما بين «المخطوفين الإسرائيليين الأبرياء والإرهابيين الفلسطينيين». وعلى ذلك، قُدم إقتراح فصله من عضوية الكنيست إستناداً - بحسب مقدمي مشروع القرار - إلى البند (17) من القانون الأساسي للكنيست، الذي يتيح شطب عضو إذا ثبت دعمه لمنظمة «معادية» أو نفيه تعريف إسرائيل كدولة «يهودية وديمقراطية».

■ لكن الائتلاف الحكومي فشل في تأمين الـ 90 صوتاً اللازمة لترسيم قرار الطرد (ثلاثي الأصوات)، ففي الجلسة التي عقدت لذلك - 2025/5/24، صوّت لصالح مشروع القرار 73 نائباً هم أصوات الائتلاف (ماعدا نواب «يهودوت هتורה»)، وفوقهم نواب «إسرائيل بيتنا»، في حين وقف ضده 15 نائباً، هم نواب القائمتين العربيتين - 10 نواب ومعهم نواب حزب «الديمقراطيين»، برئاسة يئير غولان، في حين تغيب عن التصويت نواب حزبي «هناك مستقبل» - 23 نائباً، و «أزرق- أبيض» - 8 نواب المعارضين. وكان حزب «يهودوت هتורה» - 7 مقاعد الشريك في الائتلاف الحكومي، قرر منذ وقت سابق عدم التصويت لصالح مشاريع قرارات الائتلاف الحكومي احتجاجاً على عدم تمرير قانون تجنيد يجنب أتباع الحريديم الخدمة الإلزامية في صفوف الجيش، ويمنحهم دعماً مالياً للمدارس والمعاهد الدينية، كما وعد نتنياهو مراراً.

■ ويمكن فهم غياب نواب المعارضة عن التصويت من زاويتين: 1- التفاعل مع مواقف برلمانية أوروبية وأميركية إعتضت على محاولة الطرد (بينهم 3 أعضاء كونغرس من الحزب الديمقراطي)؛ و 2- الحفاظ على النواب العرب كخزان احتياط على أبواب إنتخابات الكنيست الـ 26، والتي يمكن أن تفرز نتائج متقاربة مع

معسكر نتتياهو، وهو ما يفتح مجدداً معركة تشكيل الحكومة كما حصل في العام 2021، عقب إنتخابات الكنيست الـ 24 التي جاءت بـ«حكومة التغيير»، بفضل مشاركة كتلة «العربية الموحدة» في ائتلافها الحكومي. وكانت منظمات مجتمع مدني في إسرائيل بينها «الحركة الديمقراطية المدنية»، دعت قادة أحزاب المعارضة، إلى الإمتناع عن التصويت لصالح إقصاء النائب أيمن عودة، محذرة من أن تأييد هذا الإجراء سيؤدي إلى مقاطعة النواب المؤيدين من قبل الحركات الإحتجاجية وحرمانهم من المشاركة في المظاهرات المناهضة للحكومة.

■ وكان مركز «عدالة» الناشط في أراضي الـ 48 كشف في تقرير له - 2025/12/10، أن نحو 30 قانوناً عنصرياً الكنيست بين 2023/10/7 و 2025/7/، ضد الفلسطينيين، سواء في أراضي الـ 48 أو في أراضي الـ 1967. وتشمل القوانين المقررة مجالات متعددة بينها حرية التعبير والإحتجاج وحرية الفكر والحق في المواطنة والحياة الأسرية والمساواة والحقوقي الإجتماعية وحقوقي الأسرى، وهي جميعها تشريعات تنتهك بصورة جوهرية الحقوق الإنسانية الأساسية للفلسطينيين؛ كما تشمل تجريم التعبير السياسي المشروع، والسماح بترحيل العائلات الفلسطينية، ومنع لَمّ الشمل، وإقالة المعلمين الفلسطينيين، وحرمان العائلات الفلسطينية من مخصصات الرفاه الاجتماعي إذا أُدين أطفالها بـ«مخالفات أمنية»، بما في ذلك رشق الحجارة، وتوسيع صلاحيات الإعتقال والإحتجاز المطول، وتقييد الوصول إلى المحامين، وإغلاق مؤسسات إعلامية مستقلة، وتشمل أيضاً توسيع أسس منع المشاركة في الإنتخابات، ومنع توظيف المعلمين الذين حصلوا على شهاداتهم الجامعية من مؤسسات أكاديمية في الضفة الغربية، وفصل أكاديميين بسبب آرائهم السياسية، والدفع نحو ضمّ الضفة من خلال تغييرات قضائية وإدارية تُطبّق القانون الإسرائيلي مباشرةً على المناطق المحتلة، وفرض ضرائب على تمويل المنظمات الحقوقية من حكومات أجنبية.

■ في هذا السياق، لفت مراقبون الإنتباه إلى مشاريع قوانين قدمت للكنيست، تلغي إمكانية تطبيق الإعتقالات الإدارية ضد المستوطنين في الضفة الغربية حتى لو ارتكبوا أعمالاً يمكن تصنيفها بأنها أعمال إرهابية، لكنها في الوقت

نفسه تتيح لوزير الأمن إصدار أوامر إدارية ضد مواطني الدولة في حالة القيام بأعمال إرهابية ضدها أو الانتماء إلى منظمات إرهابية، ومن الواضح أن كل هذه المنظمات هي منظمات عربية وفلسطينية، مما يعني في الواقع أن الاعتقالات الإدارية تسري فقط على المواطنين العرب، وليس على اليهود. وأشار «عدالة» إلى أن القوانين الجديدة «تُجسّد عملياً، قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي لعام 2018، والذي ينص على أن للشعب اليهودي حقاً حصرياً وغير قابل للتصرف في جميع مناطق أرض إسرائيل». وخلص محللون إلى أن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية بحق فلسطيني 48 بينت «هشاشة المواطنة والجنسية الإسرائيليتين الممنوحتين لهم، واللتين باتتا رهينتين وتخضعان لنواتج المؤسسة الإسرائيلية والاحتياجات الأمنية والإجماع الصهيوني وشروطه، حيث المؤسسة العسكرية كانت ولا تزال - واليوم أكثر من ذي قبل - تتعامل معهم فقط من منظور أمني وعسكري، وأدرجتهم في خانة الأعداء المحتملين في ظلّ حديث ننتباهو عن عدوانه: حرب وجويّة وحرب على البيت، [أمين قمورية، «أين عرب 48 من العدوان على غزة؟»، 2024-04-02] ■

(6)

في مواجهة التمييز والتهويد

ملف هدم المنازل بيد بن غفير(!)

■ صادقت الكنيست - 2024، بأغلبية 55 صوتاً مقابل 51، على نقل صلاحيات هدم منازل الفلسطينيين في أراضي الـ 48 من وزارة المالية إلى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، أي من الجهاز الإداري إلى إطار أمني أكثر تشدداً، ما يرجح تسريع عمليات الهدم وزيادة الضغط على المجتمع العربي، الذي يعاني أصلاً من نقص الأراضي وصعوبة الحصول على تراخيص البناء. وجاء القرار بموجب صفقة مع الأحزاب الحريدية مقابل دعم تشريع يتعلق بالهواتف الخلوية ضمن المجتمع الحريدي. ويمنح القرار بن غفير سيطرة مباشرة عبر جهاز الشرطة على تنفيذ أوامر الهدم بحجة البناء غير المرخص، مع تركيز خاص على القرى العربية في النقب.

وقد إتسعت فعلاً دائرة التهويد في النقب، بما فيه مصادرة الأراضي التي تقيم

عليها البلدات الفلسطينية؛ كما والقرارات، التي من شأنها أن تسهل بيع أراضي الجليل لليهود (حصراً) في خطة متكاملة للتسريع بتهويده، بما يضعف الوجود الفلسطيني في الجليل، في محاولة لتحويله إلى تجمعات متناثرة، مقطعة الأوصال فيما بينها. وقد هدمت السلطات الإسرائيلية 11 ألف منزل ومنشأة عربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ضمن ما يعرف بمشروع «صقر الجنوب» في منطقة النقب، نصفها تقريباً هدمت خلال العام 2024، ويهدف المشروع إلى طرد العرب من أراضيهم وتركيز إقامتهم في مناطق محددة ومحصورة.

البلديات العربية .. تكشف بالإكراه (!)

■ من جهة أخرى ، تتلقى السلطات المحلية العربية ميزانيات أقل بكثير من السلطات المحلية اليهودية، بنسبة تصل إلى 50 - 60 %. وينعكس هذا النقص على قطاعات حيوية مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والطرق، مع الإشارة إلى أن غالبية السلطات المحلية العربية تعتمد بشكل أساسي على التمويل المركزي، لأن قدرتها محدودة على تحصيل ضرائب ورسوم من المجتمع المحلي بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين السكان. وفي التوسع العمراني، تواجه السلطات المحلية العربية قيوداً تنظيمية تعرقل منح التراخيص أو تنفيذ مشاريع البنى التحتية، ما يعيق النمو السكاني والإقتصادي. كما أن نقص الأراضي المخصصة للبناء والتنمية الاقتصادية يحد من قدرة هذه السلطات على استيعاب النمو السكاني الطبيعي وتطوير مناطق صناعية وتجارية جديدة.

الجريمة التي بلا عقاب في إسرائيل

■ كان العام 2025 الأكثر دموية في أراضي الـ48، بعدما تجاوز عدد جرائم القتل 250 جريمة في المجتمع العربي، 15% منها فقط أُلقي القبض على مرتكبيها، أي أن الغالبية العظمى من الجناة طلقاء يتجولون بحرية ربما بحثاً عن ضحايا أخرى. والمفارقة أن الشرطة الإسرائيلية الغائبة (اقرأ المتوارية) عن المشهد، حاضرة بقوة وعلى الفور عندما يتعلق الأمر بملاحقة سياسية أو أمنية أو بقمع تظاهرة أو إعتصام إحتجاجي فلسطيني على ما يجري من تواطؤ حكومي مكشوف معبر عنه بالتلكؤ في الكشف عن مرتكبي هذه الجرائم. وبذلك

تحولت الجريمة المنظمة إلى عامل سيطرة وضبط وأداة لتفكيك المجتمع العربي في الداخل، وهو مما يفترض التعامل مع الموضوع باعتباره ذا بعد وطني سياسي من الدرجة الأولى. ويرى محللون أنه «ينبغي إدراج موضوع إستفحال الجريمة تحت طائلة الملاحقة السياسية، إذ أن للجريمة المنظمة دوراً سياسياً واضحاً في استهداف المجتمع العربي برمته، حيث لا يدور الحديث عن مجرد خلل اجتماعي تربوي، إنما عن نوع من الحرب غر المعلنة التي تشنها الدولة ضد مواطنيها العرب». /رائف زريق، «الفلسطينيون في إسرائيل» - تقرير «مدار» الاستراتيجي - 2026، ص177 [■]

(7)

الطريق إلى انتخابات 2026

■ يرى معظم المراقبين أن انتخابات الكنيست الـ 26 ستجري في نهاية شهر 2026/10، إلا إذا تم اللجوء إلى إنتخابات مبكرة قبل حلول ذلك الموعد، في حال وجد ننتياهو نفسه مضطراً لذلك تحت ضغط الأحزاب الحريدية بسبب «قانون التجنيد»، وهو أمر مستبعد حتى الآن، لأن هذه الأحزاب تدرك أن الليكود بقيادة ننتياهو هو الوحيد الذي لديه إستعداد لإرضائها مقابل إستمراره على رأس الحكومة. ففي مطلع العام 2026، صعد الحريديم من ضغوطهم وهددوا بإسقاط الميزانية، قبل أن يعودوا لدعمها لاحقاً بعد تحقيق مكاسب مالية شملت تخصيص نحو 800 مليون شيكل إضافية لمؤسساتهم؛ لكن يبقى إحتمال الإنتخابات المبكرة وارد برأي المراقبين في حال إستجد في حسابات ننتياهو ما يستدعي هذا الإجراء.

■ تشير معظم إستطلاعات الرأي العام إلى حصول الأحزاب العربية على 10 مقاعد في الإنتخابات القادمة، إلا إذا تم إعادة تشكيل القائمة المشتركة، وهو ما يرفع نسبة التصويت العربي بما يرفع مقاعد النواب العرب المتوقعة إلى 15. وقد دفعت الأجواء العنصرية الصهيونية والحرب المستمرة على غزة إضافة إلى ضغط الشارع، قادة الأحزاب العربية إلى توقيع وثيقة تدعو إلى إعادة تشكيل

هذه القائمة - 2026/12، إلا أن معظم المراقبين لا يرجحون قيامها، لأن منصور عباس، رئيس القائمة العربية الموحدة لا يخفي تفضيله خوض الانتخابات بشكل منفصل، مستبدلاً ذلك بالتنسيق مع القائمة العربية الأخرى من خلال إتفاق فائض الأصوات فيما بينهما.

■ وقد فهم المراقبون من ذلك أن عباس أراد أن يحتفظ بجميع خياراته خلال الانتخابات وما بعدها دون قيود، بما في ذلك خيار المشاركة في الحكومة الإسرائيلية القادمة في حال عرض عليه ذلك، في ظل توقعات بتكرار سيناريو العام 2021، قبيل تشكيل «حكومة التغيير»، برئاسة نفتالي بينيت، ويأثير لبيد، من زاوية إمكانية دخول «القائمة العربية الموحدة» على خط تشكيل الحكومة على يد المعارضة، على الرغم من أن بينيت يفضل عدم حدوث ذلك، مستنداً إلى استطلاعات الرأي التي تضع حزبه في مقدمة الأحزاب باستثناء الليكود، إضافة إلى مواقفه المعادية للعرب التي أبدتها العام الماضي خلال جولة إستغرافية للنقب - 2025/10/25، وصف فيها الوجود العربي هناك بأنه «تهديد أمني» و«خطر شبيهه بأحداث السابع من أكتوبر».

■ لكن في حال تقارب نتائج المعسكرين الصهيونيين المتصارعين في الانتخابات، سيكون سيناريو 2021 هو الأقرب للتطبيق تقديراً لجولة مبكرة جديدة من الانتخابات. وهنا يحذر المراقبون إلى احتمال أن تجد «الموحدة» نفسها في خضم الصراع بين الأحزاب الصهيونية في السباق على تشكيل الحكومة، وهذا كفيل بجعل القائمة مستهدفة من قبل معسكر نتنياهو الذي سبق له أن صرح - 2025/12، بأنه يعتزم حظر الحركة الإسلامية الجنوبية، حاضنة «الموحدة»، إستكمالاً للحظر الذي فرض على الحركة الإسلامية/الجناح الشمالي - 2015. وقد فهم المراقبون من هذا التصريح أن نتنياهو وأطراف ائتلافه يمكن أن يقدموا على هذا الإجراء في الكنيست قبل الانتخابات بما يتوفر لديهم من أغلبية برلمانية، كي يمنعوا خصومهم من تشكيل الحكومة القادمة اعتماداً على «الموحدة»، كما حصل في العام 2021، حتى لو أدى هذا المنع إلى جولة مبكرة من الانتخابات ■

2026/5/17

المراجع

[■ فيما يلي ثبت بمراجع الدراسة المنشورة في سلسلتي «الطريق إلى الاستقلال»، و« من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»، الصادرتين عن المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات/«ملف»، بالإضافة إلى عدد من مواقع مراكز البحث والإعلام على شبكة الأنترنت:]

أولاً: سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»

1 - فهد سليمان، «المشروع الوطني الفلسطيني وراهنية البرنامج المرحلي»، ص 9 - 22، من الكتاب الرقم 44: «..تحت المجهر»، ط1: حزيران (يونيو) 2023.

2 - فهد سليمان، «ثلاثية الحرب»، ص 7 - 84 من الكتاب الرقم 46: «فلسطين والإقليم»، ط1: نيسان (أبريل) 2024.

3 - فهد سليمان، «إنه الضم يا ذكي!»، ص 13 - 35، من الكتاب الرقم 45: «في مواجهة الحسم»، ط1: تشرين الثاني (نوفمبر) 2023.

4 - معتصم حمادة، «الانتخابات الإسرائيلية بتداعياتها»، ص 51 - 69 من الكتاب الرقم 44: «تحت المجهر»، ط1: حزيران (يونيو) 2023.

5 - محمد السهلي، «الأحزاب العربية في إسرائيل»، ص 203 - 232، من الكتاب الرقم 42: «بين مشهدين»، ط1: أيار (مايو) 2022.

6 - محمد السهلي، «المشاركة العربية في إنتخابات الكنيست»، ص 169 - 188، من الكتاب الرقم 41: «الانتخابات العامة .. إلى أين؟»، ط1: أيلول (سبتمبر) 2021.

7 - محمد السهلي، «إنتخابات الكنيست العشرين، 2015/3/17»، ص 199 - 228 من الكتاب الرقم 31: «إنتفاضة الشباب»، ط1: أيار (مايو) 2016.

8 - محمد السهلي، «إنتخابات الكنيست 21»، ص 161 - 176 من الكتاب الرقم 35: «في مواجهة صفقة القرن..»، ط1: أيلول (سبتمبر)

2019.

9- محمد السهلي، إنتخابات الكنيست 22 - 2019/9، ص 145-157 من الكتاب الرقم 37: «ملفات فلسطينية (2/2) - صفقة القرن في الميزان..»، ط1: كانون الثاني (يناير) 2020.

10- محمد السهلي، «إنتخابات الكنيست الـ 23 - 2020/3/2»، ص 137 - 152 من الكتاب الرقم 39: «صفقة القرن في الميدان ..» ط1: تشرين الثاني (نوفمبر) 2020.

11- محمد السهلي، «إنتخابات الكنيست الـ 24 - 2021/3/23»، ص 213 - 230، من الكتاب الرقم 41: «الإنتخابات العامة إلى أين؟»، ط1: أيلول/ سبتمبر 2021.

12 - محمد السهلي، «إنتخابات الكنيست الـ 25»، ص 23 - 48، من الكتاب الرقم 44: «.. تحت المجهر»، ط1: حزيران (يونيو) 2023.

ثانياً: سلسلة «من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر»
- «الموضوعات السياسية»، ص 27 - 57 من الكتاب الرقم 19: «وثائق المؤتمر الوطني العام الثاني للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - 2024»، ط1: آب (أغسطس) 2024.

ثالثاً: مواقع الكترونية

- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية/«مدار».

- عرب 48.

- «الجزيرة نت».

الفصل الثالث

إستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني في لبنان [رؤية]

■ إشكالية التوقيت والطريقة

■ خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان

■ إشكالية العلاقات الفلسطينية - اللبنانية

■ مرتكزات البرنامج الوطني والإجتماعي

أولاً- في العلاقة مع الوضع في لبنان

ثانياً- في العلاقة مع وكالة الغوث (الأونروا)

ثالثاً- على المستوى الداخلي الفلسطيني

■ ملحق 1 + 2

مقدمة

■ لا يمكن مقارنة المخططات الإسرائيلية بمعزل عن الوقائع التي فرضها العدوان المتواصل على لبنان منذ التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار - 2024/11/27، الذي أعلن عملياً دخول البلاد في مرحلة جديدة لمّا تكتمل معالمها بعد، مرحلة تتسم بدرجة عالية من الإضطراب السياسي الأمني، في ظل مواصلة الولايات المتحدة وإسرائيل ممارسة ضغوطاً متعددة الأشكال على لبنان، بهدف إعادة صياغة موقعه ودوره في المعادلة الإقليمية قيد التحضير، لتحقيق هدفين متلازمين: 1- نزع سلاح المقاومة اللبنانية، بما يفتح الباب أمام فرض الرؤية الإسرائيلية لحال البلاد ومستقبلها، وبما يمس أيضاً الوضع الفلسطيني في لبنان؛ 2- دفع لبنان للإلتحاق بما يسمى « الإتفاقات الإبراهيمية » والإنخراط في مسار التطبيع مع إسرائيل.

وبغض النظر عن مستوى التقدم الذي تحقق، حتى الآن، فقد سعت الولايات المتحدة ومن يتساقو معها إلى فتح ثغرة جديدة للضغط على الحالة الفلسطينية في لبنان، عبر خطوة غير منسقة بين مختلف فرقائها، تمثلت في تسليم سلاح عائد الى م.ت.ف داخل المخيمات. هذه العملية، وبطريقة طرحها وتنفيذها، لم تكن إجراء معزولاً عن سياق مُهَدَف، أو تقنياً محضاً، بل جاءت مُحَمَّلة بدلالات سياسية لا يمكن تجاهلها، غدَّت الإنقسام القائم أصلاً، لا سيما أن هذه العملية أتت من خارج أي إطار حوار فلسطيني جامع، أو ما يوازيه على المستوى الفلسطيني - اللبناني:]

إشكالية التوقيت والطريقة

■ أثار توقيت طرح قضية السلاح الفلسطيني، بمبادرة من الجهة الرسمية الفلسطينية، وطريقة إدارتها، تساؤلات محقة، حيث كان من الأفضل من زاوية السلامة الوطنية، أن يطرح موضوع بهذه الحساسية، وبالذات في هذا الظرف بالغ الدقة سياسياً، ضمن أجواء توافقية فلسطينياً، تتسم بدرجة أعلى من المسؤولية والإيجابية، خاصة أنه جاء في ظل عدوان إسرائيلي مفتوح على

البلاد، وفي سياق أوضاع داخلية غير موحدة لبنانياً، تستدعي أكثر من أي وقت مضى، وإنسجاماً مع التقليد الذي ترسخ منذ إتفاق الطائف - 1989، مواصلة الحرص الفلسطيني الثابت على النأي بالنفس عن التجاذبات الداخلية في البلاد، لما ينطوي عليه هذا الموضوع - من بين أمور أخرى - من مخاطر على وضع اللاجئين وعلى استقرار المخيمات الفلسطينية. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة الى مشكلتين رئيسيتين تعترضان طريق التعاطي مع هذا الملف:

الأولى، على المستوى اللبناني، لم يُفَت الأوان بعد في نقاش مسألة تَعَمّد البعض فيها، خاصة بعد أن إفتتحته الرسمية الفلسطينية، الربط المباشر بين السلاح الفلسطيني، بوظيفته الشرطية داخل المخيمات، والمتعلقة بأمنها الداخلي والنظام العام، وبين ملف سلاح المقاومة اللبنانية، ما يفسح في المجال، لاحقاً، أمام توظيف الحالة الفلسطينية في حقل تجاذب لبناني داخلي، على الضد من الإصرار الفلسطيني على تجنب الإندراج في سياق التباينات اللبنانية الداخلية بإزاء هذه المسألة بالتحديد، باعتبار أن الحياد الفلسطيني في هذا الموضوع، كما في غيره، ينبغي أن يكون من ثوابت العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، كونه الضامن الأكيد للمصلحة الوطنية المشتركة.

والثانية، على المستوى الفلسطيني أيضاً، باعتبار أن هذا الموضوع ما زال مسألة خلافية، وهو لم يطرح أصلاً داخل الأطر الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من اللجنة التنفيذية إبتداءً، كما لم يناقش في الأطر الفصائلية المشتركة في لبنان. ومن الطبيعي، في ظل هذا التجاهل، الذي هو إلى التجاوز أقرب، أن تعلن بعض الفصائل عدم إنسجامها مع منطق القرارات الفوقية المسقطّة، التي تتجاوز خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان، وتتعامل معها وكأنها إمتداد إداري - أمني تلقائي لواقع فلسطيني رسمي، الذي، وإن ساد في مناطق بعينها في الضفة الغربية، فهو لا يراعي الحالة القائمة واقعياً في المخيمات الفلسطينية في لبنان ■

خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان

■ إن أوضاع الفلسطينيين في لبنان تتمايز بعدد الجوانب عن أوضاع شعبنا في بلدان اللجوء الأخرى، فالفلسطيني في لبنان لا يعيش حالة حرمان من

جوانب مهمة من حقوقه الإنسانية فحسب، بل يعيش حالة لجوء ممتدة منذ العام 1948، في ظل منظومة قانونية مجحفة، معطوفة على واقع سياسي شديد التعقيد، تقاوم حالة لجوء ممتدة منذ النكبة. ورغم أن م.ت.ف، تشكل رسمياً المرجعية التمثيلية الحصرية للشعب الفلسطيني، إلا أن هناك، على أرض الواقع، وبسبب الانقسام المؤسسي والسياسي القائم، قوى سياسية وشعبية أخرى لها حضورها وحيثيتها وامتدادها الجماهيري في المخيمات، ولا يمكن تجاوزها عند مقارنة قضايا مفصلية تمس حياة اللاجئين ومستقبلهم، ما كان يستوجب التعاطي الواقعي معها، دون أن يترتب على ذلك إشراكاً في شرعية التمثيل الرسمي، أو ثلماً لوحداثيته.

من هذا المنطلق، كان موقفنا في الجبهة الديمقراطية متحفظاً على طريقة طرح ملف السلاح الفلسطيني بوظيفته الداخلية الشرطية المعروفة، فالقضايا الكبرى لا تدار بقرارات أحادية أو تفاهات مجزوءة، أو مجتزأة عن سياقها الوطني العام، بل عبر حوار وطني شامل. وكان الأجدى أن يناقش هذا الملف داخل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، ثم يطرح على «هيئة العمل الفلسطيني المشترك» في لبنان، التي تضم جميع القوى الفلسطينية، والتي أثبتت، لا سيما بعد التطورات المفصلية التي شهدتها البلاد منذ العام 2005، قدرتها على لعب دور فعال في تحصين وضع المخيمات داخلياً، حيال الإنعطافات السياسية والأمنية الداخلية الحادة، كما وفي المحيط الإقليمي.

■ لقد كان متاحاً لهذه الهيئة أن تقدم موقفاً فلسطينياً موحداً إلى الدولة اللبنانية، وأن تفتح نقاشاً مسؤولاً يجيب على الأسئلة المتداولة، ناهيك عن الهواجس الشائعة حول موضوع السلاح - وهي ليست قليلة - في الشارعين الفلسطيني واللبناني، بينما الإصرار على اعتماد أسلوب إسقاطي فوق في التعاطي مع السلاح الفلسطيني، بالتعاكس مع أسلوب التمهيد المتأني والحوار والتشاور، أدى إلى تعقيد الأمور، وأتاح لبعض الأطراف الفلسطينية، التي لا يمكن تجاهل دورها ونفوذها، أن تعتبر نفسها غير معنية أو مستهدفة بما طرح، لكونها لم تُستشر. والأخطر من كل هذا، هو اعتبار البعض السلاح الفلسطيني سلاحاً

غير شرعي، في تجاهل كامل للسياقات التاريخية والسياسية التي حكمت وجوده، وللظروف التي نشأ فيها، بما كان عليه الحال في فترة منقضية، عندما كان يضطلع بمهام دفاعية، في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل على المخيمات ■

إشكالية العلاقات الفلسطينية – اللبنانية

■ لا تكمن هذه الإشكالية في مسألة السلاح الفلسطيني، ولا في وظيفته الفعلية، التي تتحرك ضمن حدود الإستجابة لمتطلبات الأمن الداخلي وتأمين النظام العام في المخيمات، بل في غياب رؤية لبنانية – فلسطينية متكاملة تجاه المخيمات واللاجئين، فمنذ نكبة عام 1948، لم تستقر هذه العلاقات على قاعدة سليمة تعترف بالخصوصية السياسية، وما تستدعيه من إنصاف قانوني للاجئين الفلسطينيين، بوصفهم لاجئين قسريين، لا جالية أجنبية عابرة، ولا عمالاً وافدين.

وعلى هذه القاعدة، دعونا دائماً إلى مقارنة مشتركة في كيفية التعامل مع الوجود الفلسطيني ومخيماته في لبنان، تنطلق من تسليم مسبق وغير مشروط بالسيادة اللبنانية الكاملة على كل شبر من أرض البلاد، وهو أمر لا جدال فيه. وفي الوقت ذاته، تقوم هذه المقاربة على الاعتراف بالحقوق الإنسانية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، حيث المقاربة الأمنية الغالبة لم تنتج إلا مزيداً من الأزمات، وحيث حرمان اللاجئ من حقوقه الأساسية لم يؤد إلى الاستقرار، بل إلى مزيد من الهشاشة والتأزم في الوضع الاجتماعي، وإلى مزيد من التوتر في العلاقات السياسية البينية..

■ ورغم التطورات الكبيرة، فهناك من لا زال يربط إقرار الحقوق الإنسانية والاجتماعية بمسألة السلاح، مع أنها حقاً إنسانياً أصيلاً للاجئ، من المفترض أن يكون غير ذي صلة بتوجسات السياسة. لذلك، فإن جوهر المشكلة في كل الحالات، هو التفرد الفلسطيني الرسمي في طرح الموضوع، الذي أقحم الحالة الفلسطينية في قضايا هي من صلب إهتمام القوى السياسية في لبنان، على ما

تحمله من إجتهاادات وتباينات، أضعفت الحالة الفلسطينية، واستحضرت واقع الإنقسام الفلسطيني، معرضة المخيمات لمخاطر إضافية، بالطوق الأمني المضروب حولها، عززت الحصار المفروض عليها، وكأنها «حالة أمنية» قيد الإنفلتات، ما أدى إلى إنقطاعها أكثر فأكثر عن إمتدادها المجتمعي الطبيعي مع محيطها المباشر اللبناني والفلسطيني معاً، وقطع التواصل معه، وتعاظم ظاهرة الإغتراب التي تواكبها ■

مرتكزات البرنامج الوطني والإجتماعي

■ شكل العدوان الإسرائيلي على مخيم عين الحلوة في 2025/11/18، والذي تكرر في 2026/2/22، تحولاً خطيراً في طريقة تعاظم إسرائيل مع المخيمات الفلسطينية، خاصة أن هذه المخيمات كانت مُحَيَّدة طوال فترة الحرب الأخيرة على لبنان، مقارنة بحجم العدوان على قرى ومدن الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية. وقد أثارت تصريحات وزير الحرب الإسرائيلي عقب العدوان علامات إستغهام حول الأغراض الحقيقية لهذا الإستهداف، الذي لا يمكن فصله عن سياق أوسع يرمي لإعادة تصنيف المخيمات الفلسطينية كـ «مناطق معادية»، والإدعاء بكونها «مناطق تحتضن بنى تحتية للإرهاب».

والى جانب الضغط على الحكومة اللبنانية، سعت إسرائيل من خلال هذا العدوان إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها محاولة إستباحة المخيمات وتهجير سكانها، في إطار مخطط قديم - جديد يرمي إلى ضرب المخيم، بمكانته المكرسة بأحكام الشرعية الدولية وقراراتها، الذي يصون الهوية الوطنية، ويشكل عنواناً نضالياً لحق العودة، وأحد الركائز الأساسية الشرعية والقانونية المسلم بها لهذا الحق.

وقد حددت إسرائيل بوضوح عنوانين إثر وقوع هذا العدوان: تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية أي مساس بـ «أمن إسرائيل»، وإسقاط أي إعتبار مدني وإنساني عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ما يعني أن الإستهداف قد يتكرر مستقبلاً، بحجج وذرائع مختلفة من قبل العدو.

في ضوء كل هذا، نرى أن هناك حاجة لبرنامج عمل وطني يُحصن مخيماتنا ويبيدها عن دائرة الإستهداف، فالسياسة الفلسطينية السليمة والمسؤولة هي تلك التي توازن بين حماية الوجود الوطني الفلسطيني والمخيمات في آن، بين الدفاع عن حق العودة، وبين الإلتزام بموجبات السيادة اللبنانية غير المنقوصة. ومن هنا، نطرح المراكز التالية التي يقوم عليها البرنامج الوطني والإجتماعي المستجيب للمصالح الحقيقية للشعبين الشقيقين، ويحكم مصالحهما المشتركة، إنطلاقاً من العلاقة مع الوضع القائم في لبنان من جهة، وما تتعرض له - من جهة أخرى - وكالة الغوث من ضغوط تستهدفها دوراً ومكانة، وما يترتب على كل هذا على المستوى الداخلي الفلسطيني، بما يشمل أيضاً المؤسسات العاملة في وسطه: [

أولاً- في العلاقة مع الوضع القائم في لبنان

■ إن صياغة العلاقة مع هذا الوضع من خلال التواصل مع الجهات الرسمية المعنية، إذ تحتل الجانب الرئيسي في هذا الأمر، فهي لا تفنيه حقه تماماً، ولا تغطيه، ما لم تتوازن مع العلاقة بمؤسسات المجتمع المدني في لبنان، وبخاصة أحزابه السياسية، لا اعتبار السمة المتأصلة في نظامه السياسي بمؤسساته التشريعية والتنفيذية - وهي ميزة تحتسب له في كل الأحوال - التي تعبر عن محصلة الحياة السياسية في المجتمع بتعبيراتها الحزبية الفاعلة، والتي تعكس بدورها حقيقة الخارطة السياسية في البلاد بدينامية إتجاهاتها وميولها الغالبة. من هنا، فإن العلاقة بين الحالة الفلسطينية وبين الجهات الرسمية في لبنان، لا تختزلها مقولة «علاقة دولة بدولة»، ما لم تستوف شرطها المتممين: أولهما، أن يعبر الجانب الرسمي الفلسطيني عن محصلة موقف الكل الفلسطيني؛ وثانيهما، أن يتكامل هذا الجهد مع عملية حوارية مع القوى اللبنانية ذات الصلة.

إن هذا لا يعني التعامل مع مرجعيتين لبنانيتين على نفس السوية، حيث الجانب الرئيسي من العلاقة التي تنظم الوجود الفلسطيني بحقوقه وواجباته، هو مع المستوى اللبناني الرسمي، الذي بدوره لا يستقيم إلا بالحوار التفاعلي مع القوى

السياسية اللبنانية الفاعلة، بحديثها الشعبية الوازنة من جهة، كما باعتبارها، وبخاصة إعتبار أكثرها نفوذاً، مقيماً في موقع القرار بالمؤسسة الرسمية.

إن القفز عن هذا الواقع وتجاوز معطياته يضع الحالة الفلسطينية أمام إحتالين، يستحسن تجنبهما من موقع الحرص على المصلحة الوطنية المشتركة، فلسطينياً ولبنانياً: إما إتفاقات رسمية لا تستكمل بالتطبيق الكامل، ما يفتح على مزيد من الخلافات الفلسطينية الداخلية؛ أو إعتداد الجهة الرسمية اللبنانية أسلوب التعاطي مع كل فريق فلسطيني على حدة، وفي هذا إضعاف واضح للحالة الفلسطينية التي تطاول جانبها الرسمي مثل غيره، لنيلها من المكانة التمثيلية والسياسية التي يُفترض من موقع الحرص على المصلحة الوطنية، أن تكون حصريّة.

■ إنطلاقاً من هذه الرؤية، التي تراعي حساسية الوضع القائم، وتستوعب - في الوقت ذاته - دقة توازناته، نشير إلى ما يلي:

1- إن الإستقرار الإجتماعي - كقاعدة للعمل المثمر، لا بد منها، ولا غنى عنها - يجب أن يشكل الشرط اللازم لأي إستقرار سياسي وأمني مستدام. ومن هذا المنطلق، فإن ما يطالب به اللاجئ الفلسطيني في لبنان، ليس إمتيازات فائضة عن الحاجة، بل الحماية التي يكفلها القانون، ووقف سياسات التعسف والإستسباب في تطبيقه. فغياب الإنصاف القانوني، أو التعامل الإنتقائي مع القضايا المرتبطة باللاجئين، ينعكس توتراً إجتماعياً وأمنياً، ويفتح الباب أمام أزمات متراكمة لا تخدم - بما يترتب عليها - مصالح أيّاً من الطرفين.

من هنا، تبرز الحاجة إلى حوار جاد ومسؤول يؤسس لمقاربة موحدة أو مشتركة لملف العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، تشكل قاعدة لرؤى مستقبلية تخدم المصالح المتبادلة. إلا أن الحوار المنشود لا يمكن أن يبقى محصوراً في الإطار التقليدي والفوقي الذي درجت عليه العلاقات الفلسطينية - اللبنانية تاريخياً، أي الحوار بين الحكومة اللبنانية من جهة، ومنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل من جهة أخرى، بل المطلوب - كما سبقت الإشارة - توسيع دائرة

الحوار مع الجهات اللبنانية لتشمل أوسع مؤسسات المجتمع المدني وقواه السياسية، بما يعكس حقيقة أن الهواجس والمخاوف المطروحة، على اختلافها وتباينها، ليست حكراً على طرف دون آخر.

2- إن وظيفة هذا الحوار الموسع هي تفكيك عقد الملفات العالقة وتنقية السياسات الموروثة من تلك الشوائب، التي حكمت العلاقات الفلسطينية - اللبنانية لعقود، وتقديم قراءة مشتركة لها، تسمح بالبناء على إيجابيات قائمة لا ريب، مع بذل قصارى الجهد لتجنب الأخطاء والسلبيات، وبما يعزز الثقة المتبادلة ويؤسس لشراكة قائمة على إدراك المصالح المشتركة والإحترام المتبادل.

■ لقد توصلت الأحزاب والكتل النيابية اللبنانية إلى مقاربة موحدة للتعاطي مع الوجود الفلسطيني في لبنان، تُرجمت نصاً عام 2017 في وثيقة «رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان» (راجع الملحق 2)، وهي لا زالت تتطوي على شروط راهنية التطبيق، كونها شكلت مدخلاً لمرحلة جديدة من العلاقات الأخوية، وأسهمت في بلورة عناوين فلسطينية - لبنانية جامعة، أبرزها:

1- تكريس مسألة أن رفض التوطين وصون حق العودة يشكلان مصلحة مشتركة وهدفاً إستراتيجياً للطرفين، ولا يجوز إستخدامهما ذريعة لعرقلة تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

2- إعتداد مرجعية حقوق الإنسان والعهود الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية إطاراً ناظماً للعلاقة بين الطرفين؛ والبناء على النتائج الإيجابية للحوارات السابقة، والسعي لتجاوز إرث الماضي عبر روح التعاون المثمر والحرص المتبادل.

3- تجاوز «المقاربة الأمنية» في النظر إلى الوجود الفلسطيني في لبنان، والذهاب نحو رؤية شاملة (سلة واحدة) تنظم العلاقة على أسس قانونية وسياسية وإجتماعية، ما يعني ضرورة سن تشريعات قانونية ومراسيم تنفيذية تعالج مسألة الحقوق الإنسانية والاجتماعية (خاصة حق العمل والتملك).

■ وفي هذا السياق، لا حرج في نقاش أي قضية تهم الطرفين، بما في ذلك، وخاصة القضايا الحساسة والمعقدة، مع التأكيد على التحفظ الجوهري المتمثل باختزال العلاقات الفلسطينية - اللبنانية بقناة أمنية ضيقة، فالمنطق السليم الذي يستخلص دروس الماضي ويفهم تعقيداته، يفرض مقاربة شاملة للوجود الفلسطيني في لبنان، تقوم على العناصر التالية:

1- التعاطي مع مسألة السلاح باعتبارها قضية سياسية ومجتمعية بامتياز، تتجاوز طابعها الإجرائي والتقني المحض، وترتبط بالسياق العام للعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وبالبينة الاجتماعية والسياسية التي نشأت فيها، ما يستدعي مقاربتها ضمن رؤية وطنية شاملة، لا عبر معالجات أمنية مجتزأة.

2- وفي هذا الإطار، وبغرض توفير شروط تأمين الأمن الداخلي والنظام العام في المخيمات، إستجابة لمتطلباته الداخلية - كما لمتطلباته في المحيط - تطرح نفسها المهمات الشّرطية التي تقوم بها حالياً التشكيلات المختصة، تجسد عملياً العلاقة بين المرجعية الرسمية اللبنانية بمكانتها السيادية المسلم بها، وبين المرجعية الفلسطينية الرسمية بموقعها الوظيفي، الإداري والتوجيهي، ما يتطلب، إلى جانب الموافقة الرسمية من الجهات المعنية في لبنان، تحقيق الإجماع الفلسطيني على هذه الصيغة والآلية المشتقة منها، التي بات بالإمكان تذليل الصعوبات التي تعترضها، مع تنقية الأجواء الداخلية الفلسطينية، كما تؤثر إلى بداياته عملية تقدم التوافقات الفلسطينية على تنظيم أوضاعها وعلاقاتها البينية في قطاع غزه بصلتها الضمنية - في عدد من جوانبها - مع المرجعية الفلسطينية الرسمية في رام الله.

3- الإقرار اللبناني بالحقيقة الموضوعية والسياسية لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين، باعتبارهم جزءاً من شعب شقيق لجأ قسراً إلى لبنان بنتيجة إغتصاب أرضه، فهم ليسوا أجنب بالمعنى الدارج والمتعارف عليه. ويترتب على هذا الإقرار ضرورة منح اللاجئ الفلسطيني أهلية قانونية خاصة به، باعتباره لاجئاً، من خلال تشريعات واضحة تضمن له الحماية القانونية في

مجالات العمل، وتملك السكن الخاص، والضمانات الإجتماعية، وغيرها من حقوق، تصون كرامته الإنسانية، وتضمن له العيش الكريم.

4- لعبت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني منذ تشكيلها عام 2005 (قبل أن تُرسمها الحكومة عام 2008) وحتى اليوم، وبالتعاون مع ممثلي الأحزاب اللبنانية في حل الكثير من الإشكالات ذات الطابع الاجرائي. غير أنها لم تتمكن، بسبب وظيقتها، من حل الكثير من المشكلات، وفي مقدمتها التوافق اللبناني على ضرورة إقرار الحقوق الإنسانية والإجتماعية للاجئين الفلسطينيين. إن هذا يتطلب نظرة مختلفة لعمل اللجنة بتمكينها من القيام بدورها، لتكون أكثر إستجابة للتحديات التي تواجهها في التصدي لعدد المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، وإشراك الحالة الفلسطينية في نقاش قضايا الشعب الفلسطيني، سواء مع اللجنة نفسها أو مع ممثلي الأحزاب اللبنانية.

5- ضمان الحق بالحراك الشعبي الفلسطيني وحرية التعبير، بما يخدم الموقف الوطني المتمسك بحق العودة، ويعزز إحباط مشاريع التوطين والتهجير في آن؛ حرية التعبير والتنظيم السياسي الفلسطيني الحامل والموجه لهذه التحركات، تشكل معاً عنصر قوة للموقف اللبناني الرسمي والشعبي في مواجهة الضغوط الدولية الرامية إلى تصفية قضية اللاجئين ■

ثانياً - في العلاقة مع وكالة الغوث (الأونروا)

■ تتواصل الهجمة الشرسة على حق العودة، عبر إستهداف وكالة الغوث بشكل رئيسي، وغيرها من المؤسسات الفلسطينية، سواء بالضغط المالي، أو بسن قوانين إسرائيلية، أو بالتحريض المباشر على الوكالة، التي تأسست بموجب القرار الأممي الرقم 302 المستند بدوره إلى القرار 194، الذي ينص بوضوح قاطع على حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى الديار والممتلكات والتعويض عليهم؛ في ظل هذه الهجمة إذن، باتت مجاميع اللاجئين، داخل فلسطين وخارجها، عرضة لمخاطر وتحديات كبرى. وعلى الرغم من الخطورة التي تمثلها هذه الحملة، فالحالة الفلسطينية ما زالت تقتقر إلى استراتيجية واضحة

المعالم لمواجهة المخاطر الماثلة، بالموقف الرسمي الحازم الصادر عن هيئاته القيادية، وفي توحيد التحركات الشعبية، ما يحد من قدرتها على ممارسة ضغط فعال على الدول المانحة، وعلى الوكالة نفسها.

لقد أظهرت التجربة المعاشة أن الأونروا، وتحت شعارات «التكيف مع الأمر الواقع» ودعاوى «تواتر الأزمات المالية»، إنزلت في أكثر من مناسبة نحو سياسات تقليصية للموازنات والخدمات وللعاملين فيها، إلقت موضوعياً مع الضغوط الإسرائيلية والأميركية، وشددت زخمها، على حساب حقوق اللاجئين المقررة في التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الإجتماعية.

■ إن معركة الدفاع عن وكالة الغوث ليست معركة فصيل أو جهة بعينها، بل هي معركة الشعب الفلسطيني بأسره، بكل تياراته وفئاته، في مواجهة مشروع تصفية حق العودة. وهي معركة سياسية وقانونية وجماهيرية في آن، تستوجب توفير الحماية السياسية للأونروا، والعمل على إحباط مؤامرة تصفيته، كما وتجنب تحويلها إلى منظمة ذات مكانة محض إقليمية، والإصرار - في الوقت ذاته - على تأمين إستدامة تفويضها الشرعي الأممي، كمنظمة رسمية من منظمات الأمم المتحدة، بما يترتب على ذلك من تمويل وتقديمات وعاملين قيمين عليها، كما يتطلب ذلك جملة من المهام، أبرزها:

- التوافق، فلسطينياً ولبنانياً، على رفض التكيف مع الإستهدافات الإسرائيلية للأونروا والضغوط الأميركية عليها.

- تعزيز التنسيق بين منظمة التحرير الفلسطينية، والأطراف المعنية، لوضع قضية الأونروا، دفاعاً عن مكانتها وتفويضها الأممي في صلب الأجندة السياسية العربية والدولية.

- دعوة وكالة الغوث إلى توسيع قنوات التواصل مع الدول المانحة، بهدف إستمرار إلزاماتها، وفي الوقت ذاته، الإنفتاح على مصادر تمويل جديدة، لا تحل مكان المصادر القائمة، بل تعززها وتضيف إليها، لا سيما عبر المنتديات الدولية والأطر متعددة الأطراف، بما يقلل من إرتهاؤها للإبتزاز السياسي.

- مطالبة الأمم المتحدة ودول العالم بعدم القبول أو التكيف مع الإجراءات الإسرائيلية والأميركية الهادفة إلى تقويض دور الأونروا، والتمسك بالولاية القانونية والسياسية الممنوحة لها بموجب قرارات الشرعية الدولية.

■ في هذا السياق، فإن للدولة اللبنانية مصلحة مباشرة وحقيقية في حماية وكالة الغوث وتعزيز خدماتها في لبنان، كما في باقي الدول المضيفة. فهذه الدول تُعد، إلى جانب اللاجئين أنفسهم، المتضرر الأكبر من الحملة الإسرائيلية - الأميركية على الأونروا، لما تحمله من مخاطر دفع اللاجئين نحو الإنسحاق وراء مخطط التوطين والتهجير القسري، أو تحميل الدول المضيفة أعباء إقتصادية وإجتماعية إضافية، لا طاقة لها على تحملها في ظل الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي تعاني منها بالأصل مجتمعاتها.

■ وعليه، يصبح التعاون والتنسيق الفلسطيني - اللبناني ضرورة ملحة في كل ما يتصل بالضغط على وكالة الغوث لتحسين خدماتها، وتأمين مقومات الحياة الكريمة للاجئين، بما يشمل ملفات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الإجتماعية. ويترافق ذلك مع ضرورة توحيد التحركات الشعبية المطلوبة، وتنظيمها على أسس وطنية جامعة، دفاعاً عن حقوق اللاجئين، وعن جوهر قضية اللاجئين كونها قضية إنسانية تعكس الإلتزام الأخلاقي والقيمي، فضلاً عن بعدها السياسي الأساس كجزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين ■

ثالثاً - على المستوى الداخلي الفلسطيني

■ أكدت تجارب العقود الماضية أن الحالة الفلسطينية في لبنان إلتزمت، بمجمل ممارساتها السياسية والوطنية، نهجاً مسؤولاً قائماً على قاعدة «النأي بالنفس» عن الأوضاع الداخلية اللبنانية وتجاذباتها، وفي هذا لم تستجب لمحاولات بُذلت كي تتخلى عن هذه القاعدة الذهبية، التي وحدها تضمن الإنصراف الفلسطيني الكامل لمعالجة أوضاعه الداخلية، وتكريس الجهد، كل الجهد، لخدمة قضيته الوطنية المقدسة.. وقد جاء هذا الإلتزام إنطلاقاً من وعي

عميق بخصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان، وما يترتب عليه من مسؤوليات وطنية وأخلاقية تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني سواء بسواء.

ورغم أن عدداً واسعاً من القوى السياسية اللبنانية يقر، في نقاشاته الداخلية، بأهمية سياسة النأي بالنفس، المعتمدة فلسطينياً، ويثمن هذا التوجه بوصفه عامل إستقرار، إلا أن هذا التقدير لم ينعكس في سياسات عملية ملموسة، فما زالت غائبة المقاربة الرسمية والسياسية اللبنانية لملف الوجود الفلسطيني، وما إنفكت تعاني من قصور واضح في التعامل مع الحقوق الإنسانية والإجتماعية للفلسطينيين، ما يفضي الى مزيد من التردّي في أوضاعهم المعيشية.

ومن اللافت أن اعتماد الحالة الفلسطينية في لبنان سياسة النأي بالنفس تزامن مع مسار تراجع في تعاطي المؤسسات الرسمية اللبنانية مع الملف الفلسطيني. ويعود ذلك، في جانب كبير منه، إلى طبيعة الخارطة السياسية اللبنانية، التي غالباً ما تجعل الفلسطيني ضحية مباشرة - مكسر عصا - للتباينات الداخلية، بدل أن يكون موضوعاً لإجماع وطني قائم على مقاربة أخوية وإنسانية منصفة، وقانونية عادلة لشعب شقيق ينوء بحمل أعباء مظلومية تاريخية يتقاسمها مع صنّوه اللبناني.

■ لقد أضحت الحالة الفلسطينية، في هذه المرحلة بالذات، وبفعل الانقسام الفلسطيني أيضاً، ساحة مفتوحة لتجاذبات وصراعات إقليمية ودولية، رغم القناعة العامة بأن المرجعية الفلسطينية بشكل عام، وبخاصة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا يمكن أن تُختصر بطرف واحد، مهما إمتلك من دعم إقليمي أو إمكانيات مادية، باعتباره لا يلغي إستمرار الصراع على المرجعية والتمثيل، بما يحمله من مخاطر على وحدة الحالة الفلسطينية واستقرار المخيمات. وبالمقابل، لا نستطيع أن نسقط من الحساب، وكاحتمال واقعي، أنه بالإمكان أن نتقدم نحو إكمال شروطه، لجهة إنحسار حدة الخلافات الداخلية، في ضوء التطورات الإيجابية التي تؤثر إليها التوافقات الفلسطينية الأولية التي تم التوصل إليها مؤخراً - 2026/1/14، على الترتيبات الداخلية المتعلقة

بأوضاع قطاع غزة في إطار تنفيذ بنود المرحلة الثانية لقرار مجلس الأمن الرقم 2803 - 2025/11/17.

وفي هذا السياق، لعبت «هيئة العمل الفلسطيني المشترك»، وبدور مباشر من الرئيس نبيه بري، قبل أن يتم تجميد عملها لمسوغات غير مفهومة، دوراً مهماً في تقديم الموقف الفلسطيني بصورة موحدة، وأسهمت في تعزيز الاستقرار داخل المخيمات. غير أن تعطيل عمل الهيئة، مركزياً ومناطقياً، وصولاً إلى تلاشي دورها، يفتح المجال واسعاً أمام أطراف متضررة من حالة الاستقرار، تسعى إلى تقويض أمن المخيمات وزعزعة أوضاعها، وهو ما سوف ينعكس سلباً على نضال اللاجئين دفاعاً عن حق العودة، فضلاً عن مصالحهم الحياتية المباشرة.

■ إنطلاقاً من كل هذا، تبرز اليوم حاجة ملحة إلى تعاون فعلي وجاد بين جميع المكونات الفلسطينية، الرسمية والشعبية، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتراكمة، ومعالجتها بأسلوب العمل المشترك وروحية الشراكة الوطنية. فتصاعد حجم المخاطر يستوجب بلورة خطة عمل وطنية شاملة، تعمل على تحصين الحالة الوطنية والشعبية الفلسطينية في لبنان، وتوفير مقومات الصمود الاجتماعي، وحماية المخيمات من الإستههداف والتوظيف السياسي والأمني. وفي هذا الإطار، نرى ضرورة الشروع بالخطوات التالية:

1- إنطلاقاً من خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان، العمل على تشكيل إطار شرطي فلسطيني جامع، تشارك فيه جميع القوى دون استثناء، وبمرجعية الجهات الرسمية المختصة اللبنانية والفلسطينية، مع فتح باب الإنتساب إليه على أساس وطني بعيداً عن أي اعتبارات فئوية أو تنظيمية، على أن يُحظى هذا الإطار بتغطية سياسية ووطنية من جميع القوى السياسية، وبما يخدم تعزيز الأمن والنظام العام والاستقرار داخل المخيمات.

2- وبخط متمم ينبغي المسارعة إلى توحيد وإعادة بناء اللجان الشعبية بوظائفها

المحددة، التي تشمل الجوانب الخدمية والتنمية والمعيشية عموماً بالصلة المباشرة مع المرجعيات المعنية.

3- تفعيل الإتحادات الشعبية والنقابية بمختلف أشكالها، لتكون أكثر قرباً من هموم الناس، وأكثر تعبيراً عن مصالح الفئات الاجتماعية التي تمثلها. ويتطلب ذلك فتح باب الإنتساب أمام أوسع شرائح ممكنة من أبناء الشعب الفلسطيني، وتفعيل الأطر التنظيمية لهذه الإتحادات على قاعدة الشراكة الوطنية والديمقراطية، بما يعيد لها دورها الطبيعي كرافعة للشأنين الوطني والاجتماعي معاً.

4- إعلان المخيمات الفلسطينية بيئة وطنية جامعة، تناضل من أجل حق العودة، وتكون خالية من السلاح غير المعني بالمهمة الشرطية، مع إعادة تأكيد الشعب الفلسطيني، بجميع مكوناته، حرصه على أمن واستقرار لبنان، والتزامه بموجبات النظام العام والقوانين مرعية الإجراء، باعتبار هذا الموقف الموحد يشكل سداً منيعاً في وجه محاولات العدو الإسرائيلي إستباحة المخيمات، كما ظهر بوضوح في تصريحات وزير الحرب الإسرائيلي عقب العدوان على مخيم عين الحلوة.

5- العمل الجاد والمتواصل من أجل التوافق على إطار وطني جامع، بمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية، الإئتلافية، يتولى مهمة بلورة وتقديم الموقف الفلسطيني الموحد بإزاء مختلف القضايا السياسية والاجتماعية، ويؤمن الغطاء الوطني اللازم للتحركات الشعبية المطالبة، بما يعزز وحدة القرار، وبالتالي، وحدة الخطاب الفلسطيني في لبنان.

6- دعوة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الخدمية (الهلال الأحمر، مؤسسة الشهداء، مؤسسة صامد، صندوق الطالب، وغيرها من مؤسسات ودوائر منظمة التحرير..) إلى التعاطي مع كافة شرائح الشعب الفلسطيني بدون تمييز، وإلى مضاعفة تقديماتها الاجتماعية، نظراً للمستوى الذي وصلته الأزمة الإقتصادية في لبنان، وتراجع تقديمات وكالة الغوث، وإنطلاقاً من موقعها

كممثل شرعي ووحيد لشعبنا الفلسطيني، فهي معنية بالعمل على تبني القضايا المعيشية لشعبنا في لبنان، لتوفير مقومات صموده الاجتماعي ■



■ ما تسعى إليه إسرائيل في فلسطين ولبنان وفي مدى الإقليم عموماً، وبدعم أمريكي مباشر، لا يقتصر على تفكيك المقاومة كحالة قائمة واقعياً وسياسياً، أي كسلاح وبنية تحتية وبرنامج فحسب، بل يستهدف إستئصال ثقافة المقاومة ذاتها، وإقتلاعها من وعي شعوب المنطقة، وهي - أي إسرائيل - تحاول اليوم إعادة إنتاج روايتها القديمة، التي تصور المقاومة باعتبارها مصدر عدم الإستقرار والفوضى في الإقليم، فيما الحقيقة الثابتة أن الإحتلال والإستعمار الإستيواني، هما السبب الجوهري لكل أشكال الحرب والعدوان وعدم الإستقرار.

إذ نؤكد من جديد، وقوفنا الى جانب الشعب اللبناني ومقاومته، حفاظاً على إستقلال لبنان وسيادته على كامل ترابه الوطني، والخلاص من الإحتلال، وإعادة الإعمار وتحرير الأسرى من أبنائه، فإننا نعتبر أن الإستجابة للحقوق الإنسانية لشعبنا، والتصدي لمخطط إنهاء خدمات الوكالة، يشكل مصلحة مشتركة، الأمر الذي يتطلب أيضاً وتوفير شروط الحياة الكريمة والأمنة للشعب الفلسطيني في المخيمات، واعتماد إستراتيجية عمل وطني تصون الهوية الوطنية الفلسطينية، وتؤطر نضاله من أجل إنتصار أهداف نضاله التحرري ■

نهاية شباط (فبراير) 2026

ملحق 1

حول تشكيل «دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»⁽¹⁾

■ «دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» هي إحدى الدوائر التابعة لـ «الدائرة المركزية لشؤون اللاجئين الفلسطينيين» في منظمة التحرير الفلسطينية، التي تتولى مهمة الإشراف على أوضاع اللاجئين في فلسطين وخارجها، وترعى مصالحهم وتدافع عنها. وهي بذلك الإطار الرسمي السياسي والقانوني المعني بتمثيل اللاجئين أمام الدول المضيفة والجهات المختصة الأخرى..

تتحدد وظيفة «دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» في الدفاع عن مصالح وحقوق جميع اللاجئين الوطنية والإجتماعية، وفي السعي لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، إلى حين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقا للقرار الدولي رقم 194.. وتحقيقا لهذه الغاية، تقوم بالتنسيق مع الهيئات والأطر الفلسطينية ومع المؤسسات والإدارات الرسمية والمستقلة اللبنانية..

وإنطلاقا من حرص الشعب الفلسطيني بكافة مكوناته على تعزيز وتطوير العلاقات اللبنانية - الفلسطينية، على قاعدة إحترام السيادة اللبنانية وموجباتها والإلتزام بأحكام القانون، فإن الهدف الفلسطيني هو بناء علاقات سليمة وصحيحة مع جميع مكونات المجتمع اللبناني، التي نسعى إلى وقوفها إلى جانبنا في صراعنا مع العدو الإسرائيلي ودعم حقنا بالعودة..

وعلى هذه القاعدة، فإن وثيقة «الرؤية اللبنانية الموحدة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان» الصادرة عن لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني عام 2017 يمكن أن تشكل أرضية صالحة يمكن الإنطلاق منها، والسعى لتبنيها على المستوى الرسمي اللبناني، وإطلاق ورشة شاملة لإقرار ما حملته من عناوين تحتاج إلى تشريعات قانونية لترجمتها على أرض الواقع كمنهاج مشترك

(1) مشروع مقدم من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - إقليم لبنان.

بين الطرفين اللبناني والفلسطيني ■

في التشكيل

■ من أجل القيام بالمهام الموكلة إليها تتشكل الدائرة من أقسام فرعية تتوزع على التالي:

1- قسم العلاقات مع الدولة اللبنانية ومؤسساتها: ويختص هذا القسم في كل ما له علاقة بقضايا التواصل والتنسيق مع المؤسسات الرسمية للدولة اللبنانية، خاصة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. ويتابع هذا القسم الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين، ويقدم المقترحات التي من شأنها معالجة أوجه الخلل في الجوانب التشريعية.

2- قسم العلاقات مع وكالة الغوث: ويهتم هذا القسم بالتواصل مع مسؤولي الأونروا، ويرصد ويتابع كل ما يختص بخدمات الوكالة في لبنان.

3- قسم العلاقات مع المجتمع المحلي: ويعنى بالتواصل مع المجتمع المحلي داخل المخيمات ومؤسساته المختلفة، سواء المؤسسات الإجتماعية أو مؤسسات المجتمع المدني والمراكز والأندية الثقافية والرياضية والإجتماعية على اختلافها..

4- العلاقات مع المؤسسات الدولية المانحة: مهمة هذا القسم التواصل مع المؤسسات الدولية في لبنان، لوضعها في صورة أوضاع المخيمات على مختلف المستويات، ويقدم لها، وبالتنسيق مع اللجان الشعبية للمخيمات، مخططات ومشاريع دعم من أجل تحسين وتطوير المناطق التي تحتاج إلى دعم..

5- قسم العلاقات مع وسائل الإعلام: ويسعى هذا القسم إلى تقديم الحالة الفلسطينية إلى المجتمع اللبناني باعتبارها وجود مدني ووطني له مصلحة بوحدة وأمن واستقرار لبنان.. والسعي لتغيير الصورة النمطية في أذهان بعض الفئات اللبنانية عن المخيمات..

6- كما يمكن إنشاء أقسام ودوائر عمل أخرى، وفقاً لحاجة المجتمع وتطور وإتساع عمل الدائرة خلال الفترة القادمة ■

هيئة الإشراف والتوجيه

■ نظراً لخصوصية الأوضاع السياسية والإجتماعية في لبنان، وما يتفرع منها من أمور تتطلب إماماً ومعرفة ومتابعة دقيقة لكل تفاصيل الأوضاع السياسية والقانونية والحزبية، فإن الحاجة تتطلب وجود «هيئة إشراف وتوجيه» ذات صلاحيات، وتضم مجموعة من الخبراء في مختلف المجالات القانونية والسياسية والتربوية والإقتصادية والإجتماعية، وتكون مهمتها تزويد الدائرة وأقسامها المختلفة بما تحتاجه من معطيات ومقترحات تساعد في أداء مهمتها.. والتنسيق مع مختلف الأطر الفلسطينية واللبنانية الرسمية والشعبية ذات العلاقة ■

المرجعيات المحلية/ اللجان الشعبية

■ لا تشكل اللجان الشعبية مرجعيات سياسية بالمعنى المتعارف عليه، بل هي مرجعيات محلية ذات وظائف إجتماعية وإقتصادية محددة. وهي تعمل بإشراف مباشر من دائرة شؤون اللاجئين. ورغم الملاحظات، من فئات إجتماعية، على عمل اللجان الشعبية، فقد تمكنت من تحقيق الكثير من الإنجازات، ونجحت في مراحل مختلفة من أداء دور المرجعية الشعبية، بما مكنها من درء العديد من المخاطر سواء في الجوانب السياسية والأمنية أو في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية. لكن وبفعل التطورات التي طرأت على المنطقة ومست في معظم صورها المجتمع الفلسطيني في لبنان، غدت هذه اللجان وبسبب من تركيبها وبنيتها وغياب التمثيل الشعبي الشامل، بحاجة إلى تطوير أوضاعها بما يقربها أكثر من المجتمع الفلسطيني وهمومه.

■ إن تركيبة اللجان الشعبية بصيغتها الراهنة لا تخضع لأي مساءلة أو نظام عمل يحدد صيغة العلاقة بينها وبين المجتمع المحلي من جهة، وبينها وبين الأطراف الأخرى، «الأونروا» والدولة اللبنانية والوفود الزائرة من جهة ثانية، بما

يجعل الأداء الحالي أقرب إلى الإجتهد الشخصي بمعزل عن أية مرجعية توحد حركتها وتنسق عملها على مستوى لبنان.

فمن الناحية النظرية، يفترض بهذه اللجان أنها القيادة المحلية للاجئين، تساهم في التعبير عن شخصيتهم الوطنية والدفاع عن مصالحهم المعيشية، وتضطلع بدور توجيه النضال الجماهيري السياسي والإجتماعي، وبخاصة التحركات المطالبة في اتجاه الأونروا، والمؤسسات المعنية في م.ت.ف، كما والدوائر الرسمية المختصة لبنانياً، وبقية الأطراف ذات الصلة.

أما من الناحية العملية والواقعية، فهناك نزوع شعبي نحو المطالبة بتطوير صيغة اللجان الشعبية وإعادة النظر في بنيتها وصيغ عملها، كي تستطيع مواجهة التحديات المطروحة، وذلك لأسباب عدة قد يكون أهمها الفوضى والعشوائية التي شابت وتشوب عملها المجافي لمتطلبات الدور الجماعي المنظم بالمهارات الإدارية المفترضة، كما يؤشر إلى ذلك أيضاً إفتقاد اللجان الشعبية عموماً إلى هيئات الاختصاص في المجالات الإجتماعية والتربوية والصحية وغيرها..

■ وإذا كان مفهوم هذه اللجان يتحدد بأنها ليست بديلة عن دور مختلف القطاعات الجماهيرية، وأن نجاحها يتوقف على مدى إنخراط أبناء المخيمات، أو مواقع سكنية بعينها في شبكة منظمة في الأحياء ومن خلال اللجان المتخصصة لمعالجة الشأن المعاشي اليومي، وبخاصة القضايا الخدمائية، وإقتراح الحلول الناجحة لمعالجة أي خلل طارئ، فإن أسس هذا النجاح يكون في تجسيد اللجان الشعبية لمفهوم الوحدة الداخلية في المخيم، بانبثاقها عن إنتخابات ديمقراطية يجعل من أبناء المخيم شركاء حقيقيين في صنع القرار وتحمل تبعاته. لذلك، فإن الصيغة الأفضل لتشكيل اللجان الشعبية هي الإنتخابات بنظام التمثيل النسبي الكامل، على إمتداد مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبما يتيح للفصائل والمؤسسات والكفاءات المختلفة من أخذ دورها في عملية صنع القرار المحلي، والتعبير عن الوحدة المجتمعية بأرقى صورها بين جميع مكونات المخيم ■

خيارات بديلة

■ في هذا السياق، وإنطلاقاً من احتمال تعذر إجراء الإنتخابات لأسباب موضوعية، يمكن اللجوء إلى أكثر من خيار:

- إما مؤتمرات شعبية على مستوى كل مخيم تشارك فيه فئات إجتماعية (مرأة، عمال، طلبة، كفاءات)، كتمثيل فردي وليس سياسي أو فصائلي، وينتخب اللجنة الشعبية للمخيم التي بدورها تنتخب رئيسها وتوزع المهام بين أعضائها.

- أو مجلس شعبي موسع يضم كل القوى من فصائل سياسية ولجان أحياء وإتحادات شعبية ونقابات.. وبما يعكس تمثيل كل شرائح المجتمع داخل المخيم وإيصال الأكفاء إلى عضوية اللجنة الشعبية، وهذا ما يعطي الرقابة الشعبية من قبل المجلس أهمية أكبر ويحول دون حصول أية إرباكات.

- والخيار الثالث هو الصيغة التوافقية بين الفصائل والفعاليات على تعيين من يتمتعون بكفاءة ومشهود لهم بنظافة الكف وبالمهنية والخبرة في خدمة أبناء المخيم ■

التطويرات المطلوبة

■ إن نهوض اللجان الشعبية بأداء دورها الفعلي في رعاية مصالح أبناء المخيمات يتوقف على تحقيق جملة من الأمور:

- إعادة النظر في العلاقة ما بين أطر وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية (السفارة كتمثيل دبلوماسي، قيادة فصائل المنظمة كمرجعية سياسية للشعب الفلسطيني تتكامل وظيفتها مع دور الهيئة الموحدة لعموم القوى) وبين اللجان الشعبية كمرجعيات محلية لها وظائف محددة وتعمل ضمن إطار المنظمة.. وبما يبرز اللجان الشعبية كهيئات تمثيلية مستقلة..

- دعم اللجان الشعبية مادياً من قبل الصندوق القومي الفلسطيني ومساعدتها في الحصول على التبرعات والإعانات التي تحصل عليها مؤسسات المجتمع

المدني.

- تعزيز التنسيق بين مؤسسات الدولة اللبنانية والأونروا ومؤسسات المجتمع المدني والسعي لتشريع وضعها القانوني (على المستوى الرسمي اللبناني) بما يمكنها من أداء دورها بالصورة المطلوبة.

■ إن اللجان الشعبية الفلسطينية قادرة، كما أثبتت التجربة، من أن تلعب دوراً يفوق الدور الذي تلعبه راهناً. وبإمكانها، إذا توفرت مقومات النجاح، أن تكون ذراعاً اجتماعياً واقتصادياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر يحقق مصلحة الجميع وبما يخدم الهدف السياسي لجميع اللاجئين بصيانة حق العودة والدفاع عنه وتوفير مقومات الصمود الاجتماعي للاجئين بما يسهل عملية النضال من أجل حق العودة ■

منتصف آب (أغسطس) 2025

ملحق 2

حول وثيقة «رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان»

■ [حول هذه الوثيقة راجع الفصل الثاني من الملف الأول، ص 57-67 من كتاب «اللاجئون ... المجلس المركزي»، الكتاب الرقم 36 في سلسلة «الطريق إلى الإستقلال» الصادر عن «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات»/ «ملف». الطبعة الأولى: 2020/1]

■ يحتوي هذا الفصل على مقتطفات واسعة من الوثيقة المذكورة، التي وضعتها «مجموعة العمل اللبنانية حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان»، التي تشكلت من سبع قوى سياسية رئيسية، جميعها ممثلة في البرلمان اللبناني: حركة

أمل + حزب الله + الحزب التقدمي الاشتراكي + تيار المستقبل + الكتائب اللبنانية + القوات اللبنانية + التيار الوطني الحر. وإعتمدت مجموعة العمل إطاراً مرجعياً لبحثها تمثل ب: الدستور اللبناني + وثيقة الوفاق الوطني، وذلك في إطار الالتزام بمنظومة حقوق الإنسان العالمية من جهة، والحرص على المصالح الوطنية اللبنانية العليا، من جهة أخرى.

ومن بين القضايا المفاهيمية التي جَلَّتْها وثيقة «رؤية لبنانية موحدة لقضايا اللجوء الفلسطيني في لبنان»، التي وقعت عليها المكونات السياسية سابقة الذكر مع تحفظ جزئي لحزب الكتائب حال دون توقيعه، نشير إلى التعريف الموضوعي، الدقيق، لمصطلح «التوطين»، باعتباره يعني: «إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الجنسية اللبنانية بشكل جماعي، بعضهم أو كلهم، من خارج السياق القانوني، بموجب قرار سياسي مفروض في سياق تسوية إقليمية أو دولية، خلافاً للدستور، سواء تم ذلك دفعة واحدة أو بالتدرج».

■ إلى جانب وثيقة «الرؤية اللبنانية...» دفعت «مجموعة العمل..» إلى رئيس الحكومة في حينه تمام سلام - 2015/3/20، خمس توصيات (ص 69-73 في الكتاب أعلاه) وقعت عليها الأحزاب السبعة الواردة أعلاه، تناولت الملفات التالية: ملف العمل والضمان الاجتماعي - 2015/3/20 + ملف تأطير علاقة لبنان بوكالة الغوث/ الأونروا - 2015/3/20 + ملف تطوير لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني - 2015/3/20 + تنفيذ إحصاء شامل للاجئين الفلسطينيين في لبنان - 2015/4/24 ■

الفصل الرابع

في الذكرى الـ 57

لانطلاقة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

■ أولاً- بيانات في ذكرى الإنطلاقة

1- نداء المكتب السياسي

2- بيان اللجنة المركزية

■ ثانياً- مساهمات في ذكرى الإنطلاقة

1- 3 حروب يخوضها شعبنا في آن

2- المسيرة وسؤال الوحدة والبرنامج

3- في البيان التأسيسي - 1969/2/22

أولاً- بيانات في ذكرى الإنطلاقة

1- نداء المكتب السياسي ..

لن ينتزع العدو بالسياسة، ما عجز عن تحقيقه بالعدوان

■ وجه المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نداء إلى الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، لمناسبة الذكرى 57 لإنطلاقة الجبهة، توجه فيها بتحية الفخر والإعتزاز لسمود شعبنا في التصدي لحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وفي مواجهة جرائم الفاشية الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس. وفيما يلي نص النداء: [

■ نتوجه بتحية الإجلال والإكبار لشهداء قضيتنا الوطنية، فلسطينيين وعرباً وأميين، قادة ومناضلين، رجالاً ونساء، أطلقوا شرارة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ثورة شعب فلسطين رداً على مشاريع الهزيمة والمساومات والإستتباع والإستجداء والتذلل.

ثورة أحدثت إنقلاباً في تاريخ هذه المنطقة، ورسمت مساراً مدوياً بتداعياته وردات فعله، ووضعت النقاط على الحروف، رفعت شعار القائد التاريخي الكبير جمال عبد الناصر: «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وهو شعار تُرجم ويُترجَم في الحالة الفلسطينية بتعاضد قوة الحركة الجماهيرية المنظمة في الوطن والشتات في مناهضة الإحتلال.

اليوم تعود فلسطين لتحتل مكانتها في الجغرافيا والسياسة إقليمياً ودولياً، ولتحتل مكانها باعتبارها قضية تحرر وطني لشعب شامخ، أبّي، ثابت، لن يتخلى أبداً عن حقه المقدس في تقرير مصيره بحرية على كامل ترابه الوطني.

نوجه التحية إلى أبطالنا، فرسان الحركة الوطنية الأسيرة في زنازين العدو وسجونهم، قادة ومناضلين، هؤلاء الذين يرسمون لوحات البطولة على خط الصدام المباشر مع دولة الإحتلال ومؤسساتها الأمنية. هذه الحركة التي أنجبت أبطالاً، رجالاً ونساءً، شكلوا مفخرة لشعبنا ولعموم أحرار العالم، كما شكلت

الحركة الأسيرة الفلسطينية لطخة عار على وجه المحتل الغاشم.

نقول لشعبنا بكل عزم وقوة: معاً سنعانق الحرية حتماً، وإن طالت المعاناة، فلا بد للفجر أن يُشرق، وإن طال الليل؛ إن فجركم هو فجر الحرية للفلسطينيين ولكل أحرار العالم.

نوجه التحية إلى أبناء شعبنا في كل مكان، الذين حملوا الرايات وصانوا الكرامة الوطنية في محطات الإختبار المصيرية بمنعرجاتها الصعبة؛ وأمام العديد من المخاطر والمؤامرات ومشاريع التصفية، شقوا طريقهم تحت راية البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، شقوا طريقهم تحت راية «إعلان الإستقلال» - 1988، الذي أتت الإنتفاضة الوطنية الكبرى في الضفة الغربية وقطاع غزة - 1987/1993، لتستكمل شروط إطلاقه، شروط راكمتها نضالات وتضحيات عقود مضت.

وفي هذا السياق؛ نشدد على أهمية صون الوحدة الميدانية لشعبنا بكل فئاته، بكل إنتماءاته، في كل تجمعاته، الذي يرفض الإنقسام والتشتت والتشردم، ويصر على التمسك بثبات بالحقوق الوطنية غير القابلة للتجزئة، في مواجهة العدو الغاصب في أراضي الـ48، وفي الضفة بما فيها القدس، والقطاع ■



■ في ذكرى الإنطلاقة المجيدة للجهة الديمقراطية، نتطلع بفخر إلى صمود أهلنا في قطاع غزة، ملتحمين مع مقاومته، مقدماً للعالم أروع مشاهد الصمود والثبات والتماسك، وصون الكرامة الوطنية.

لقد كشفت مقاومة شعبنا في قطاع غزة أكذوبة «إسرائيل، دولة لا تقهر» - حيث أثبت شعبنا أنه يعرف كيف يصمد ويقاوم ويضحي ولا يستسلم، وكيف يتصدى لا لإسرائيل فحسب، بل وللأساطيل الأطلسية التي تزاحمت عند سواحل شرق المتوسط في سابقة تاريخية لم نشهد ما يدانيها منذ حرب أكتوبر 1973.

إدَّعوا أنهم بالقوة سوف يستردون أسراهم لدى المقاومة، لكنهم فشلوا في مساهمهم، كما فشلوا في تحقيق أهدافهم الأخرى؛ رفعوا شعار تهجير سكان القطاع وإفراغه

وتحويله إلى ملحق لدولة الإحتلال وحاجز أمني لها، وتناغموا مع المشاريع الأميركية لتحويل قطاع غزة الأبي إلى منتزهات لأغنيائهم، يسرحون ويمرحون عند شواطئنا، لكنهم فشلوا في هذا أيضاً.

إن شعبنا في قطاع غزة داس بقدميه هذه الشعارات، وأحبط هذه الأهداف، وأكد أنه شعب أصيل ثابت بامتداداته التاريخية ضاربة جذورها عميقاً في الأرض، وبغناه الثقافي والتراثي، ومخزونه العلمي والمعرفي، وأصاله كرامته الوطنية؛

مزقوا الأطفال أشلاء ولم يرحل، قتلوا النساء الحوامل والمرضعات ولم يرحل، دمروا القطاع من شماله لجنوبه، ومن شرقه إلى غربه ولم يرحل، أذاقوه عذابات الجوع والمرض والبرد ولم يرحل.

لشعبنا الصامد في قطاع غزة ولمقاومته الباسلة نقول: لن نعطي العدو الإسرائيلي بالمشاريع السياسية، ما عجز عن تحقيقه بحرب الإبادة الجماعية خلال أكثر من سنتين.

ونقول لأهلنا في قطاع غزة، الذين بصمودهم صنعوا إنتفاضة عالمية، إمتدت من واشنطن إلى لندن، إلى برلين، إلى روما، إلى مدريد، إلى أوتواوا، إلى أستراليا، إلى عواصم عالمنا العربي والإسلامي، إن الذين إرتكبوا في دولة الإحتلال حرب الإفناء ضدكم لن يفلتوا من العقاب، وسوف يقفون خلف قضبان المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، ليحاكموا على جرائمهم ضد البشرية والإنسانية ضد شعب فلسطين، كما حوكم من قبلهم النازيون القتلة.

ونقول لأهلنا في قطاع غزة: بقوة الصمود والثبات في الأرض، والتماسك والوحدة في الميدان، سنرغم الإحتلال على الإنسحاب من كل شبر من قطاع غزة، وإلا فإننا نعتبر بقاءه على أرض غزة عدواناً سافراً وخرقاً للقرار الأممي 2803 بوقف الحرب، مع كل ما سوف يستتبعه ذلك من تأجيج للمقاومة.

وسوف نصون وحدة أراضي دولة فلسطين بين قطاع غزة والضفة الغربية، لقطع الطريق على أي مشاريع أميركية أو صهيونية، تستهدف مشروعنا الوطني في الحرية و تقرير المصير، في الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس،

وضمام حق العودة للاجئين ■



■ كما نتطلع في هذه الذكرى إلى الضفة الغربية والقدس العاصمة، التي تدور فوق أرضها المعركة الوطنية الكبرى لتقرير مصير شعبنا وحقوقه الوطنية، وهو الذي يخوض بالمقاومة الشعبية معركة الدفاع عن أرضه وممتلكاته، وعن قراه وبلداته ومدنه، بمواجهة مشاريع الضم والترحيل.

إن دولة الإحتلال لا تخفي مشروعها الإستعماري الإحلالي في رفضها الرحيل عن أرضنا، والخروج من سماننا، وفي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفي إنكارها لحق العودة، مدعية أحقية المشروع الصهيوني بإقامة دولته التلمودية من النهر إلى البحر، ما يضعنا وعموم المشروع الوطني الفلسطيني أمام معركة لا هوادة فيها، يستجمع خلالها العدو كل عناصر العدوان المستدام من حشد لآلاف الجنود ومئات الآليات في الضفة، وتقطيع أوصالها، بأكثر من ألف حاجز وبوابة، وتسليح عشرات آلاف المستوطنين، شذاذ الآفاق، يتجمعون على أرضنا وينهبونها تحت حماية قوات الإحتلال.

■ إن المعركة التي تشهدها الضفة الغربية في هذه الأيام، معركة رسم المصير الفلسطيني، لا يمكن أن نخوضها بالتصريحات وبالنداءات والبيانات والشكاوى فحسب، لا يمكن أن نخوضها بالرهان على الوعود الأميركية، وبالإرتهان إلى دفتر الشروط الغربية المشبوهة، الناضح بدعاوى إصلاح النظام السياسي؛ ولا بإنكار الواقع السياسي الحقيقي بالإدعاء أننا ندير «سلطة» ذات شأن، تمرور في جوفها احتمالات التطور نحو الأرقى، في الوقت الذي تحولت فيه الضفة إلى إقليم مغتصب مقطوع الأوصال، تمزقه الحواجز والمستوطنات والأنفاق والطرق الالتفافية، يحتل أرضه مئات آلاف المستوطنين، موزعين في طول الضفة وعرضها بحراسة آلة عسكرية، أمنية، ميليشاوية متراكبة المحطات، تدمر مدنه في الشمال والجنوب، وتجرف مخيماته مشردة سكانها ■



■ إن خوض معركة المصير الوطني في الضفة الغربية كما في القدس

والقطاع، تستوجب منا إنهاء كل مظاهر الإنقسام والتشتت والتمزق في الحالة الوطنية الفلسطينية عبر الجلوس إلى مائدة حوار وطني شامل لكل الفلسطينيين، وبدون شروط مسبقة، نستعيد من خلاله روح الحوارات الوطنية التي شهدتها القاهرة والجزائر وبيروت ورام الله وموسكو وبكين، بما يمكننا من التوحد خلف رؤية وطنية مقاومة نستلهمها في نسج علاقات داخلية على أسس تشاركية وديمقراطية، تحترم التعددية السياسية، وتقوم - في الوقت نفسه - على إعلاء معايير ومُثُل العلاقات الكفاحية لحركات التحرر الوطني الطافرة في العالم، التي أنشأت بنيانها على تجميع المكونات السياسية على مختلف مشاربها، دون أن تُفرط بأيٍّ منها، لتوحيدها في مشروع واحد، رافضة بعثرتها، إستبعادها وتهميشها.

■ في هذه المناسبة الوطنية، ومن مواقع الصمود والمقاومة والنضال في الوطن والشتات، نعيد طرح مبادرتنا السياسية لإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية المؤسساتية في إطار م.ت.ف الائتلافية، من خلال عقد دورة عاجلة للمجلس المركزي الفلسطيني، يتم عبرها التوافق على البرنامج النضالي لمواجهة إستحقاقات المعركة الوطنية الكبرى في الضفة والقطاع، وإنتخاب لجنة تنفيذية تضم جميع القوى الفلسطينية، تشكل القيادة اليومية لشعبنا الفلسطيني، تتحمل مسؤولياتها كاملة في إدارة معركة الخلاص الوطني، وتعزيز الوحدة الميدانية لشعبنا، واستنهاض كل عناصر القوة في صفوفه، واستقطاب التأييد العربي والرسمي والشعبي وتحشيد قوى الحرية في العالم خلف نضال شعبنا العادل؛ هذا هو طريق المواجهة وطريق المقاومة؛ هذا هو طريق الوحدة الداخلية، طريق الصمود والظفر بالحقوق الوطنية ■

2026/2/6

2 - بيان اللجنة المركزية

22 شباط .. فجر جديد في تاريخ الثورة والشعب

■ في 22 شباط من كل عام، تحيي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الذكرى السنوية لانطلاقتها، فصيلاً يسارياً ديمقراطياً، أخذ على عاتقه عهداً في الدفاع عن مصالح شعبنا الفلسطيني، وقضيته وحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، والمساهمة النشطة في إعادة بناء هويته وشخصيته الوطنية وكيانيته السياسية المستقلة، بعد أن تسببت النكبة الوطنية الكبرى في العام 1948 في تدميرها وتشتيت شعبنا.

وخلال 57 عاماً من النضال، حرصت الجبهة الديمقراطية على موقعها الكفاحي في مقدمة الصفوف، جنباً إلى جنب مع باقي فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وطلّاعه، وبتمكين هذا الموقع في المؤسسة الوطنية الفلسطينية، الجامعة، عنواناً لليسار الوطني الفلسطيني الجديد.

لقد إستندت الجبهة الديمقراطية في مسيرتها النضالية إلى 3 محاور أساسية، ما زالت تشكل - في جوهرها - مرتكزاتها المستقرة:

1- الإلتزام الثابت بالواقعية الثورية، رائزاً لسياستها. وفي هذا الوقت العصيب الذي تمر به قضيتنا الوطنية، ستبقى الجبهة الديمقراطية تفاخر أنها إمتلك القدرة التنظيمية والشجاعة الفكرية، لاجترح البرنامج الوطني المرحلي، وتطوير موضوع «الإنقلاضة الشعبية» على طريق العصيان الشامل، التي إنتقلت بمفهوم «حرب الشعب طويلة الأمد» إلى مفهوم أكثر ملموسية وتحديداً، يتمثل بـ «حرب الإستقلال الوطني» يخوضها بوعي وإرادة صلبة الشعب بأسره، الجاهز لتحمل التضحيات الجسام، الشعب المؤطر والمعبأ بكل طاقاته في كافة أماكن تواجده.

2- ربطاً بما سبق، وإنطلاقاً من أن «حرب الشعب» لا تقتصر على حمل السلاح من قبل طليعة ملتزمة، بل هي تعني أولاً وأساساً تعبئة طاقات الشعب وتنظيمه والزمج بكامل طاقته في المعركة، بدأت الجبهة الديمقراطية بنفسها من خلال تأطير

جمهورها الصديق في منظمات جماهيرية ديمقراطية، ملققة حول الجبهة الديمقراطية وبرنامجها، ورؤيتها السياسية في المنعطفات المختلفة، تضم مثقفين ثوريين وأكاديميين، عمالاً وفلاحين ومزارعين، جامعيين وطلبة معاهد وثانويات، رجالاً ونساء، منغرسين في المنظمات والإتحادات الشعبية ومختلف النقابات في م.ت.ف، باعتبارها الركائز الوطنية، القاعدة الجماهيرية العريضة للمؤسسة الإنتلافية الجامعة الأم، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، ببرنامجها وأهدافها المعلنة: الحرية وحق تقرير المصير والإستقلال وحق العودة للاجئين.

3- إعتماذ كل أشكال النضال في مواجهة الإحتلال والإستيطان، دفاعاً عن المصالح الوطنية والإجتماعية لشعبنا وتطلعاته المشروعة، آخذين بالإعتبار الظرف السياسي والقانوني والأفق المتاح في الميدان، وفي قلب الحركة الجماهيرية، وفي السياسة والدبلوماسية، في الفضاءات كافة، وفي الإنتفاضة الشعبية، وفي أساليب الكفاح المسلح، مقدمة في كل هذا أغلى التضحيات بآلاف الشهداء والجرحى والمعاقين والأسرى، بما يعزز دور الجبهة الديمقراطية وصونها للقرار الوطني المستقل، أيأ كانت الصعوبات، وأيأ كانت التحديات ■



■ إن الجبهة الديمقراطية، وهي تحيي هذا العام الذكرى الـ 57 لانطلاقتها المجيدة، وإنطلاقاً من رؤيتها للحالة السياسية لقضيتنا ومسارها النضالي، فإنها تعيد التأكيد على مواقفها وفق ما يلي:

1- تنمّن عالياً الصمود الأسطوري لشعبنا ومقاومتنا في قطاع غزة، كما تنمّن عالياً تلك التضحيات غير المسبوقة من شهداء وجرحى ومصابين وأسرى، وتؤكد على أهمية النقلة التي شهدتها القطاع في صدور قرار وقف الحرب، ما كان لها لتحديث لولا صلابة مقاومة شعبنا وثباته وتماسكه، وإيمانه بحقوقه وعدالة قضيته، يرفض رفع الراية البيضاء وكل أشكال الإستسلام والتذلل والإستجداء، نابذاً سياسة الرهان على الوعود الخارجية، الأميريكية منها خاصة، والمشاريع البديلة للمشروع الوطني، والتي لم تأتٍ لقضيتنا سوى بالكوارث والأضرار.

2- كما تؤكد الجبهة الديمقراطية أن الانتقال إلى مرحلة وقف الحرب والنار، هي نقلة نحو مرحلة لا تقل خطورة عن مرحلة الحرب التي سبقتها؛ وهي مرحلة تتطلب إعتقاد رؤية سياسية حكيمة وواقعية وثورية في آن، تصون تضحيات شعبنا وتعزز صموده، وتمنع على العدو الإسرائيلي أن يحقق بالسياسة ما عجز عن تحقيقه بالعوان، وصولاً إلى تحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من كامل القطاع وحتى الخطوط الدولية، والإصرار على فتح المعابر وحرية الحركة، والتدفق غير المشروط للمساعدات ووسائل الصمود، والانتقال إلى مرحلة التعافي التدريجي، على طريق إطلاق مشاريع إعادة الإعمار، الأمر الذي يتطلب إسناد دور اللجنة الوطنية لإدارة قطاع غزة، وتعزيز إلحامها بمصالح شعبنا عبر مشاريع الإستهاض والتعافي، في إطار رؤية وطنية تكون خلالها اللجنة جزءاً لا يتجزأ من الإطار الوطني الرسمي، ومن مؤسسات م.ت.ف، وبما يعزز الترابط النضالي بين القطاع والضفة الغربية والشتات، ويقطع الطريق على محاولات سلخ القطاع عن المشروع الوطني، أيأ كان مصدره وأياً كانت عناوينه.

3- لقد أسقطت قرارات الكابينيت الإسرائيلي في 2026/2/8، التي تزيل العقوبات القانونية أمام إستباحة أراضي الضفة بما فيها القدس، للمصادرة والتهويد، كل الرهانات على إحتمال الوصول إلى «حل وسط» مع إسرائيل، وما تبقى من رهانات على تدخل أميركي يلجمها ويردعها، ويحفظ لشعبنا حقوقه الوطنية المشروعة في دولته الوطنية المستقلة متواصلة المساحة، لا تمزقها المستوطنات والمواقع العسكرية على مسمياتها المختلفة.

4- وأخيراً، فإن الجبهة الديمقراطية تؤكد أن الحركة الوطنية باتجاهاتها النضالية المختلفة، لم تعد تمتلك ترف التردد، أو المماطلة أو الإنتظار، للإجتماع حول مائدة حوار تجترح حلولاً وخططاً واستراتيجيات موحدة، جديدة وبديلة، لمواجهة التطور الصهيوني فائق الخطورة، وبما يعزز قدرة شعبنا على مواصلة النضال في الدفاع عن أرضه، واسترداد كل شبر منها من براثن الإستيطان والإحتلال، وتوفير الشرط الضروري الذي لا غنى عنه لإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس ■



- إن الجبهة الديمقراطية تدعو إلى إعادة النظر بالعلاقة مع دولة الإحتلال، عملاً بقرارات الشرعية الفلسطينية، الأمر الذي يوجب:
- سحب الإعتراف بدولة إسرائيل إلى أن تعترف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس على حدود 4 حزيران (يونيو) 1967، وإطلاق سراح الأسرى كافة، ووقف كل أشكال الإستيطان والضم.
- وقف التنسيق الأمني مع دولة الإحتلال، وتسليح الأجهزة الأمنية بعقيدة نضالية لحماية الشعب والأرض.
- وقف العمل ببروتوكول باريس الإقتصادي، والإسحاب من الغلاف الجمركي الموحد مع دولة الإحتلال، والشروع في بناء الأسس الضرورية لاقتصاد وطني متحرر من التبعية بالتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة ■



■ إن الجبهة الديمقراطية تدعو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لتحمل المسؤولية التاريخية في الدعوة إلى حوار شامل، بمشاركة الكل الفلسطيني لإنهاء الإنقسام والتشتت، والتوافق على إستراتيجية وطنية جديدة وبديلة، لمواجهة المشروع الصهيوني التصفوي، واتخاذ القرارات اللازمة لإعادة بناء نظامنا السياسي على أسس ديمقراطية وتشاركية، يستعيد فيها قيم وتقاليد حركات التحرر الوطني، ويعيد تقديم قضية شعبنا باعتبارها قضية تحرر وطني من الإحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك الدعوة إلى دورة جامعة للمجلس المركزي، تعيد إنتخاب الهيئات الرسمية الموحدة في م.ت.ف: اللجنة التنفيذية، وهيئة رئاسة المجلس الوطني، الخ..

■ إن الجبهة الديمقراطية تحذر من المخاطر الكبرى التي تتعرض لها قضية اللاجئين وحقهم في العودة، من بوابة الخطر الذي يتهدد مصير وكالة الغوث (الأونروا)، في ظل هجمة إسرائيلية - أميركية، تهدف إلى فرض الحصار على الوكالة وشل قدرتها على إنجاز برامجها الإغاثية في خدمة أبناء شعبنا من اللاجئين.

إن هذا يقتضي وضع هذه القضية على جدول أعمال الحوار الوطني، ورسم

إستراتيجية بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء وباقي المنظمات الدولية ذات الصلة، لإحباط مخططات إفشال عمل الوكالة، وإلغاء دورها الإنساني، وشطب موقعها السياسي باعتبارها إقراراً بمسؤولية المجتمع الدولي لجهة تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948 ■



■ وفي الذكرى الـ 57 لانطلاقتها المجيدة؛ تدين الجبهة الديمقراطية سياسات حشد الأساطيل الأميركية في المنطقة، وسياسات التهديد بالحروب، وترى فيها دعماً وإسناداً لسياسة العدوان الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ولبنان وسوريا، والبحر الأحمر.

إن الجبهة الديمقراطية تطالب بإخلاء المنطقة من كل مظاهر التحشيد العسكري الأميركي والغربي، براً وبحراً وجواً، وتؤكد أن دول المنطقة، عربية وإسلامية، تمتلك القدرة لصون أمنها واستقرارها، وضمان مصالح شعوبها وازدهار إقتصادها.

والجبهة الديمقراطية وهي تستقبل عاماً جديداً من النضال، تتوجه بتحية الإكبار والفخار إلى أبناء شعبنا الفلسطيني في كل مكان، مشددة على وحدته النضالية، شعباً واحداً موحداً في مواجهة العدو الواحد، خلف م.ت.ف الإنتلافية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

كما تحيي الجبهة الديمقراطية أسرانا الأبطال وإصرارهم على النضال حتى الفوز بالحرية، وتتحني أمام ذكرى شهدائنا الأبطال وتحيي عوائلهم، مشددة على صون تضحياتهم، والحفاظ على كرامتهم الوطنية وحقهم في العيش الكريم ■

22 شباط (فبراير) 2026

ثانياً - مساهمات في ذكرى الإنطلاقة

1 - 3 حروب يخوضها شعبنا في آن، دفاعاً عن الوجود والحقوق الوطنية

■ نعبر إلى عام جديد من عمر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في ظل نظام عالمي شديد الإضطراب، لم يعد بالإمكان وصفه بـ«نظام القطب الواحد»، ومن المبكر تسميته بـ«نظام تعدد الأقطاب»، ولا يمكن الجزم على أي صيغة سوف يرسو عليها، وإلى أي وضع سوف ينطوي عليه هذا النظام الهجين في ظل مسارات دولية، تتعارض وتتناقض فيما بينها من جهة، وتتقاطع وتتلاقى من جهة أخرى، في حركة لولبية صاعدة، تخلق تناقضات وتعارضات وتوافقات، بعضها آني، وبعضها الآخر إستراتيجي، وكلها صراعات سياسية، تدخل في صلبها عناصر القوة العسكرية والقوة الإقتصادية وقوة المال، والمواقع الجيوستراتيجية والجيوسياسية والجيوإقتصادية، تتفاعل فيما بينها بحركة شبه يومية، يصعب أحياناً على أكثر المراقبين إجتهداً متابعتها.

■ في الوقت نفسه؛ نعبر عاماً جديداً من عمر الجبهة الديمقراطية، في ظل أوضاع إقليمية مضطربة، تدور في أنحائها حروب أهلية أو داخلية، كما هو الحال في ليبيا والسودان والصومال واليمن، ويعيش بعضها تحت سطوة عدوان إسرائيلي لا يتوقف، كما هو حالنا في فلسطين، وحال لبنان وسوريا، وفي ظل مخاطر إقليمية، تعبر عن نفسها بأشكال مختلفة، تهدد كياناتها المستقلة مشاريع إستعمارية، كالمشروع الصهيوني المسمى إعادة «هندسة الشرق الأوسط» والمشروع الأميركي المسمى «التحالف الإبراهيمي من أجل السلام»، وهو في جوهره مشروع يقوم على ثلم إستقلال الدول والشعوب وسيادتها على أرض أوطانها وسلبها ثرواتها، وإبقاءها مستتبعة إستعماريّاً؛ هذا، دون أن يغيب عن البال أن في إقليمنا إحتتمالات لو تم البناء عليها، وعناصر قوة لو تم إعتمادها، لتجمعت في إطار إقليمي فاعل، يصون موقعه ويعزز مكانته، خاصة إذا ما

استنهضت القوى الكامنة في بلاد عربية مؤهلة، لتحمل المسؤولية التاريخية في صناعة نظام إقليمي جديد، يعزز إستقلال شعوبه وسيادتها، كمصر وتركيا والسعودية، وكذلك باكستان النووية.

■ في ظل هذا الوضع سوف يتم التطرق إلى 3 حروب يخوضها شعبنا الفلسطيني، حروب ترتقي إلى كونها حروباً مفصلية، سوف يُرسم على نتائجها ويتحدد مصير القضية الوطنية ومستقبلها، والحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا في الحرية والإستقلال والعودة إلى الديار والممتلكات: [

حربنا الأولى: الصمود والبطولة في قطاع غزة

■ نعتبر عاماً جديداً من عمر الجبهة الديمقراطية، بكل التداعيات الدولية والإقليمية، وآثارها الواضحة على جسم القضية الفلسطينية، ومستقبل شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة، فلقد إجتاز شعبنا في قطاع غزة، بالتحامه المكين والثابت مع المقاومة، سنوات حرب الإبادة الجماعية التي شنّها ضده نظام الفاشية الإسرائيلية مدعوماً بالأساطيل الأطلسية، قدم خلالها أكثر من 80 ألف شهيد ومفقود، وأكثر من 190 ألف جريح، حرب أرادت إبادة البشر، وإزالة الحجر، وتدمير كل علامات الحياة في القطاع، وصولاً إلى إفراغه من سكانه وتهجيرهم، وانتزاع إرادة الصمود، والقضاء على المقاومة، واسترداد الأسرى الأحياء والأموال بالقوة، وضم القطاع إلى دولة الإحتلال، وإعادة «هندسة الشرق الأوسط» (على حد تعبير نتتياهو)، ليغدو مسرحاً للنفوذ الإسرائيلي، دون حسيب أو رقيب، يرسم مستقبله بما يخدم المشروع الصهيوني الإستعماري القائم على شطب المشروع الوطني الفلسطيني، وإقامة إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر، وببتمير الهوية والشخصية الوطنية لشعبنا، وإستعادة مشاريع تهجيريه إلى أرجاء المنطقة، إن لم يكن العالم بأسره، باعتبارنا شعباً زائداً لا مكان له على خارطة الإقليم.

■ يحق لشعبنا في قطاع غزة ولمقاومته الباسلة، أن يعتز بصموده وثباته وتضحياته غير المحدودة، وصلابة إرادته، نجح في إحباط مشروع الإبادة

الجماعية والسياسية، واستطاع أن يجتاز أكثر الحروب وحشية وإجراماً في العالم، وأن يحشر العدو الإسرائيلي في زاوية العزلة الدولية، وأن يسقط عنه أفقته المزيفة، ويعيد تقديمه باعتباره نظاماً فاشياً، إستعمارياً، معادياً للإنسانية ولحقوق الإنسان، عاصياً على القانون الدولي، يتوسل الجريمة المنظمة والمجازر وحمامات الدم لتحقيق أهدافه الإستعمارية.

لقد فشل الإحتلال الفاشي في تهجير شعبنا من القطاع، كذلك فشل في القضاء على المقاومة كتشكيل وإرادة مواجهة وصمود، وفشل في إسترداد أسراه بالقوة، ورضخ لحل الفلسطيني القائم على التبادل بين الأسرى، وأخيراً وليس آخراً، إضطر إلى وقف النار، وقد إعترفت قياداته العسكرية بفشلها في تحقيق الأهداف المعلنة، وأهمها تحقيق «النصر المطلق» على شعبنا في القطاع.

لقد دعونا منذ الأشهر الأولى لحرب أكتوبر 2023 إلى وقف النار، وتبادل الأسرى، والإسحاب الإسرائيلي من القطاع، غير أن تحويل إسرائيل حربها ضد شعبنا حرباً وجودية، لأنها باتت ترى فيه، خطراً على مستقبلها كدولة، شكل عامل إطالة للحرب بالنتائج المعروفة، الأمر الذي عززه أيضاً الدعم الأميركي غير المحدود، والإفتتان الإسرائيلي بالأسلحة المدمرة التي دعمت جيشها، والرغبة في إنتهاز الفرصة لإنجاز المشروع الإستعماري الصهيوني، باعتماد إستراتيجية العدوان المستدام.

■ شكل صمود شعبنا في القطاع عاملاً رئيسياً في إحتواء أهداف الحرب سياسياً، وإن لم يقطع الطريق على تدمير القطاع والإبادة الجماعية على مدى أكثر من سنتين؛ وقدم صورة مشرقة للإنسانية، كشفت حقيقة المشروع الصهيوني، وأسقطت إدعاءاته وشعاراته المزيفة، كما فجر صمود شعبنا في القطاع إنتفاضات شعبية في عواصم العالم ومدنه الكبرى ضد الصورة الهمجية لدولة إسرائيل، إلى أن إعترفت الولايات المتحدة أن إسرائيل مقبلة على عزلة دولية شديدة الإحكام، من شأنها أن تلحق الضرر بالمصالح الأميركية نفسها، على الصعيد المحلي، وكذلك على الصعيد الدولي، مما إضطرها إلى إطلاق

مبادرة ترامب لوقف الحرب والنار، وإرغام رئيس حكومة العدو على الرضوخ لها.

■ لقد رحبنا بوقف الحرب لوضع حد لـ«المحرقة» التي أودت بحياة عشرات الآلاف من أبناء شعبنا، ولأنه يشكل البداية للانتقال إلى مرحلة جديدة، من شأنها أن تفتح على الإنسحاب الإسرائيلي من القطاع، وإطلاق مشروع دولي لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال، لكن لم يساورنا ولو للحظة، الوهم بأن ذلك سيحصل دون عقبات كبرى ستضعها تل أبيب وواشنطن أمام هذه العملية لتعطيلها، سواء ما يتصل بالإنسحاب، أو يتعلق بالإعمار، أو غيرها من القضايا؛

كما لم نعتقد للحظة واحدة، بأن إقامة «مجلس السلام» على ما أتى عليه القرار الأممي الرقم 2803، سيعكس تغيراً في سياسة الإدارة الأميركية، فهي ما زالت على تحالفها العضوي مع دولة الاحتلال، وما زالت ترى فيها حليفها الإستراتيجية الأهم في المنطقة، ونقطة الارتكاز الأساس في مشروعها لهندسة مستقبل المنطقة، معنية بحمايتها من جهة، ومعنية أيضاً بضبط إنفلات سياساتها، وبما لا يلحق الضرر بالمصالح الإقليمية للولايات المتحدة، من جهة أخرى.

إن رهاننا الأول والأخير على اجتياز مراحل خطة ترامب والقرار 2803، وصولاً إلى إعادة الإعمار، هو على صلابة شعبنا وتماسكه وقوة إرادته، وثباته على أرضه، دون أن نسقط من إعتبارنا الدور الواجب أن تقوم به الأطراف العربية الأخرى الضامنة، كمصر وقطر وتركيا، التي وقعت على «إعلان شرم الشيخ» - 2025/10/13؛ وكذلك إطار الدول العربية والإسلامية الثماني (3 دول من مجلس التعاون الإسلامي: باكستان + أندونيسيا + تركيا؛ 3 دول من مجلس التعاون الخليجي: السعودية + قطر + الإمارات؛ إلى جانب مصر والأردن)؛ وهي الدول التي وافقت بالنتيجة على «خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة» - 2025/9/29، أو «خطة النقاط الـ 20» المرفقة بالقرار

2803 باعتبارها من صلب بنوده التنفيذية.

■ وفي هذا السياق نقول: كان يمكن لموقفنا الفلسطيني أن يكون أقوى مما هو عليه، لو كنا نجحنا في لمّ الشمل الفلسطيني، ووضع حد للإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، في إطار رؤية وطنية جامعة وموحدة، لمواجهة إستحقاقات الوضع في قطاع غزة؛ لو أننا إستجبنا إلى مخرجات حوار بكين - 2024، ونجحنا في تشكيل حكومة وفاق وطني؛ ولو كنا وضعنا الجميع أمام أمر واقع فلسطيني من الصعب أن يتجاوزه ترامب في خطته لوقف الحرب في غزة، ولا يتخطاه أي من الأطراف الإقليمية؛ غير أن التشتت ما زال هو الأساس في واقع الحال، الأمر الذي يملينا علينا المزيد من الجهد، لضمان مصالحنا الوطنية، وفي مقدمها الربط بين الإدارة الوطنية لقطاع غزة، وبين م.ت.ف، والربط في الوقت نفسه بين نضالات الضفة وبين صمود القطاع، وصولاً إلى مسار وطني دولي لحل المسألة الفلسطينية، بالأهداف النضالية المعلنة. وهذا لن يكون إلا بالحرص على إدارة حوار وطني شامل، للتوافق على إستراتيجية وطنية كفاحية موحدة ■

حربنا الثانية في الضفة الغربية: دفاعاً عن الأرض والكرامة الوطنية

■ وإذا كنا، في صمود شعبنا وبسالته ومقاومته في قطاع غزة، قد أفشلنا ذلك الفصل من العدوان، الذي يستهدف وجودنا، وأرغمنا العدو على الرضوخ لقرار وقف الحرب التي أديرت بأسلوب الإبادة الجماعية، فإن الحرب الدائرة الآن في الضفة الغربية، يمكن لنا أن نطلق عليها صفة «الحرب الصفرية»، الحرب الوجودية الثانية، بيننا وبين الإحتلال الفاشي، وعلى ضوء مصير هذه الحرب، سوف يتقرر - إلى حدود بعيدة - مصير المشروع الوطني ومستقبل شعبنا، وكيانيته الوطنية.

إن شعبنا من خلال حركته الجماهيرية يخوض في الضفة الغربية معارك التصدي لهجمات الإستيطان والضم الإستعماري بأشكاله المختلفة، وصولاً إلى هندسة جغرافيا الضفة الغربية، لتصبح بحراً من المستوطنات، حوّل مدن الضفة الغربية وبلداتها إلى مجرد جزر متناثرة، تطوقها المستوطنات والطرق الالتفافية،

وحوالي ألف من الحواجز والبوابات الإلكترونية، بهدف تمزيق الضفة الغربية، وتحويلها إلى أشلاء، وقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بإقليم متواصل المساحة، موحد، لا تفصل بين أجزائه العوائق الإستيطانية، دولة مستقلة كاملة السيادة على كامل الضفة الغربية بحدود 4 حزيران (يونيو) 67 وعاصمتها القدس.

ومما لا شك فيه أن الخطوة الكبرى، التي إتخذها الكابينت الإسرائيلي- 2026/2/8 (راجع الملحق في نهاية المادة)، بفتح الباب على مصراعيه لشراء الأراضي ومصادرتها في طول الضفة وعرضها، شكلت في جوهرها نقلة شديدة الخطورة على مصير الأرض الفلسطينية ومصير شعبنا ومستقبل مشروعه الوطني، إذ حوّلت هذه النقلة، بقوانين جائرة، مخالفة للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية، المستوطنين اليهود إلى سكان «طبيعيين» في الضفة، يحق لهم شراء الأرض وبيعها، وحرية التصرف بها، ويجعل من أبناء شعبنا «غرباء في أرضهم»، معرضين لكل أشكال القهر والإستبداد، أو التهجير، أو مصادرة أملاكهم، بموجب قرارات إستيطانية تستمد شرعيتها المزعومة من قرارات الكابينت الإسرائيلي.

■ أما في القدس؛ فإن سياسات التهويد ناشطة دون إنقطاع، إما عبر إقتحام الأقصى المبارك وتدنيسه، لفرض التقسيم الزمني والمكاني، أمراً واقعاً، وإما بتهجير أحياء فلسطينية كاملة من سكانها، وتدمير عماراتها، في خدمة مشروع التهويد وإغراق المدينة بالمستوطنين الطارئین على البلاد.

كما يتم تطويق القدس بالمستوطنات الإسرائيلية للفصل بين المدينة وعمقها العربي الفلسطيني، ومحاصرتها خلف جدار سميک من المستوطنات، خاصة بعد إجازة المشروع الإستيطاني في منطقة E1 المدعوم بمشاريع أخرى على غرار عملية «درع العاصمة» (راجع الملحق في نهاية المادة)، الأمر الذي سيؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية نفسها إلى ضفتين، شمالية وجنوبية، تقيم معوقات وعراقيل وعقبات أمام إقامة الدولة الفلسطينية، بما يضع السكان

الفلسطينيين أمام خيارات كلها إستعمارية: إما الرضوخ لسلطات الإحتلال في كيان فلسطيني هزيل، ملحق سياسياً وأمنياً وإقتصادياً بإسرائيل؛ وإما التهجير خارج البلاد بلا عودة، ما يؤدي إلى تقويض المشروع الوطني الفلسطيني، وإعلاء راية المشروع الإستعماري التلمودي الذي تباهى نتتياهو بعرض خرائطه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «دولة إسرائيل الكبرى من النهر إلى البحر».

■ وكما في قطاع غزة، كذلك في الضفة الغربية، تتاضل فصائل العمل الوطني في صفوف الحركة الجماهيرية، التي لا تتوقف عن تقديم التضحيات اليومية. ولكن، وكما في الحالتين معاً، وجب علينا أن نعترف أن حالة الإنقسام والتشتت في الصف الوطني الفلسطيني، تشكل بالنسبة للحركة الجماهيرية وقدرتها على المواجهة، قوة شد عكسي، تضعف وحدتها، وتتال من تماسكها، وتمس أحياناً صلابة إرادتها.

علينا أن نعترف في الحركة الوطنية الفلسطينية أننا مختلفون، ليس بين حركة حماس وبين حركة فتح فحسب، بل نحن أيضاً، في دواخل م.ت.ف، مختلفون، وليس بيننا توافق على إستراتيجية نضالية موحدة لمواجهة الاحتلال والإستيطان والضم.

نحن مختلفون على تعريف المرحلة التي تعيشها قضية شعبنا: هل نحن في مرحلة الإنتقال الوشيك إلى الدولة، أم أننا ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني، وبيننا وبين الإنتقال إلى الدولة المستقلة كاملة السيادة مسافات.

نحن في الجبهة الديمقراطية لا نقلل من قيمة إعتراف 159 دولة في العالم بدولة فلسطين، هذا - لا ريب - مكسب كبير حققه شعبنا بتضحياته الغالية، وخاصة في قطاع غزة، أرغم العالم على الإعتراف بشعبنا الفلسطيني وبحقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمها حقه في دولة مستقلة، كما حال باقي دول العالم.

لكن علينا أن نعترف، في الوقت نفسه، أن المسافة بين الإعراف بالدولة وبين إقامة الدولة المستقلة المنشودة، لا زالت مسافة واسعة، ما يعني أننا ما زلنا في مرحلة التحرر الوطني، بكل ما تقتضيه من متطلبات كفاحية، وفي مقدمتها الوحدة الداخلية.

■ التحرر من الإحتلال لا يكون بإصدار المراسيم الرئاسية ولا بسن القوانين، ولا الإستفراد بالقرار، ولا تهيمش المؤسسات، ولا العبث بالهيئات، ولا عرقلة خطوات التقارب السياسي نحو إستعادة الوحدة الداخلية.

نحن نريد دولة مستقلة، رسم علاماتها إعلان الإستقلال - 1988/11/15 في المجلس الوطني بدورته الـ 19 في الجزائر؛ لذلك نقول: إن الشرط اللازم لتحقيق أهدافنا النضالية، هو في التوافق على أننا في قلب خوض معركة تحرير الأرض من الإحتلال والإستيطان، وتحرير القدس من مشاريع التهويد. وهذا لا يكون لا بالإستسلام للعود الأميركية، ولا بمشاريع وهمية تدعي إصلاحاً للنظام السياسي، وفقاً للشروط الأميركية، هي في واقع الحال، محاولة لمزيد من الإضعاف للنظام السياسي الفلسطيني، وتجريده من عناصر صموده الوطني.

■ لذا؛ وعملاً بتقاليد حركات التحرر الوطني، وتأكيداً منا على صون الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وإصراراً منا على وقف حالة التدهور في الحالة الوطنية، فإننا في الجبهة الديمقراطية، ندعو إلى لمّ شمل الجميع، وإلى طاولة حوار وطني شامل، على أعلى المستويات، لنتفق من خلاله على طبيعة المرحلة، وما يشق منها من مهمات، وخطط وبرامج واستراتيجيات وآليات نضالية، وبناء مؤسسات وطنية موحدة في منظمة التحرير، لكي تُفتتح بذلك مرحلة جديدة للنضال، تضع خلف الظهر الرهانات على الخارج، والتردد والحسابات الخاطئة والقرارات المزورة للواقع، مؤكداً في هذا السياق على ما يلي:

1- م.ت.ف. الإئتلافية التي تضم جميع القوى على قاعدة البرنامج الجامع للكل الفلسطيني، هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا في كل مكان؛ 2- يقوم البرنامج المشترك على حق تقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة على حدود 4

حزيران (يونيو) 67، وحق العودة والتعويض للاجئين عملاً بالقرار 194؛
3- المرجعية القانونية لبرنامج م. ت. ف، هي قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة القرار 67/19- 2012 المعطوف على القرارين 181 و 194.
هكذا نصون وحدة شعبنا، ووحدة حقوقه، ووحدة مؤسساته، ووحدة مصالحه وتطلعاته الوطنية، ونجعل من إقرار 159 دولة بدولة فلسطين، عنصراً فعالاً يتجاوز حدود الصيغة المعنوية، والإحاطة الدبلوماسية، ويرسخ الأساس القانوني والمادي لقيام الدولة ■

حربنا الثالثة: وكالة الغوث وحق العودة

■ أما حربنا الثالثة، فهي حرب الدفاع عن بقاء وكالة الأونروا، فالوكالة إلى جانب أهمية ما تقدمه من خدمات صحية وتعليمية وإغاثية لشعبنا في مخيمات اللاجئين، هي مفتاح الدفاع عن حق اللاجئين في العودة إلى الديار والممتلكات، وأن العمل على إلغائها من قبل الدوائر الأميركية والإسرائيلية، لا يستهدف دورها الإغاثي فحسب، بل وكذلك موقعها، مكانتها الأممية، باعتبارها تشكل إقراراً بمسؤولية المجتمع الدولي عما ألحقته النكبة من ويلات بحق شعبنا، ومسؤولية المجتمع الدولي عن حرب التطهير العرقي على يد الحركة الصهيونية عام 1948، أدت إلى تهجير أكثر من 800 ألف لاجيء فلسطيني، أصبحوا اليوم 7 مليون لاجيء، وباعتبارها في الوقت نفسه تعبيراً عن مسؤولية المجتمع الدولي عن تمكين شعبنا من التعويض والعودة إلى دياره وممتلكاته التي هُجِر منها منذ العام 1948، وجبر الضرر المعنوي والقانوني والمادي الذي لحق به، ووضع حد لحالة التشتت خارج وطنه.

هذه الحرب نخوضها بكل الوسائل الديمقراطية في إطار حركة اللاجئين، في المخيمات والتجمعات السكنية للاجئين، يتوحدون خلف حقوقهم الوطنية المشروعة؛ فحق العودة هو الضلع الثالث للمشروع الوطني الفلسطيني، الذي بدون سبب حل المسألة الوطنية ناقصاً وغير مكتمل الأركان ■



■ باتت الحروب الدفاعية التي يخوضها شعبنا على مختلف الجبهات تتحرك تحت سقف «المعادلة الصفرية» للعدوانية الإسرائيلية في هذه المرحلة، التي تنطلق من تعليق شرط «الوجود والبقاء الإسرائيلي» على إلغاء «وجود وبقاء الآخر»، أي الفلسطيني: مادياً، كلما سمح الظرف بذلك (بالحصار والتهجير والقتل كلما تطلب الأمر)، وسياسياً في كل الأحوال من خلال شطب الكيانية الوطنية وتحويل شعبنا إلى مجموعات سكانية. من هنا الأهمية الفائقة للوحدة الداخلية السياسية والمؤسسية الفلسطينية، المحملة بأعلى درجات الدعم والإنساند من عموم الحالة العربية الرسمية والشعبية، التي تخدم نفسها وتحصن أوضاعها بقدر ما تقدم الدعم بكافة أوجهه لقضية فلسطين ■

2026/2/10

ملحق

■ أولاً- ترمي قرارات الكابينيت - 2026/2/8 إلى تغيير الإطار القانوني والإداري لملكية الأرض في الضفة الغربية وإعادة تشكيل إدارة هذه الأراضي من أجل تعزيز مشروع ضمها إلى إسرائيل والتوسع الإقليمي فيها، وتشمل هذه القرارات مايلي:

1- السماح بهدم المباني الفلسطينية حتى في المناطق أ، وتشديد ملاحقة المنشآت غير المرخصة في مناطق أ و ب بحجة حماية المواقع الأثرية، ما يتيح للإحتلال مصادرة الأراضي وتنفيذ عمليات الهدم.

2- رفع السرية عن السجلات الرسمية للأراضي المملوكة للفلسطينيين، بما يخالف الإجراءات المعمول بها حالياً، وإلغاء القيود المفروضة على بيعها للأجانب والمستوطنين، الخ..

3- نقل صلاحيات ترخيص البناء في مدينة الخليل، ومن ضمنها منطقة الحرم الإبراهيمي من بلدية الخليل إلى وحدة «الإدارة المدنية» التابعة للإحتلال، وبما يؤدي إلى توسيع البؤرة الإستيطانية وإفراغ بروتوكول الخليل - 1997 من

مضمونه، ما يعني تحويل البؤرة الإستيطانية في الخليل - H2، التي تشكل 20% من مساحة المدينة، إلى سلطة محلية مستقلة.

4- فصل مسجد بلال (قبة راحيل) في بيت لحم عن بلدية المدينة، عبر إنشاء «مديرية سلطة محلية»، تمهيداً لضمها إلى إسرائيل.

5- توسيع صلاحيات الإحتلال في الرقابة على المياه والمواقع الأثرية بدعوى مواجهة المخاطر البيئية في مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية، ما يعني أيضاً منح إسرائيل صلاحيات مدنية لجهة إنفاذ القانون الإسرائيلي للتعامل مع «مخالفات»، تتعلق بالمياه والمواقع الأثرية.

• **الخلاصة:** قرارات الكابينيت - 2026/2/8 تقضي بإلغاء «قانون الأراضي الإردني الرقم 40 لعام 1953»، ما يشكل إنقلاباً على الوضع القانوني القائم منذ عقود، ويلغي من الأساس مفهوم «الأراضي المحتلة» من منظور القانون الدولي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى قرار الكابينيت - أيار (مايو) 2025، بإنشاء وحدة طابو إسرائيلية في الضفة، يقضي باستئناف تسجيل أراضي مناطق ج، ومنها 70% مصنفة أراضي أميرية (أي بدون سندات طابو)، ما يجعلها عرضة للمصادرة.

بهذه القرارات والإجراءات التنفيذية الناجمة عنها، تكون إسرائيل قد إعتمدت أسلوب «الضم بالقطعة»، تنفيذاً متدرجاً، إنما بتسارع، لمخطط «الضم الكلي» للضفة الغربية؛ وبهذا تكون إسرائيل قد أنهت عملية «هندسة الجغرافيا» التي تمهد لمهمة «هندسة الديمغرافيا» بوجهة التهجير الداخلي، أو الترحيل إلى خارج البلاد ■

■ **ثانياً- أما مخطط E1،** فهو يرمي لربط المستوطنة - المدينة «معاليه أدوميم» بمدينة القدس، ما يقود إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وإحاطة القدس الشرقية بطوق إستعماري يخلق أي إمكانية مستقبلية لجعلها عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة.

يمتد مخطط E1 على نحو 12 كم²، يجري تنفيذه تدريجياً عبر إنشاء بؤر صغيرة غير معلنة لربطها بالطرق الالتفافية ومعسكرات وحواجز عسكرية، بما يؤدي إلى

عزل القدس الشرقية وترك التجمعات البدوية المقيمة في المنطقة، محاصرة كجزر منفصلة على طريق تهجيرها.

• وفي سياق يلتقي مع أهداف مخطط الـ E1، أطلقت الشرطة الإسرائيلية - 2026/1/12 عملية أمنية أسمتها «درع العاصمة»، من أجل تعزيز سيطرتها الأمنية في محيط القدس («غلاف القدس») + القرى الفلسطينية في محيط «الجدار».

تصف الشرطة الإسرائيلية عملية «درع العاصمة» بأنها «خطة تشغيلية ممتدة»، وليست نشاطاً موضعياً قصير المدى، وأنها مرحلة جديدة في حماية مدينة القدس، إذ تعتمد على الانتشار الشرطي المكثف + العمل الاستخباراتي + الوسائل التكنولوجية المتطورة + التنسيق المحكم بين مختلف الأجهزة بهدف إعادة تشكيل البيئة الأمنية والإدارية في محيط القدس وخط التماس مع سائر أنحاء الضفة الغربية.

ومن الواضح أن ما ترمي إليه هذه الخطة هو عزل القدس عن باقي مدن الضفة على طريق ترسيخ الضم، ما يؤكد إقدام السلطات المعنية في 2026/1/27، ضمن عملية «درع العاصمة»، على أعمال هدم في مناطق كفر عقب بعد إجراءات مماثلة سبقتها في مخيم شعفاط وقرية حزمة شمال القدس ■

2- المسيرة النضالية وسؤال الوحدة

والبرنامج السياسي

■ منذ بداية مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، ظل سؤال يتكرر في كل محطة مفصلية ومع كل ذكرى سنوية لانطلاقة الجبهة الديمقراطية، كما ولأي من فصائل العمل الوطني: ما الذي تحقق؟ وهو سؤال مشروع ومحق، وبالأخص ما الذي تحقق من برنامج هذا الفصيل أو ذاك؟ لأن معيار الحكم على أي برنامج هو في مدى قناعة الشعب به؛ وبالتالي، فإن المحاكمة الموضوعية لأي برنامج سياسي هي التي تراعي مجموعة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالبرامج السياسية للأحزاب، بعد إعلانها، وكما يُفترض أن يكون، تصبح سلاحاً بيد الجماهير بشكل عام، وليس بيد جمهور الحزب فحسب، وما يستجد من تطورات فكرية أو سياسية أو تنظيمية يجب أن يطرح في إطار تطوير البرنامج القائم وليس صياغة برامج جديدة منفصلة عن الجذور الأصلية، كما يرد على ألسنة البعض، في سياق المناكفات السياسية المعتادة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، ما يجعلنا نقف أمام إنقلابات سياسية وفكرية وتنظيمية متكررة، تحت عناوين «التجديد»، أو «الإصلاح»، أو «إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني وأهدافه»

■ إن المطلوب بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية ليس برامج سياسية جديدة، بل تطورات ذات أبعاد متعددة لهذه البرامج، تنطلق من قراءة الواقع المتغير بعين فلسطينية، بعيداً عن الإملاءات الخارجية، أو التبعية للمحاور الإقليمية والدولية؛ ولأن البرنامج الجامع والموحد للحركة الوطنية الفلسطينية، هو برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، بغض النظر عن مدى إلزام القيادة الرسمية للمنظمة به، هذا البرنامج ما زال يمثل القاسم الوطني المشترك لكافة الفصائل على إختلاف توجهاتها الأيديولوجية والسياسية. لذلك، نحن لا نحتاج لبرامج سياسية جديدة، بل للعمل من أجل دفع من خرج على البرنامج الوطني الجامع للعودة والإلتزام به، باعتباره - مع التطويرات اللازمة - برنامج التقاطعات

والقواسم الوطنية المشتركة، التي لا غنى عنها- تأسيسياً - لوحدة النضال الفلسطيني:./

الجبهة الديمقراطية ومسار التجربة

■ تشكل عملية المراجعة والتقييم الدورية للتجربة المعاشة، وما يستخلص منها من دروس تقليداً ثابتاً في الممارسة السياسية والتنظيمية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفي هذا السياق نشير إلى ما يلي: على إمتداد مسيرة نضالية تقترب حثيثاً من إكمال عقدها السادس من الزمن الفلسطيني، قدمت الجبهة الديمقراطية تجربتها السياسية الخاصة، نجحت في التوفيق بين أمرين: المقاومة المسلحة من جهة، والبرنامج الوطني والديمقراطي بشقيه الإجتماعي والسياسي، من جهة أخرى. وعلى هذه القاعدة، خاضت معاركها العسكرية والسياسية وال جماهيرية بثبات ووضوح، وبالتضحيات التي إستوجبته. وفي الوقت ذاته، رَسَّخت موقعها كقوة وحدوية تقدم المصلحة الوطنية العليا على سواها من مصالح ضيقة مسقوفة بحسابات خاصة. هذا التوازن الدقيق بين مختلف أشكال النضال، بين الوضوح الأيديولوجي والمرونة التكتيكية، شكل وما يزال يشكل إحدى أبرز خصائص الجبهة الديمقراطية، وهنا يبرز التكامل بين الدور النشط داخل الحركة الجماهيرية وبين الدور المعارض والضابط سياسياً في الأطر الوطنية القيادية القائمة - وكلما إستدعى الأمر - من أجل الإلتزام بقرارات المؤسسات الوطنية الجامعة، التي تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية الإئتلافية، كما يُفترض أن تكون، باعتبارها الجبهة الوطنية المتحدة لعموم الحالة الفلسطينية■

الديمقراطية الداخلية كممارسة يومية

■ مثَّلت الجبهة الديمقراطية مكوناً وطنياً تركت بصمتها على مستوى تطوير العمل السياسي الفلسطيني وإغناؤه إنطلاقاً من تجربتها على المستوى الداخلي. ففي كل محطة من محطاتها المؤتمرية، قدمت الجبهة إضافة هامة إنعكست بشكل مباشر على سياساتها وبرامجها ومبادراتها وعلاقاتها مع الحركة الجماهيرية بمختلف مكوناتها، في تأكيد مستمر على حقيقة العلاقة المتينة مع

مختلف المكونات الوطنية الفلسطينية في إطار وحدتها الشاملة.

لم تكتفِ الجبهة الديمقراطية بطرح شعارات الديمقراطية والدعوة إليها على المستوى النظري فحسب، أو المطالبة بتعميمها على حركتنا الوطنية ونظامنا السياسي، بل ترجمت ذلك في النظرية والممارسة، من خلال إلزامها بانتظام عقد مؤتمراتها، فخلال 57 عاماً من مسيرتها النضالية، عقدت الجبهة 12 فعالية مؤتمرية كبرى: 8 مؤتمرات وطنية عامة + 4 كونفرنسات وطنية عامة، جميعها كانت منتخبة القوام من القاعدة صعوداً، (باستثناء الكونفرنس الوطني العام الأول - 1971)، ما يؤكد أن العملية الديمقراطية الداخلية هي جزء لا يتجزأ من نضال الجبهة وممارساتها اليومية، وليست مجرد شعار.

هذا الإلتزام بالديمقراطية الداخلية يشمل أيضاً آليات إتخاذ القرار داخل الجبهة، حيث تُتخذ القرارات وترسم من خلال مؤسسات الجبهة المنتخبة، كما يشمل حرية النقاش الداخلي وتعدد الآراء ضمن الإطار الوطني العام، والمحاسبة والمساءلة لكافة المستويات القيادية، وتداول المسؤوليات القيادية بشكل منتظم. ويسجل للجبهة إهتمامها بتسليح كادرها ومنظماتها بشكل عام بالوعي السياسي والتنظيمي المطابق لاحتياجات العمل الوطني والأداء النضالي المنتج، بالإعتماد على منهجية معينة في الحياة الداخلية تجمع ما بين الثقافة النظرية والممارسة العملية ■

إضافات نوعية للفكر الفلسطيني

■ وعلى المستويين السياسي والفكري، فإن الحديث عن إسهامات الجبهة الديمقراطية في المعادلة الفلسطينية يحتاج إلى دراسات مفصلة ومعقدة، إذ شكلت الجبهة حالة وطنية، أضافت الكثير إلى الفكر السياسي والاستراتيجية النضالية للشعب الفلسطيني. ومن أبرز هذه الإضافات الفكرية والسياسية التاريخية:

1- البرنامج الوطني المرحلي: الذي يستند إلى إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران عام 1967،

وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. هذا البرنامج الذي أصبح لاحقاً برنامجاً وطنياً جامعاً، بعد أن تبنته منظمة التحرير الفلسطينية. بعناصرها التأسيسية من خلال ما سمي بـ «برنامج النقاط العشر» الذي إعتدته الدورة 12 للمجلس الوطني الفلسطيني - 1974/6، وطورتها الدورات المتتالية للمجلس الوطني وصولاً إلى «إعلان الإستقلال» الصادر عن الدورة 19 للمجلس الوطني - 1988/10.

2- موضوعة الإنتفاضة الشعبية الشاملة: وهي موضوعة نضالية متكاملة تتمزج فيها كل أشكال النضال الوطني المتاحة: العسكري والسياسي والدبلوماسي والجماهيري والثقافي، في إطار إستراتيجية شاملة للتحرر الوطني. هذه النظرية التي طرحتها الجبهة الديمقراطية منذ سبعينيات ق 20، وجدت تجسيدها العملي الأبرز في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، التي شكلت نقطة تحول كبرى في تاريخ النضال الفلسطيني.

3- مفهوم الوحدة الوطنية كضرورة استراتيجية: إنطلاقاً من قاعدة فكرية وسياسية راسخة مفادها أننا نعيش في مرحلة التحرر الوطني، وهي مرحلة تتطلب بالضرورة وحدة وشراكة وطنية حقيقية بين كافة المكونات السياسية والطبقات والشرائح الإجتماعية، بعيداً عن الإقصاء أو الاستثناء بالقرار الوطني.

4- رفض سياسة التمحور: الرفض المبدئي والحازم لسياسة التمحور الداخلية والإقليمية والدولية، والتي غالباً ما يدفع شعبنا ثمنها سياسياً. هذا الموقف ينطلق من قناعة راسخة تتأكد صحتها يومياً في مجرى النضال الفلسطيني، والتي تتلخص في أن مساهمة أي فصيل فلسطيني وطنياً، مهما تعاظمت قيمتها، لا تقاس إلا بمعيار واحد فقط: مدى مساهمتها في الجهد الوطني الذي يبذله كل الشعب، في إطار مؤسسته الوطنية الجامعة، منظمة التحرير الفلسطينية، التي تجسد الرواية والشخصية والمطالب والأهداف الوطنية الفلسطينية ■

م.ت.ف، رد الاعتبار للمؤسسة الأم، ضرورة وطنية

■ حين نتحدث عن م.ت.ف، فنحن نقصد الكيان السياسي الفلسطيني الإئتلافي

الجامع، وفي أذهاننا دائماً المطلب السياسي والشعبي الملح بضرورة رد الاعتبار لها، بعد أن فقدت مؤسساتها فاعليتها، وصودرت صلاحياتها لصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية من جهة، وإستتباعاً لصالح مراكز القرار في المنظمة نفسها من جهة أخرى.

هذا الواقع لا يمكن تغييره إلا من خلال الإصلاح الشامل للمؤسسات القائمة، بحيث تستعيد المنظمة دورها التاريخي، وتضطلع بواجباتها كاملة تجاه تجمعات شعبنا الفلسطيني في كل مكان: في الوطن المحتل وأقطار الشتات وبلدان الهجرة واللجوء، فالمنظمة هي لكل فلسطين، ولكل الفلسطينيين أينما كانوا.

■ إنطلاقاً من ذلك، وبدافع حرص الجبهة الديمقراطية على منظمة التحرير ومكانتها التمثيلية الحصرية وشرعيتها النضالية والتاريخية، عرفت الجبهة كيف تتعامل بمسؤولية عالية مع معطيات معقدة ومركبة فرضت على الواقع الفلسطيني، وتعاملت مع كل دورة من دورات المجلسين الوطني والمركزي، كل في ظرفه السياسي الخاص وخصوصيته الموضوعية والأهداف المتوخاة من إنعقاده؛

ففي العقد الأخير - 2025/2014 على سبيل المثال، شاركت الجبهة الديمقراطية بفعالية في الدورات 2014-26 + 2015-27 + 2018-28 + 2022-31 للمجلس المركزي، والدورة 2018-23 للمجلس الوطني؛ لكنها - بالمقابل - قاطعت أعمال الدوريتين 2018-29 + 2018-30، وإنسحبت من أعمال الدورة 2025-32؛

وكان لحضور الجبهة الديمقراطية ومشاركتها تأثير ملموس في صياغة مواقف جامعة مثلث قاسماً مشتركاً حقيقياً، ومطلباً وطنياً عاماً لكافة مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية. ومن أبرز هذه المواقف: الدعوة إلى الخروج النهائي من مسار أوسلو، والقطع مع ركيزتيه الأساسيتين: التنسيق الأمني مع الإحتلال، والتبعية الإقتصادية لإسرائيل كما كرسها بروتوكول باريس الإقتصادي، وإطلاق المقاومة الشاملة للإحتلال الإسرائيلي والإستيطان المتوحش.

وفي المقابل، كانت الجبهة الديمقراطية تعبر عن موقفها المعارض، بالمقاطعة

أو الإنسحاب مع توضيح مسوغات ذلك أمام الرأي العام، عندما كانت تلاحظ أن ثمة محاولات للتوظيف السياسي لمخرجات المجلس المركزي، أو الإلتفاف عليها، أو إدارة الظاهر لها، على الضد من قرارات الإجماع الوطني ■

في المبادرات الملموسة

■ أما لجهة المعالجات العملية والمبادرات السياسية، وعشية إنعقاد الدورة الـ 31-2022 للمجلس المركزي الفلسطيني، أطلقت الجبهة الديمقراطية مبادرة سياسية شاملة ومتكاملة تضمنت مسارين متداخلين ومتراطيين، ما زالت تحتفظ براهنيتها حتى اللحظة:

• **المسار الأول - الإصلاح المؤسسي** من خلال ضمان التمثيل الشامل الحقيقي والشرابة الوطنية الفعلية في كافة مؤسسات م.ت.ف، عبر دعوة المجلس المركزي لدورة إستثنائية عاجلة، يتم فيها إعتماد حركتي حماس والجهد الإسلامي رسمياً كفصائل كاملة العضوية في المنظمة، ويتم إنتخابهما في لجنة تنفيذية موسعة تجسد التوافق الوطني الشامل، وتمارس دورها الفعلي كمرجعية قيادية موحدة ووحيدة للشعب الفلسطيني بكافة مكوناته خلال هذه المرحلة الإنتقالية الحرجة.

• **المسار الثاني - إنهاء الإنقسام** في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وإعادة توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة وطنية واحدة، عبر السعي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية يقوم برنامجها السياسي على قرارات الإجماع الوطني التي تشكل فحوى برنامج م.ت.ف، ومن ضمنها مخرجات إجتماع الأمناء العامين بين بيروت ورام الله - 2020/9/3 ■

دور الجبهة في الحوارات والمبادرات الوطنية

■ تبدو بصمات الجبهة الديمقراطية وإسهاماتها الفكرية والسياسية واضحة وجليّة في الكثير من وثائق الحوار الوطني الفلسطيني المهمة، نذكر منها: وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) - 2006، حوارات القاهرة المتعددة، حوارات الجزائر ورام الله وبيروت وموسكو، حوار بكين - 2024، الذي أنتج واحدة من

أنضج الوثائق التي خرجت بها الحوارات الداخلية الفلسطينية، لجهة حسم ثوابت الكيانية الفلسطينية بشكل واضح وصريح، والتوافق على هدف النضال الفلسطيني الأساسي، واعتبار قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية هي المرجعية القانونية للحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني.

■ ومن أبرز مبادرات الجبهة الديمقراطية في المرحلة الأخيرة، تمثلت في أنها كانت أول من تناول بوضوح عما يسمى «اليوم التالي» في قطاع غزة. فقدمت الجبهة مبادرة وطنية شاملة، بعد شهر واحد فقط من حرب أكتوبر 2023، دعت فيها بوضوح إلى إعادة النظر الجذرية والشاملة بالواقع الفلسطيني المستجد، منطلقة من قاعدة مفادها أن معادلات الصراع والتوازنات الإقليمية والدولية ما بعد السابع من أكتوبر 2023 اختلفت وتغيرت، عما كانت عليه قبل هذا التاريخ، وأن هذا التغيير الجذري يفترض حتماً اعتماد رؤى وطنية فلسطينية شاملة ورؤية ترتقي بالمسؤولية الوطنية إلى ما يستجيب حقاً للإستحقاقات الحالية والمستقبلية الكبرى.

■ وأعادت الجبهة الديمقراطية التأكيد على هذه الرؤية في المذكرة المفصلة التي وجهتها إلى القمة العربية-الإسلامية المشتركة التي إنعقدت في السعودية في 2023/11/11، والتي دعت إلى عقد حوار وطني فلسطيني شامل ملزم لكافة الأطراف بنتائجه ومخرجاته، حوار يقود إلى تشكيل إطار قيادي وطني موحد تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية، يشكل المدخل الأساسي لإعادة بناء شاملة للنظام السياسي الفلسطيني، بحيث يكون قادراً على حمل أعباء إستراتيجية كفاحية جديدة، تربط بشكل مباشر بين مستقبل الضفة الغربية - بما فيها القدس المحتلة - ومستقبل قطاع غزة، باعتبارهما معاً، يشكلان أرض الدولة الفلسطينية المستقلة، ويرسمان حدود ولايتها.

لكن رغم كل هذه المبادرات والجهود الحثيثة التي بذلت، إلا أن غياب الإرادة السياسية لدى طرفي الإنقسام، إضافة إلى الضغوط الخارجية، خاصة الأميركية والإسرائيلية، عطل بشكل كامل تقريباً ترجمة ما تم التوافق عليه في الحوارات الوطنية ■

صعوبة المرحلة والمخرج

■ تجتاز الأوضاع الفلسطينية مرحلة، ليس من قبيل المبالغة وصفها بأنها الأصعب والأخطر في تاريخ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي المعاصر، يسلط الضوء عليها وضوح المشروع الصهيوني التصفوي، وضوح الدعم أو التواطؤ الدولي للعدوان، ووضوح معسكر الرفض والمقاومة. وإلى هذا نضيف: إن الحركة الوطنية الفلسطينية تعيش أزمة غير مسبقة في تاريخها. صحيح أن هناك أزمات كبرى عصفت بالحالة الفلسطينية في مراحل سابقة، لكننا الآن أمام واقع مختلف تماماً؛ إنقسام عميق وممتد، لم يقتصر على المؤسسات الرسمية، بل إمتد ليطال المجتمع الفلسطيني نفسه، وإنعكس على التحالفات الداخلية، وعلى منظومة القيم الوطنية المشتركة، ما ينذر بتداعيات سلبية بالغة الخطورة على المدى البعيد، إذا لم يتم تداركه بسرعة. لذلك، فإن الحركة الوطنية الفلسطينية بكافة مكوناتها، لن تكون قادرة على التقدم والانتقال إلى مرحلة جديدة من نضالها الوطني، ما لم تقدم إجابة واضحة على قضيتين متداخلتين ومتراپتين: كيف ننجز وحدتنا الوطنية، وكيف نستعيد المبادرة السياسية، ونتوافق على استراتيجية وطنية تقارع المشروع الصهيوني. وهذا ما يخدم حالة التعاطف السياسي والشعبي مع قضيتنا الوطنية، على المستوى الدولي.

■ الإجابة على هاتين القضيتين لن تكون ممكنة إلا من خلال تأزر الكل الفلسطيني؛ فصائل وقوى وطنية ومؤسسات مجتمع مدني ونخب فكرية ومثقفين وأكاديميين، في ورشة وطنية شاملة تنتج حلولاً لكل الإشكالات المطروحة. وهذا ما يتطلب وضع قضية بناء الوحدة الداخلية في مقدمة الإهتمامات الوطنية، كأولوية قصوى؛ فمع إستمرار الإنقسام لم نعد بحاجة لمزيد من الإتفاقات والوثائق الجديدة، فما بات بين أيدينا يصلح فعلاً كبرنامج عمل متكامل يوحد كل الشعب الفلسطيني بفئاته وشرائحه، ويوحد مؤسساته الوطنية والشعبية، في إطار واضح من الشراكة الوطنية الحققة، التي من شأن الإلتزام الجدي بها أن يعيد لحركة التحرر الوطني الفلسطينية ألقها؛ فلننفذ الغبار عن هذه الوثائق، ولنذهب جميعاً، فصائل وقوى وطنية، لنضع آلياتها التنفيذية الواضحة والمحددة

زمنياً، ولننطلق معاً في مسار نضالي وطني جديد موحد، يحدث التعديل المطلوب في نسبة القوى لصالح القضية الفلسطينية.

■ نقف حالياً أمام منعطف تاريخي؛ فإما الإرتقاء إلى مستوى التحديات الكبرى التي تواجهنا، وإما الإستمرار في الإنقسام والتشرذم، مع كل ما يرافق ذلك من تدمير وتصفية لقضيتنا. وفي هذا السياق تؤكد الجبهة الديمقراطية على مواصلة النضال من أجل تحقيق ثلاثة أهداف إستراتيجية مترابطة على طريق إنجاز الحقوق الوطنية المشروعة: رد الاعتبار لـ م.ت.ف كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني + إستعادة الوحدة الداخلية الفلسطينية في إطارها + بلورة البرنامج السياسي المستجيب لتحديات المرحلة. هذه الأهداف قابلة للتحقيق، إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لدى من يتحمل المسؤولية الرئيسية في إدامة الإنقسام.

إن التاريخ يشهد أن شعوباً كثيرة حققت حريتها واستقلالها، في ظل تحديات هائلة، والشعب الفلسطيني قادر على ذلك أيضاً. ويبقى المطلوب الآن هو: قرار وطني جماعي حاسم بإنهاء الإنقسام، وتوحيد الصف، واعتماد إستراتيجية نضالية موحدة، والتركيز على الهدف الأساسي: إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بعيداً عن الحسابات الفصائلية الضيقة والمصالح الفئوية ■

22 شباط (فبراير) 2026

3 - البيان التأسيسي للجبهة الديمقراطية..

وثيقة ولادة مشروع ثوري متجدد

■ في الصفحتين 3 و 4 من العدد 452 من مجلة «الحرية»، ورد البيان التأسيسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بوصفه وثيقة سياسية ونضالية شكلت لحظة فارقة في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة . لم يكن هذا البيان مجرد إعلان عن ولادة تنظيم جديد، بل كان إعلاناً عن ولادة رؤية للمقاومة، تربط بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، وبين الكفاح المسلح والتنظيم الجماهيري بوعيه السياسي المتقدم.

جاء البيان التأسيسي في مرحلة دقيقة من تاريخ الثورة الفلسطينية، حيث كانت الساحة الوطنية تشهد نقاشاً واسعاً حول تعريف المشروع الوطني وتحديد أهدافه إعتدماً على قوى الشعب المنظم وشرائحه الشعبية الكادحة، وبالعلاقات التي ينبغي أن تقام مع الحالة العربية بمستوياتها الرسمي والشعبي. وفي هذا السياق، طرح البيان التأسيسي للجبهة الديمقراطية نفسه كوثيقة نقدية، أكدت على مفهوم الثورة الشعبية المنظمة، مؤكدة أن معركة التحرير إذ تعتمد الكفاح المسلح أسلوباً رئيسياً في النضال، فإنها في الوقت عينه هي معركة سياسية وإجتماعية وثقافية في آن. وفي هذا الإطار شدد البيان على الطابع الأممي للقضية الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من حركة التحرر العالمية ضد الإمبريالية والاستعمار والصهيونية.

■ ومن أبرز ما حملته البيان التأسيسي تأكيداً أن الجماهير الشعبية هي صانعة التاريخ، وأن أي حركة تحرر لا تستند إلى وعي وتنظيم العمال والفلاحين والشباب والطلبة والنساء تبقى حركة معرّضة للانحراف أو الإحتواء والتضليل. لذلك طرح البيان منذ لحظته الأولى برنامجاً نضالياً يقوم على بناء تنظيم ثوري ديمقراطي، يجمع بين الصلابة الفكرية والانخراط من مدخله الاجتماعي في قضايا الشعب.

كما ميّز البيان بين المقاومة كفعل بطولي فردي، والمقاومة كخيار إستراتيجي منظم طويل النفس، يعتمد أساساً على الجماهير ويحتاج إلى برنامج مرحلي وتحالفات وطنية وإدارة سياسية واعية للصراع مع العدو الصهيوني. ومن هنا أهمية الربط الذي أقامه البيان بين الكفاح المسلح بوصفه المدخل لإعادة بناء الهوية الوطنية المستقلة، والشرارة التي ستشكل فتيل الحرب الشعبية في أكثر من مكان في منطقتنا، وبين العمل السياسي وبناء الحركة الجماهيرية المنظمة، وبين وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

وفي البعد الفكري، عبّر البيان التأسيسي عن إنحياز واضح وعميق للطبقات الشعبية، ومصالحها، وعن رفض للهيمنة الطبقية أحادية الجانب على القرار الوطني، داعياً إلى بناء حركة وطنية ديمقراطية تعكس مصالح الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني، لا مصالح نخبة ضيقة. وهذا ما جعل الجبهة الديمقراطية منذ تأسيسها تحمل مشروعاً وطنياً وإجتماعياً في آن معاً، وتخوض معاركها ليس ضد الاحتلال فحسب، بل أيضاً ضد التخلف والرجعية والتبعية والإنقسام ■



■ اليوم، وبعد سبعة وخمسين عاماً على صدور هذا البيان، لا يزال ما ورد فيه صالحاً لفهم واقعنا الراهن. فالتحذير من التفريط بالحقوق، والتنبيه إلى مخاطر الحلول الجزئية فاقدة الأفق المستقبلي، والدعوة إلى الوحدة على أساس ديمقراطي، يحترم التعددية السياسية وأصول المشاركة الحقة في القرار الوطني، وعلى قاعدة برنامج مقاومة يجمع بين كافة أشكال النضال، ويضع نصب الأعين بناء حركة جماهيرية منظمة تعبيء طاقات الشعب على أرض الوطن، وفي عموم مناطق اللجوء والإنتشار؛ كلها قضايا ما زالت في صلب معركتنا المعاصرة. وما أشبه اليوم بالبارحة، حيث تتجدد محاولات تصفية القضية الفلسطينية عبر مشاريع سياسية واقتصادية وأمنية، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة، فيما يبقى الشعب الفلسطيني متمسكاً بخيار الصمود والمقاومة.

■ وفي السياق الراهن تحديداً، يبرز دور شباب الجبهة الديمقراطية وأجيالها الجديدة بوصفهم حملة هذا الإرث الثوري وحراسه في مواجهة محاولات الإستسلام والتطويع - إن تمسك أوسع الأوساط بخط الجبهة الفكري والسياسي لا يأتي من باب الوفاء الرمزي للتاريخ، بل إنطلاقاً من إدراكهم العميق لراهنيتها وقدرته على فهم عميق لمعادلات الواقع وإتجاهات تطوره، وأسلوب التعاطي معها خدمة القضية الوطنية.

إن الشباب، إذ يخوضون معارك التعليم والعمل والتنظيم والمقاومة الشعبية، يعيدون قراءة البيان التأسيسي بروح نقدية خلّاقة، ويحولونه من نص مؤسس إلى برنامج فعل يومي في المدن والقرى والمخيمات والجامعات والمعاهد وسائر ساحات الكفاح الشعبي على مختلف محاوره، بما يؤكد أن الجبهة الديمقراطية ليست ذكرى من الماضي، بل مشروعاً حياً يتجدد على أيدي شبابه.

■ إن إستعادة البيان التأسيسي في هذه الذكرى ليست فعل حنين إلى الماضي، بل فعل إستنهاض للوعي الوطني، وتذكير بأن الجبهة الديمقراطية ولدت لتكون صوت العمال والكادحين، صوت الفقراء والمقاومين والمثقفين الثوريين، ولتكون مدرسة في الربط بين الفكر والممارسة، وبين الشعار والبرنامج.

في الذكرى السابعة والخمسين لتأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نستحضر البيان التأسيسي بوصفه وثيقة ولادة مشروع وطني ديمقراطي مقاوم، ونجدد الإلتزام بروحه: روح الثورة والديمقراطية والوحدة الوطنية، والوفاء لشهداء فلسطين وأسراها وجرحاها، حتى إنجاز الحقوق ■

2026/2/20

الفصل الخامس

الأزمة المالية للأونروا وتحولاتها السياسية: التمويل كأداة لنزع الشرعية الدولية

■ مقدمة

- 1- تبريرات الدول المانحة لوقف التمويل
- 2- الأمم المتحدة والأونروا والمزاعم الإسرائيلية
- 3- تداعيات تحويل المساعدات إلى وكالات
أممية أخرى
- 4- التمويل العربي للأونروا وضغوط السياسة
- 5- أزمة التمويل، والتحول من التنمية إلى الإغاثة

مقدمة

■ رغم أن وكالة الغوث لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، قد مرت بالعديد من الأزمات المالية منذ تأسيسها - 1949، إلا أن الأزمة الحالية تعتبر الأكثر خطورة، نظراً لتشابك أسبابها وتعدد أطرافها؛ فهي ليست من نوع الأزمات المالية الدورية التي يمكن معالجتها من خلال تدخل كيانات أو منظمات، كما كان يحصل، بل هي أزمة سياسية تتداخل فيها ضغوط دولية جعلت منها أزمة ممتدة تشكل خطراً على مستقبلها، وتتطلب حلاً غير تقليدية.

السبب الظاهر لهذه الأزمة، التي خرجت إلى العلن بعد قرارات جماعية من دول غربية وأطلسية، كان من نتائجها وقف أو تعليق نحو 18 دولة لمساهماتها المالية في بداية عام 2024، في إستجابة واضحة لمطالب إسرائيلية بقطع التمويل، بعد إتهامات وجهتها إسرائيل لبعض موظفي الأونروا بالمشاركة في أعمال «طوفان الأقصى»، تبعتها عملية تحريض واسعة ضد الأونروا، شاركت فيها منظمات ومؤسسات تتخذ من أوروبا مقراً لها، وهو ما دفع بمانحين رئيسيين كالولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة إلى مراجعة التمويل بانتظار نتائج تحقيقات ستجريها الأمم المتحدة.

■ غير أن المتابع لتطورات الأزمة، والمواقف السياسية للعديد من الدول المانحة، يلاحظ أن الأزمة تجاوزت إطارها المالي والإداري الصرف، خاصة إذا ما تم ربطها بإجراءات سياسية وقانونية إتخذتها إسرائيل، لأول مرة منذ تأسيس الأونروا، طالت وجودها بحد ذاته، إثر سحب إعرافها بالوكالة، وإلغاء مذكرة التفاهم بينها وبين الأمم المتحدة، وصولاً إلى سن تشريع قانوني يحظر كافة أنشطة الأونروا في فلسطين، مع كل ما ترتب على ذلك، من إلغاء لكافة الحصانات والإمتيازات الممنوحة للأونروا، باعتبارها واحدة من منظمات الأمم المتحدة. ولم نعد بحاجة لإعادة التأكيد، بأن الهدف من كل هذا، هو ضرب المكانة السياسية والقانونية لوكالة الغوث، كونها واحدة من منظومة حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تضطلع بدور يجمع بين تقديم الخدمات الأساسية لهم،

وبين الحفاظ على إطار دولي يعكس استمرار الإعراف بوجود قضية لاجئين لم يتم حلها بعد. ولهذا السبب، إكتسبت الوكالة مع مرور الوقت بعداً سياسياً وقانونياً يتجاوز وظيفتها الإغاثية المباشرة، لتصبح أحد أبرز الشواهد المؤسسية على استمرار قضية اللاجئين معلقة تنتظر حلاً ضمن منظومة الشرعية الدولية.

■ على هذه الخلفية، يمكن فهم وتفسير أهداف الضغوط التي تتعرض لها قضية اللاجئين الفلسطينيين، من مدخل إستهداف وكالة الغوث مالياً، لمحوريتها في ملف هذه القضية؛ فجلوء بعض الدول المانحة إلى تعليق أو وقف تمويلها، رغم أن الإتهامات موجهة إلى عدد يكاد لا يذكر من العاملين فيها، يعكس حقيقة أن جعل التمويل طوعياً منذ تأسيس الوكالة كان مقصوداً لتوظيف المال كأداة إبتزاز لتحقيق أهداف سياسية، وهذا ما يبدو واضحاً في سياسات ومواقف الدول المانحة الغربية بالذات، التي تربط استمرار دعمها المالي بالإستجابة لشروط سياسية، وأحياناً دعوات صريحة إلى إلغاء وكالة الغوث، بسبب «إسهامها في إدامة وتأييد قضية اللاجئين».

■ لذلك، فالمواقف الغربية في مجاراتها للمواقف الإسرائيلية، لا تعكس حرصاً على حياد وكالة الغوث وتطوير أداءها وتعزيز شفافيتها، بقدر ما تشكل مواقف ومخططات تعمل على العبث بقضية اللاجئين ومكانتها القانونية في قلب الشرعية الدولية، من خلال العنوان الأوسع الذي سبق وأن تم طرحه في أكثر من محفل وفي أكثر من مناسبة من خلال «تقديم تعريف جديد للاجئين الفلسطينيين»، مغاير للتعريف المعتمد منذ تأسيس الوكالة، وصولاً إلى ما من شأنه أن يحصر قضية اللاجئين بعدد لا يُذكر منهم، يقتصر على من ولد في فلسطين، ما يهبط بعددهم إلى بضعة آلاف، ويقود من الناحية العملية إلى تجريد قضية اللاجئين من بعدها السياسي والقانوني المرتبط بالأمم المتحدة وقراراتها، ويتهدد - تالياً - جانب رئيسي من الحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين، ويحيلها إلى إطار إنساني إغاثي عام.

■ وعليه، ما نحن بصده، لا يقوم على إفتراضات أو تكهنات، بل على حقائق تأكدت صحتها بعد العام 2017، عندما تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي -

نتنياهوو بلا موارد عن نية إسرائيل العمل على تفكيك الأونروا، مطالباً بدمجها في الـ UNHCR - المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. لذلك، فما تطرحه بعض الأطراف اليوم من مقترحات لنقل خدمات ومهام الأونروا إلى مؤسسات أممية أخرى، لا يمكن وضعه في خانة «إجراءات تنظيمية ذات طابع محض إداري ترمي إلى توحيد آليات التعامل مع قضايا اللجوء»، بل تخدم ما ذهب إليه نتنياهو، لجهة تفكيك المنظومة المؤسساتية والقانونية المعنية باللاجئين الفلسطينيين من أجل إخراج أحد المحاور الرئيسية لقضيتهم الوطنية، أي حق العودة إلى الديار والممتلكات وجبر الأضرار، من دائرة الحماية التي يوفرها لهم القانون الدولي والشرعية الدولية■

(1)

تبريرات الدول المانحة لوقف التمويل

■ في نقاش الأزمة المالية لوكالة الغوث، تبرز الكثير من الإجهادات حول أسبابها وخلفياتها، لكن المؤكد أنها ليست محض مالية تتعلق بعدم قدرة الدول المانحة على الوفاء بالتزاماتها، التي تزيد قليلاً عن المليار ونصف دولار سنوياً، حيث كانت الإجهادات السياسية تتقدم دائماً على الإجهادات المالية، إذ ليس منطقياً أن أكثر من 70 دولة تساهم في التمويل، تتفق المليارات من الدولارات مساعدات لدول ومنظمات ناشطة في أربع جهات الأرض أن تعجز عن تغطية موازنة الوكالة.

ومن يتابع ويرصد سلسلة الأزمات المالية التي عاشتها وكالة الغوث خلال العقود الثلاثة الماضية، يلاحظ أنها كانت دائماً تترافق مع أزمات سياسية تفتعلها إسرائيل. أما في الأزمة الحالية، فقد نجحت تل أبيب في إستغلال واقع «التحالف الدولي» الذي تشكل بعد السابع من أكتوبر 2023، لتطرح مخططها الإستراتيجي في كيفية التعاطي مع وكالة الغوث ومستقبلها بأفق الإجهاد عليها. وعليه، يمكن فهم القرارات التي سارعت إليها دول غربية وأطلسية مانحة، بوقف تمويل موازنة الأونروا أو تخفيضها، مقدمة مبررات وذرائع

تقاطعت فيها الإعتبارات الأمنية والإدارية والسياسية، وإن تفاوتت في حدّتها وقدّرتها الإقناعية من دولة إلى أخرى. وفي هذا السياق نذكر ما يلي:

أولاً- كيل إتهامات أمنية للأونروا: بعد مزاعم الحكومة الإسرائيلية بأن عدداً من موظفي الأونروا شاركوا في عملية 7 أكتوبر 2023، سارعت عديد الدول إلى وقف تمويلها أو تخفيضه، كالولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة، دون إنتظار نتائج التحقيق؛ فيما إعتبر كثيرون أن قرارات الدول المانحة المالية، لم يكن لها ما يبررها، خاصة وأن الإتهامات لم تتجاوز بضعة أفراد، ولم تتسحب على المؤسسة، والأهم، أنها مجرد إتهامات لا تدعمها أدلة وحقائق مثبتة.

ثانياً- تغيير المناهج التعليمية: كان هذا العنوان مطلباً إسرائيلياً وأمريكياً دائماً، وقد ورد نصاً في «إتفاقية الإطار» الموقعة بين الولايات المتحدة والأونروا لمدة عامين - 2023/2021، التي وضعت شروطاً قاسية عليها لاستئناف التمويل الأمريكي، ومنها إلى جانب مراجعة المناهج التعليمية، الحياد المطلق ومنع وصول الخدمات لموظفين تزعم إسرائيل أنهم على صلة بـ «منظمات إرهابية». رغم أن الوكالة أكدت، وفي أكثر من تقرير إلّزامها بمعايير الأمم المتحدة في ملف التعليم، وذلك في ردها على بعض المنظمات الصهيونية التي تحرض الدول المانحة على وقف تمويلها بسبب تلك المناهج.

ثالثاً- إصلاح الهيكل الإداري والمالي: رغم أن تقارير المفوض العام المصادق عليها من اللجنة الإستشارية، التي تضم عدداً من الدول، من بينها المانحين الرئيسيين، والتي تعتبر من أكثر التقارير الدولية شفافية في تعاطيها مع أكثر من ستة ملايين لاجيء، تناقش أمور الوكالة بشكل دوري، بأقله مرتين في العام، وتضع قضايا الإصلاح والتطوير والهيكلية على جدول أعمالها، إلا أن تلك الدول أصرت، ولا زالت تصر، على أن وكالة الغوث بحاجة إلى إصلاح، سواء على مستوى زيادة الرقابة على الموظفين، أو بتوسيع دائرة الشفافية وتطوير منظومة المساءلة.. وهذا ما اعتبره البعض إبتزازاً واضحاً من قبل الدول المانحة، التي ربطت إسئناف التمويل بتحقيق إشتراطاتها.

رابعاً- مكانة اللاجئين القانونية: هذه المسألة هي النقطة المركزية في مخطط تصفية وكالة الغوث، إذ تعتبر إسرائيل، ومن معها من دول غربية، أن وظيفة الأونروا يجب أن تكون محض إنسانية، تقطع الطريق على إعادة إنتاج ملف اللجوء الفلسطيني، بتوريث صفة ومكانة اللاجئ للأجيال بواسطة «رابطة الدم»، خلافاً للمفوضية السامية التي تعتمد تعريفاً فردياً وظرفياً يهدف لإيجاد حلول دائمة كالعودة أو التوطين في بلد اللجوء أو غيره من البلدان. والمنطق الإسرائيلي، يطرح خيارين بديلين لما يعتبره جذر المسألة: أولاً، تحويل مهام الأونروا إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين، ما سيقود إلى دمج الإطار القانوني الناظم للاجئين الفلسطينيين مع سائر اللاجئين في العالم؛ وثانياً، تحويل الخدمات التي تقدمها الأونروا إلى الدول العربية المضيفة والسلطة الفلسطينية، وتقديم حوافز مالية تساهم في تحقيق هذا الهدف.

خامساً- تبدلات الخارطة السياسية في الدول الغربية، إنطلاقاً من أن قرارات بعض الدول بوقف أو خفض التمويل، كانت إما نتيجة فوز أحزاب حليفة لإسرائيل، أو لطلب من واشنطن، أو للإثنين معاً، أو نتيجة لضغط من إسرائيل، التي تعتبر وجود وكالة الغوث يشكل تهديداً لمشروعها السياسي، وبالتالي فإن تحالفها مع تلك الدول لا ينسجم مع إستمرار دعم منظمة دولية تتهمها إسرائيل والولايات المتحدة بالإرهاب وغير ذلك من تهمة.

إن الذرائع التي تسوقها إسرائيل كأسباب موجبة لقطع التمويل أو تخفيضه عن الوكالة لا علاقة لها بأداء الوكالة والعاملين فيها، بل الدور السياسي المطلوب من الوكالة في المرحلة القادمة في خدمة المشروع الأمريكي - الإسرائيلي الذي يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين وحقوق العودة، من مدخل المكانات السياسية - القانونية المعروفة: وجود المخيمات + القرار الأممي رقم 194 + بقاء الأونروا كشاهد على قضية اللاجئين.. وهذا ما يجب أن يؤخذ بالإعتبار على المستوى الفلسطيني، بأن أية إستراتيجية فلسطينية مستقبلية للدفاع عن قضية اللاجئين وحقوق العودة، يجب أن تقوم على العناصر الثلاثة المذكورة، وأي تجاهل أو تخلي عنها، يعني التسليم بالمخطط الإسرائيلي - الأمريكي والإستسلام لأغراضه ■

(2)

الأمم المتحدة والأونروا والمزاعم الإسرائيلية

■ رغم أن جزءاً كبيراً من المزاعم الإسرائيلية حول تورط الأونروا المزعوم وموظفيها، كان سابقاً لأحداث 7 أكتوبر، إلا أن الأونروا والأمم المتحدة أخذتا تلك المزاعم والإتهامات على محمل الجد، وبأشرت في إتخاذ إجراءات سريعة، حيث لجأتا إلى مسار متعدد الحلقات يجمع بين المحاسبة الإدارية والصرامة القانونية والدفاع عن المؤسسة:

- فعلى المستوى الإداري، بادر المفوض العام، إلى إنهاء عقود عدد من العاملين في الوكالة المشمولين بالإتهامات الإسرائيلية، معلناً بدء تحقيق داخلي هدف إلى التأكيد على حيادية الأونروا، كمرافق وموظفين وبرامج.
- وعلى المستوى القانوني، وضع الأمين العام للأمم المتحدة يده على الموضوع، محيلاً القضية إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومطالباً إسرائيل بالتعاون مع المكتب لجهة تقديم الوثائق التي تثبت صحة إدعاءاتها.
- أما خارجياً، فقد شكلت لجنة تحقيق برئاسة وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاثرين كولونا، التي أصدرت تقريراً، بعد أشهر من التحقيقات، خلص إلى أن إسرائيل لم تقدم ما يثبت صحة مزاعمها، مشيداً بمنظومة الحياد المؤسسي المتبع من قبل الأونروا، مع توصيات بتطوير آليات الرقابة الداخلية.
- وفي التعاطي مع الإتهامات الإسرائيلية، وقفت الأونروا وموظفيها أمام ثلاثة أشكال من التحقيق: الأول هو التحقيق الداخلي الذي أجرته الأونروا؛ والثاني هو التحقيق الذي قاده مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، وهو تحقيق يتعلق باتهامات تطال كل مؤسسات الأمم المتحدة بما في ذلك الأونروا؛ والثالث هو التحقيق المستقل الذي تم بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

■ لقد إستند رد الأمم المتحدة والأونروا على خلفية أن هناك جهوداً واضحة تهدف إلى نزع الشرعية عن الأونروا، وليس من المنطقي بشيء معاقبة منظمة

أممية تقدم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية الإغاثية لأكثر من ستة ملايين لاجيء، بسبب إتهامات طالت 19 موظفاً من أصل أكثر من ثلاثة آلاف؛ وبالتالي فإن المزاعم الإسرائيلية هي مجرد إتهامات باطلة، ما يجعل تحميل المؤسسة بأكملها المسؤولية أمراً لا يصمد أمام أي منطق قانوني أو إنساني.

ووفقاً للأمين العام للأمم المتحدة، فإن وظيفة لجنة التحقيق التي تم تشكيلها، لم يكن التحقيق بالإتهامات الإسرائيلية تحديداً، وليس أيضاً إدانة الأونروا، بل أن هدفها هو «تحديد ما إذا كانت الوكالة تقوم بكل ما في وسعها لضمان حيادها والرد على الإتهامات بارتكاب انتهاكات خطيرة حيثما كان ذلك مناسباً».. وهي - أي لجنة التحقيق - تعتقد أنه كان ضرورياً التمييز بين المسؤولية الفردية لأي موظف، وبين طبيعة عمل الوكالة كمؤسسة أممية، خاصة وإن الأونروا كانت تقدم قوائم موظفيها للسلطات الإسرائيلية بشكل دوري منذ سنوات، لأغراض التدقيق الأمني، وأن إسرائيل لم تكن تبدي أية اعتراضات جوهرية على معظم هذه الأسماء في السابق، وهو ما اعتبر أحد عناصر الدفاع المؤسسي عن الوكالة.

■ لا تقف إسرائيل وحدها في شن حملة القضاء على وكالة الغوث - كما نستنتج من كل ما سبق - بل هناك دولاً أخرى تشاركها مخططاتها، بغض النظر عن المواقف الرسمية لتلك الدول الداعمة للوكالة. والهدف الحقيقي لهذه الحملة ليس التحقيق في مزاعم محددة، بل التأثير على حقوق أكثر من ستة ملايين لاجيء فلسطيني، وعزل موظفي الأونروا عن قضيتهم الوطنية، كمقدمة لإعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين ورسم إستراتيجيات تلبي مطالب إسرائيل. إن الإستمرار في التحريض على العاملين في الوكالة، بدعوى إنتهاكهم لحيادية المؤسسة الأممية من خلال التعبير عن مشاعر وطنية، من تعرييدات أو مشاركة في إحياء مناسبات وطنية، أو إستخدام مصطلحات مثل «النكبة» و«المقاومة»، التي تقوم عليها الذاكرة الفلسطينية،..■

(3)

تداعيات تحويل المساعدات إلى وكالات أممية أخرى

■ في العام 2022، أعلن المفوض العام لوكالة الغوث عزمه تعزيز الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والهدف، كما قال، تقليل العجز المالي وإشراك تلك الوكالات بتحمل مسؤولية جزء من الخدمات. وقد قوبل هذا الموقف بتحركات شعبية وسياسية وفصائلية فلسطينية واسعة في كافة تجمعات اللاجئين داخل فلسطين وخارجها، ما دفع المفوض العام إلى إعلان إلتزامه بالفقرة 18 من القرار 302 الخاص بإنشاء الأونروا، التي تدعو منظمات الأمم المتحدة (من موقعها) وبالتشاور مع المفوض العام على مد يد المساعدة للوكالة في إطار برنامجها.

■ اليوم تعود بعض الدول، ومن خلفيات متعددة إلى إثارة هذا الموضوع مرة أخرى، في إطار النقاشات المتعلقة بمستقبل وكالة الغوث. وقد بدأ بعضها، وبشكل منفرد، بترجمة مواقفه واقعاً على الأرض، لجهة تحويل المساهمات المالية، أو جزء منها لصالح منظمات بديلة لوكالة الغوث. وإذا كان البعض يقدم هذا الأمر باعتباره إجراءً فنياً لضمان استمرار تقديم المساعدات الإنسانية، خاصة في قطاع غزة، بعد القيود التي فرضتها إسرائيل على عمل الأونروا، فإن البعض الآخر ينظر إلى هذا الأمر باعتباره سياسة مقصودة وإجراءً متعمداً يتجاوز البعد الإغاثي ليمس الحقوق السياسية للاجئين الفلسطينيين، ومن أبرز هذه المخاوف التي أثّرت سياسياً وشعبياً، نشير إلى مايلي:

أولاً- إضعاف المكانة السياسية والقانونية للوكالة، التي تعمل وفقاً للقرار 302، وتكتسب شرعيتها من هذا القرار، إضافة إلى التفويض الدوري من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى أساس أنها تتلقى التبرعات الطوعية لتقدم من خلالها خدمات منتظمة لملايين اللاجئين، إلى حين تطبيق القرار 194، الخاص بالعودة وجبر الأضرار. وبالتالي، فإن إحالة الخدمات إلى منظمات أممية أخرى، من شأنه أن يضعف ويمس الإطار الدولي الخاص بقضية

اللاجئين الفلسطينيين، بما فيه التفويض الممنوح لها.

ثانياً- تهديد البرامج الأساسية للوكالة، حيث تعتبر الأونروا بمثابة «القطاع العام» بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، الذين يعتمدون بنسبة شاهدة على خدماتها، وهي خدمات منتظمة في المجالات الصحية والتعليمية والإغاثية؛ أما المنظمات الأممية الأخرى، فهي تعمل وفق برامج محددة زمنياً وفي مجالات معينة لا تتسم بالشمول ولا تتمتع بالخبرة اللازمة، ولا تمتلك بنى مؤسسية دائمة مخصصة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حدوث فجوات خطيرة في تقديم الخدمات، ستكون مبرراً للدول المانحة في وقت لاحق إلى وقف التمويل.

ثالثاً- الخبرة المتراكمة، جزاء عمل الوكالة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين لفترة تقارب ثمانية عقود، إمتلك الأونروا خبرة ومعرفة تفصيلية بأوضاع وعادات وتقاليد مجتمعات اللاجئين في مناطق عملياتها. هذا العمق في فهم التركيبة الاجتماعية والإحاطة بالأوضاع القانونية للاجئين لا تتوفر لدى الوكالات الدولية الأخرى المزكاة لأن محل مكان الأونروا، ما يجعل الإستجابة الإنسانية البديلة أقل كفاءة، وأقل قدرة على استيعاب تعقيدات الواقع الفلسطيني، ويفتح الباب أمام مشكلات واسعة مع اللاجئين أنفسهم.

رابعاً- مخاطر إعادة تعريف قضية اللاجئين: بغض النظر عن الأزمة المالية، فإن وجود الأونروا بحد ذاته يعكس إعترافاً دولياً بأن قضية اللاجئين هي قضية سياسية لشعب يتمتع بحقوق وطنية ثابتة، إلى جانب طابعها الإنساني؛ وعليه، فإن من شأن نقل الخدمات إلى وكالات أخرى أن يفتح الباب نحو إعادة تعريف مكانة اللاجئ على أساس إنساني فحسب؛ هذا إضافة إلى الوظيفة الأخرى التي تضطلع بها الأونروا وهي التشغيل إلى جانب الإغاثة، كما دلّ على ذلك إسمها عند التأسيس، إذ يعمل فيها عشرات الآلاف، وأي تقليص لدورها قد يفاقم نسب البطالة الموجودة أصلاً، ويزيد من سوء الأوضاع الاقتصادية بين أوساط اللاجئين.

خامساً - إختلال الإستقرار السياسي والإجتماعي: تلعب خدمات الأونروا صمام أمان للإستقرار الإجتماعي، وأي تقليص لها، سيشكل تهديداً مباشراً للإستقرار في مخيمات اللجوء، لا سيما في لبنان والأردن، فالوكالة لا يقتصر دورها على تقديم خدمات، تعمل بشكل مشترك مع الدولة المضيفة كمنظومة تخفيف للعبء الإقتصادي والإجتماعي. وهذا ما كانت تشير إليه تاريخياً تقارير المفوض العام السنوية، التي كانت تربط على الدوام بين إنتظام الخدمات واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة.

■ في ضوء ما تقدم، لا يمكن فهم مواقف بعض الدول المانحة بتحويل مساهماتها إلى منظمات أممية بديلة عن الأونروا، إلا باعتباره إستجابة للضغط الإسرائيلية - الأمريكية وضلوع في مخطط تصفية وكالة الغوث وخدماتها؛ فعلى الرغم من أن تحويل جزء من الدعم إلى وكالات أممية أخرى قد يبدو حلاً سريعاً لتلبية مؤقتة لبعض الخدمات، إلا أنه ينطوي على مخاطر واضحة، حيث إضعاف الأونروا مالياً وخدماتياً يؤدي إلى إنهيار شبكة الخدمات الحيوية التي يعتمد عليها ملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما سيقوض الإطار القانوني والدولي لقضيتهم. لذلك على الأمم المتحدة والمفوض العام أن يحرصا دائماً على تأكيد إلزامهم بنص القرار 302، خاصة الفقرة 18، لجهة الشراكة مع كافة وكالات الأمم المتحدة في إطار التعاون البناء لخدمة اللاجئين وقضيتهم، دون أن يشكل ذلك مساساً بحقوقهم السياسية ■

(4)

التمويل العربي للأونروا وضغوط السياسة

■ لأن الدعم المالي العربي، خاصة ما صدره دول خليجية، يعتبر جزءاً رئيسياً في منظومة الدعم الذي تقدمه الدول العربية إلى الشعب الفلسطيني، سواء عبر أفضية السلطة الفلسطينية، أو من خلال مؤسسات إجتماعية عاملة في الوسط الفلسطيني، فإن تذبذب هذا التمويل، خاصة لوكالات أممية لها خصوصية سياسية معينة، يفتح الباب أمام أسئلة كثيرة حول خلفيات هذا التذبذب، في

ضوء ما شهدناه في السنوات الأخيرة من تراجع واضح في مساهمة دول عربية في الدعم المالي لوكالة الغوث، ما أثار، ويثير أسئلة مشروعة حول مدى ارتباط ذلك بأجندات سياسية بعينها لدى بعض هذه الدول.

■ وتشير المعطيات الرقمية الصادرة عن وكالة الغوث، بأن المساهمة المالية للدول العربية لا يحكمها قانون أو نظام واضح، علماً أن القرار الذي إتخذته جامعة ادول العربية – 1987، ينص بأن لا تزيد المساهمة المالية العربية عن 7,8% من الميزانية الإجمالية للوكالة، على خلفية إبقاء المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن قضية اللاجئين حاضرة لدى الدول الغربية، كونها تتحمل المسؤولية الكبرى في خلق مشكلة اللاجئين، من خلال دعمهم متعدد الأوجه لنشوء وبقاء وتطور دولة إسرائيل.

ويتضح من الأرقام، أن قيمة المساهمات العربية في السنوات بعد العام 2010، التي لم تزد عن 12% من الميزانية العادية، قد ارتفعت في العام 2018 بشكل كبير، في محاولة لتعويض قرار الولايات المتحدة بقطع مساهمتها المالية التي قدرت بـ 365 مليون دولار.

وفي هذا الإطار تقدمت أربع دول عربية لتسد النقص الحاصل، وساهمت بنحو 200 مليون دولار (بمعدل 50 مليون دولار لكل من السعودية، الإمارات، قطر والكويت)، أي ما نسبته 24% من حجم الموازنة العادية (أي بما يزيد كثيراً عن النسبة المقررة من الجامعة العربية)؛ غير أنه في الأعوام التي تلت، شهدت المساهمة العربية إنخفاضاً غير مبرر، ولم تتجاوز النسبة 3% من حجم التبرعات الكلي في العام 2025، رغم أن العجز المالي السنوي تجاوز 200 مليون دولار، في ظل تزايد الحاجة، خاصة في قطاع غزة والضفة الغربية، ناهيك عن الأوضاع الإقتصادية الصعبة للاجئين المقيمين في المخيمات في الدول العربية المضيفة.

■ تبدو أسباب هذا التراجع في التمويل متباينة بين دولة وأخرى ولا ترتبط بالعامل المالي فحسب، بل تُنسب لاعتبارات متعددة، من بينها ما له صلة –

بالنسبة لبعض الدول العربية - بالتكليف مع المخطط الأمريكي - الإسرائيلي، لجهة تحويل الدعم إلى أقتنية بديلة عن وكالة الغوث، بالتركيز على إتفاقات تمويل ثنائية مع السلطة الفلسطينية، أو بتمويل بعض المنظمات الأممية التي تعمل في فلسطين بشكل خاص؛ وبالتالي، فإن التفسير الذي يطرح نفسه لتراجع التمويل العربي لوكالة الغوث، بشكل مباشر، هو الإستجابة لرغبات أمريكية بتوجيه التمويل العربي نحو مسارات بديلة عن وكالة الغوث، وبما يلتقي أيضاً مع مواقف بعض المانحين التقليديين، الذين يتذرعون بعدم قدرة الوكالة على العمل، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية.

■ إن استمرار المساهمات العربية بهذا السقف المحدود، يضع الوكالة أمام معضلة حقيقية تتمثل في إحتمال تسييس الدعم الإنساني، وهو أمر بدأ يحصل على كل حال؛ فاعتماد الأونروا بدرجة كبيرة على المانحين الغربيين، يجعل برامجها التعليمية والإغاثة عرضة لشروط أو ضغوط سياسية، كما أنه يضعف القدرة العربية على التأثير في مسار الدفاع الدولي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفي مقدمتها حق العودة.

وبالنتيجة، ثمة حاجة لفتح قنوات التواصل بين أطراف ثلاثة لمعالجة مشكلة التمويل العربي: **أولها**، الأمم المتحدة ووكالة الغوث؛ **وثانيها**، الدول العربية، خاصة الخليجية منها؛ **وثالثها**، هو منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة باللجنة التنفيذية وبدائرة شؤون اللاجئين، من أجل إستمرار حث الدول العربية على زيادة مساهماتها المالية، وإيجاد مسارات تمويل عربية ثابتة وأكثر إستدامة، والتخفيف قدر الإمكان من الإعتماد على المنظمات الأممية، التي بدأت تتقدم كبديل عن الأونروا، بدعوى الإعتمادات الإنسانية.

إن الدعوة إلى إلزام الدول العربية بحدود النسبة المقررة، لا يعني للحظة تخلي الدول العربية عن مسؤولياتها تجاه دعم الشعب الفلسطيني واللاجئين بشكل خاص، بل إن قنوات الدعم يجب أن تتكامل فيما بينها، خاصة وأن إحتياجات اللاجئين الفلسطينيين أكبر من أن تتولاها دولة بعينها. وهذا ما يتطلب

بالضرورة وجود إستراتيجية عربية بديلة توفر الحد الأدنى من مقومات الصمود والبقاء الاجتماعي لمجتمع اللاجئين ■

(5)

أزمة التمويل، والتحول من التنمية إلى الإغاثة

■ تقدم الأونروا خدمات منتظمة في مجالات الصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية لأكثر من ستة ملايين لاجيء، موزعين على مناطق العمليات الخمس (قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، لبنان وسوريا). وتعتمد على ثلاثة مسارات لتمويل تلك الخدمات: ميزانية البرامج العادية (الميزانية العادية)، نداءات الطوارئ (التي قد لا تتكرر بالضرورة بشكل سنوي)، وموازنة المشاريع.

ومن خلال الصورة التالية، يبدو واضحاً أن التمويل تأثر بالأوضاع التي إستجدت بعد السابع من أكتوبر؛ فوفقاً للتقارير الدورية، بلغت الإحتياجات المالية الإجمالية للأونروا في العام 2024 حوالي 2,72 مليار دولار، منها 880 مليون دولار كميزانية عادية (32%)، و1,2 مليار دولار (44%) لميزانية الطوارئ المخصصة لقطاع غزة والضفة الغربية، و415 مليون دولار (15%) لميزانية الطوارئ في كل من سوريا، الأردن ولبنان، ونحو 210 مليون دولار (8%) تحت عنوان مشاريع تنموية وإعادة تأهيل.

وقد أعلنت الأونروا أنها بذلت جهوداً من أجل توفير هذا المبلغ، إلا أنها لم تتمكن من جمع سوى نصفه (1,4 مليار دولار)، بعجز تقديري بلغ 1,3 مليار دولار. أما في العام 2025، فقد شهدت الميزانية الإجمالية إرتفاعاً واضحاً، وبلغت نحو 3,18 مليار دولار موزعة على التالي: 880 مليون كميزانية عادية، و1,7 مليار لميزانية الطوارئ في فلسطين، و464 مليون لميزانية الطوارئ في الخارج، و112 مليون دولار لميزانية المشاريع.

■ بتحليل سريع لحركة الميزانيتين بين عامي 2024/2025، يمكن قراءة التالي:

• إن الميزانية تتجه بشكل تدريجي لأن تُغلب الإعتبارات الإنسانية على الإعتبارات التنموية، وهذا بحد ذاته يثير القلق من تغييرات بنوية قد تشهدها الأونروا على مستوى البرامج العادية، خاصة بعد أن لجأت الأونروا في الفترة الأخيرة إلى إجراءات تقشفية مَسَّت خدمات الصحة والتعليم بشكل أساسي.

• إن الإعتماد على نداءات الطوارئ، يثير قلقاً مشرعاً من إحتمال جعل الوكالة عرضة للأزمات السياسية والتمويلية، خاصة وأن بعض الدول، رهنّت إستمرار التمويل، بتوجيه الخدمات بإتجاهات محددة.. إضافة إلى أن عدم مواكبة الميزانية العادية للإحتياجات المتزايدة، من شأنه أن يُخضع الخدمات لضغوط متزايدة مع إرتفاع أعداد اللاجئين والمشكلات الإقتصادية المتفاقمة في الدول المضيفة.

• إن ثبات الميزانية العادية عند رقم 880 مليون دولار، يعني أن الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة تعاني من مشكلة عدم توفر التمويل اللازم لها، لمواكبة الإحتياجات المتزايدة، بينما نجد إرتفاعاً في ميزانية الطوارئ، خاصة في قطاع غزة والضفة، بنحو 500 مليون دولار مقارنة بعام 2024، بفعل الإحتياجات الإنسانية المتزايدة. كما نلاحظ أيضاً إنخفاض ميزانية المشاريع، ما يشير إلى تراجع الإهتمام بقضايا التنمية، نتيجة تركيز الأونروا على الإستجابة الإنسانية العاجلة، إضافة إلى الإعتماد بدرجة أكبر على النداءات الإنسانية وفقاً لخطط قصيرة الأجل، وهو أمر منطقي، بنتيجة الإحتياجات الإنسانية في الضفة وغزة، لكن ما هو غير طبيعي هو عدم مواكبة التمويل الإعتبارات سابقة الذكر.

■ وبنتيجة كل ذلك، تعاني الأونروا حالياً من مشكلة مالية تهدد وجودها، وهي تختلف عن كل الأزمات السابقة التي مرت بها وتمكنت من تجاوزها. وليس جديداً القول إن الأونروا عانت خلال السنوات الماضية من عجز مالي سنوي ومركب، بسبب المزاجية التي تتحكم بالدول المانحة، كون تبرعاتها طوعية لا يحكمها قانون ثابت، فضلاً عن زيادة الإحتياجات الإنسانية للاجئين

الفلسطينيين والزيادة السكانية الطبيعية.. ونظراً لاعتماد اللاجئين على وكالة الغوث بشكل كبير، فإن العجز إنعكس أوتوماتيكياً على البرامج التي شهدت تخفيضات حادة جداً، وصلت مؤخراً إلى درجة التقنين على مستوى برامج التعليم والصحة بشكل خاصة بلغت 20%، ما ترتب عليه تحركات شعبية في مختلف تجمعات اللاجئين داخل فلسطين وخارجها.

■ غير أن الأونروا، وبالتعاون مع بعض المانحين واللجنة الإستشارية، كانت قادرة على مواجهة العجز السنوي، دون الحاجة للجوء إلى إجراءات تقشفية تمس جوهر برامجها. ففي عام 2023 وصل العجز المالي إلى 75 مليون دولار، وفي العام الذي تلاه وبفعل إجراءات تقشفية وزيادة بعض المانحين لمساهماتهم المالية تمكنت الأونروا من تخفيض قيمة العجز إلى 35 مليون دولار.. لكن بنتيجة العدوان على قطاع غزة، ووقف أو تعليق العديد من الدول لمساهماتها المالية، إرتفع العجز في العام 2025 ليصل إلى نحو 200 مليون دولار، ولتدخل الأونروا العام 2026 بعجز مالي بلغ 222 مليون دولار ■



■ رغم النجاح النسبي الذي حققه المخطط الإسرائيلي - الأمريكي في إستهدافه لوكالة الغوث، فإن هناك إمكانية فعلية لإفشاله، وتوفير الحماية المطلوبة لوكالة الغوث، وهذا يبدأ أولاً بامتلاك اللجنة الإستشارية، والدول المضيفة، والجمعية العامة للأمم المتحدة الإرادة على الصمود والمواجهة، خاصة وأن معركة الدفاع عن الأونروا هي معركة الدفاع عن القانون الدولي وعن الأمم المتحدة ومنظومتها في الآن ذاته.. وفي ظل تزايد مخاطر الإستهداف، فليست هناك من مسارات بديلة يمكن إتباعها سوى ما يلي:

أولاً- رفض التكيف مع المخطط الإسرائيلي، واعتباره عدواناً على الأمم المتحدة بكافة منظماتها ووكالاتها، وتأكيد الثقة والدعم السياسي الدائم من قبل المجتمع الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة للأونروا وولايتها وفق القرار 302. إن ما يترتب على ذلك، لا يقتصر على رفض المخطط الإسرائيلي فحسب، بل معاقبة

إسرائيل على إنتهاكها الصريح والمتعمد لميثاق الأمم المتحدة، بكل ما يتطلبه ذلك من ضرورة تفعيل للعديد من المواد القانونية في نظام عمل الأمم المتحدة ضد الدول التي تنتهك ميثاقها.

ثانياً- التعاطي مع تجمعات اللاجئين بمعيار سياسي واحد، ورفض أي محاولة لفصل أقاليم عن بعضها، أو حجب التمويل عن إقليم دون آخر، سواء باجتهادات ليست في مكانها من قبل بعض مسؤولي الأونروا، أو باشتراط من دول مانحة، ورفض القوانين الإسرائيلية التي تمنع الأونروا من العمل في مناطق الـ 48، أو القدس الشرقية.

ثالثاً- دعم الأونروا سياسياً ومالياً، بحث الدول المانحة على تفهم خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها قضية تختلف عن جميع قضايا اللجوء في العالم، واعتبار الحماية السياسية لدعم الوكالة وصون دورها أمراً مهماً، لكنها لا تُغني عن ضرورة الوصول إلى معالجة جدية للأزمة المالية، من خلال إيجاد آلية تمويل مستدامة تضمن إستقرار ميزانية الأونروا واستمرار خدماتها بعيداً عن أي إبتزاز سياسي أو مالي.

رابعاً- توفير تمويل مستدام، بالعمل على توفير شبكة أمان مالية للوكالة وللاجئين الفلسطينيين، من خلال الفتح على مصادر تمويل جديدة، والسعي للوصول إلى إتفاقيات شراكة وتعاون سنوية أو متعددة السنوات مع عدد من الدول، ودراسة تمويل جزء من موازنة الأونروا مباشرة من الأمم المتحدة، وفقاً لما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة - 2017.

خامساً- رفض إستبدال الأونروا بمنظمات بديلة، أو إستحضر وكالات دولية أخرى، أو إعتماد الدول المضيفة لتقديم الخدمات، أو تحويل بعض المنظمات الدولية إلى بديل عنها بشكل تدريجي، مع التأكيد على أهمية التعاون بين الأونروا وبقية مؤسسات الأمم المتحدة دعماً لعملها، وليس لتحل مكانها.

سادساً- حماية موظفي الأونروا من خلال التعامل معهم كجزء من الشعب الفلسطيني لهم الحق في ممارسة نشاطهم السياسي والوطني، ووقف كل أشكال

الإبتزاز التي يتعرضون لها تحت شعار الحيادية، والإستجابة لمطالبهم المشروعة، وتعزيز شعورهم بالأمان الوظيفي، ورفض تحميلهم مسؤولية الأزمة المالية.

• وأخيراً، على المستوى الفلسطيني، يضحى المطلوب أولاً وقيل كل شيء توحيد جهود ومواقف كافة الهيئات الفلسطينية المعنية بقضية اللاجئين، وبإعتماد إستراتيجية وطنية مشتركة للدفاع عن الأونروا، ورفض أية محاولات لإيجاد بدائل عنها، تصفية لدورها ولحق العودة وجبر الأضرار، الذي يكفلهما
القرار 194 ■

آذار (مارس) 2026

مذكرة

حول واقع خدمات الأونروا في لبنان

1- السياق العام والتحديات القائمة

■ تواجه وكالة الغوث في المرحلة الراهنة واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً منذ تأسيسها عام 1949، حيث تتقاطع الضغوط المالية مع التحديات السياسية والأمنية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على قدرتها على الإستمرار في تقديم خدماتها الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس.

ومن أبرز ملامح هذه الأزمة التحديات المالية المتفاقمة التي دفعت إدارة الأونروا إلى اعتماد إجراءات تقشفية في إطار ما تسميه سياسة «التكيف مع الأزمة»، والتي تشمل تقليص في تقديماتها أثرت بشكل خاص على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة وبرامج الإغاثة الإجتماعية، وهي القطاعات التي يعتمد عليها ملايين اللاجئين الفلسطينيين في حياتهم اليومية؛ كما إرتبطت هذه الأزمة بتراجع مستوى التمويل الدولي المخصص للوكالة، حيث أوقفت أو خفّضت بعض الدول المانحة مساهماتها المالية، وفي كثير من الأحيان تحت تأثير إعتبارات وضغوط سياسية. ويشمل ذلك أيضاً محدودية المساهمات العربية وعدم إنتظام تسديد بعض الحصص المالية المقررة، رغم تواجدها مقارنة بالاحتياجات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين.

■ إلى جانب ذلك، تواجه الوكالة إستهدافاً مباشراً من قبل الإحتلال الإسرائيلي، يتجلى في تدمير غالبية منشآتها في قطاع غزة، وإستهداف موظفيها، إضافة إلى إغلاق عدد من مراكزها في القدس وفرض قيود على أنشطتها في الضفة الغربية؛ كما إتخذ الإحتلال الإسرائيلي في السنوات الأخيرة إجراءات وتشريعات تهدف إلى تقييد عمل الوكالة أو حتى حظره في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إطار مساعٍ أوسع لتقويض دورها ووظيفتها. وفي موازاة ذلك، تصاعدت

الحملات السياسية والإعلامية الممنهجة التي تستهدف الوكالة من خلال التشكيك بدورها وشيطنتها وإتهامها بالإرتباط بالإرهاب، وهو ما انعكس في محاولات متكررة للضغط على الدول المانحة بهدف تقليص مساهماتها في موازنات الوكالة.

ومع ذلك، ورغم هذه التحديات والضغوط المتزايدة، جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة إنعقادها في العام 2025، تفويض وكالة الأونروا بأغلبية ساحقة، حيث صوّتت 151 دولة لصالح تجديد ولايتها مقابل 10 دول معارضة و14 دولة إمتنعت عن التصويت، في مؤشر واضح على إستمرار الدعم الدولي لعمل الوكالة بولايتها المحددة ■

2- مرتكزات في الرؤية المقترحة

■ من أجل حماية دور الوكالة وتعزيز قدرتها على الإستمرار في أداء مهامها، تنطلق الرؤية المقترحة للتعامل مع التحديات التي تواجه وكالة الأونروا من مجموعة من المرتكزات، تتمثل بما يلي:

- التمسك بالتفويض الأممي للوكالة (القرار الأممي الرقم 302 - 1949) باعتباره يشكل إطاراً قانونياً وسياسياً يحفظ قضية اللاجئين الفلسطينيين على الأجندة الدولية، ويرتبط بشكل مباشر بالقرارات الأممية ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 194 الذي يكفل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض.

- رفض تحميل اللاجئين تبعات الأزمة المالية من خلال اللجوء الى تقليص الخدمات الأساسية أو دمج البرامج بطريقة تؤثر على نوعية الخدمات المقدمة، أو فرض ضغوط مالية إضافية على اللاجئين الذين يعتمدون بشكل أساسي على خدمات الوكالة.

- تأمين موازنة مالية مستدامة للوكالة من الأمم المتحدة لحمايتها من الإبتزاز السياسي والمالي ولضمان إستمرارية الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين،

والعمل على تطويرها وتحسين جودتها بما يتناسب مع تزايد الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية في مناطق عمليات الوكالة.

- تعزيز الشراكة المجتمعية عبر إشراك اللاجئين ومؤسساتهم المجتمعية في عملية المتابعة والتقييم، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويساعد في تحديد الأولويات الحقيقية للاحتياجات داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

- تعزيز التعاون مع الأطراف المعنية، ولا سيما الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يسهم في توفير مظلة وحماية سياسية ودبلوماسية أوسع لدعم عمل الوكالة والدفاع عن ولايتها في المحافل الدولية، ومواجهة حملات التشويه والتحريض التي تستهدفها، والعمل على إبراز دورها الإنساني والقانوني في خدمة اللاجئين الفلسطينيين ودعم حقهم بالعودة الى ديارهم وممتلكاتهم ■

3- الواقع المعيشي والإنساني الصعب

للاجئين الفلسطينيين في لبنان

- ارتفاع معدلات الفقر، حيث يعيش اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، ومعهم من نزح من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، مرحلة إنهيار شامل، حيث تتراوح نسبة الفقر بين 70% و80% وفق تقارير الأونروا الرسمية.

- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والخريجين نتيجة إغلاق أبواب التوظيف في الأونروا، إضافة إلى قيود قوانين العمل اللبنانية وحدود إستيعاب المؤسسات الأهلية.

- تراجع التغطية الصحية، حيث تواجه الخدمات الصحية تراجعاً في تقديماتها، مع عدم قدرة المرضى على تحمل الفروقات المتزايدة نتيجة ارتفاع فاتورة الإستشفاء.

- تدهور جودة التعليم بفعل ما يشهده المستوى التعليمي في مدارس الأونروا من تراجع بسبب غياب خطة إصلاحية شاملة، بالإضافة إلى إجراءات تقليصية ودمج مدارس أدت إلى إكتظاظ الفصول، حيث يصل عدد الطلاب أحياناً إلى

50 طالباً في الصف الواحد.

- تجميد وتقليص برامج الحماية الاجتماعية النقدية والإغاثية لفئات متعددة من الفلسطينيين، بما في ذلك حالات العسر الشديد، كبار السن، الأطفال، المرضى المزمنون، والنازحون الفلسطينيون من سوريا،.. بذريعة شح التمويل.

- تراجع صيانة البنى التحتية والإعمار بنتيجة توقف برنامج ترميم المنازل الآيلة للسقوط، وتراجع صيانة البنى التحتية، مع بطء في استكمال مشاريع إعادة إعمار مخيم نهر البارد ■

4- انعكاسات ومخاطر التقليلات

■ إن استمرار التقليلات في برامج خدمات الأونروا في لبنان يهدد معيشة واستقرار اللاجئين الفلسطينيين ويؤثر على جميع مناحي حياتهم، ما يترتب عليه تهديد الاستقرار الاجتماعي، حيث يزداد خطر الانفجار الاجتماعي داخل المخيمات نتيجة تدهور الظروف المعيشية، بالمؤشرات التالية:

- زيادة الفقر واليأس تدفع بعض اللاجئين إلى الهجرة غير الشرعية، ما يهدد حياتهم وأمنهم.

- فقدان الأمان الاجتماعي وانتهاك الكرامة وتقشي اليأس.

- زيادة هشاشة المخيمات في الأزمات الاقتصادية، حيث ضعف قدرة المخيمات والتجمعات الفلسطينية على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية يزد من تعرض اللاجئين لانهايار وضعهم المعيشي ■

5- توصيات

أ) على المستوى اللبناني

- تطوير أشكال التعاون والتنسيق بين الدولة اللبنانية، والمجتمع المحلي الفلسطيني بمختلف مكوناته ومنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ودوائرها، لتوفير شبكة أمان شاملة للاجئين، وتوحيد الجهد وآليات المتابعة، والضغط

لتوفير التمويل والدعم لتحسين خدمات الأونروا ومواجهة سياسات التصفية.

- إقرار الحقوق القانونية للاجئين من خلال العمل على تشريع القوانين اللبنانية التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، بما في ذلك حق العمل، وحق التملك لمكان السكن، وكافة الحقوق التي تعزز صمود اللاجئين ونضالهم من أجل حق العودة، في ظل تصاعد التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشونها والمخاطر التي تتهدد قضيتهم.

- تحسين ظروف المخيمات والبنى التحتية من خلال تخفيف الإجراءات الأمنية المفروضة على المخيمات وتسهيل دخول مواد البناء لاستكمال ترميم المنازل الآيلة للسقوط، معالجة شبكات الكهرباء والمياه، وتحسين ظروف المعيشة بما يعزز صمود اللاجئين ويحفظ كرامتهم ■

ب) على صعيد إدارة الأونروا

- التراجع عن سياسة التسليم بالضغط السياسية والمالية، وتحمل المسؤولية الكاملة في إيجاد حلول للأزمات المالية عبر وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته، وإنشاء صندوق تمويل دولي مستدام بقرار من الجمعية العامة، وتنويع مصادر التمويل لدعم الخدمات والمشاريع التنموية بعيداً عن الإبتزاز السياسي والمالي.

- إعداد خطة طوارئ إغاثية وتأمين تمويلها، وتنظيم حملات دولية مشابهة لـ«الكرامة لا تُقَدَّر بثمن» لتعويض فجوات التمويل.

- وقف دمج المدارس والصفوف ومعالجة الإكتظاظ، وسد الشواغر الوظيفية وتوفير الكادر التعليمي المطلوب وفق أعداد الطلاب وحماية الموظفين من الفصل التعسفي ووقف ترهيبهم بذريعة الحيادية .

- رفع سقوف التغطية الإستشفائية. وتوفير أدوية الأمراض المزمنة وإنشاء صندوق خاص لمرضى السرطان وغسيل الكلى.

- توسيع الحماية الاجتماعية والمساعدات بتحديث معايير الفقر وتوسيع شبكة

المستفيدين وإعادة المساعدات النقدية دون تأخير + تحسين الشفافية في التوظيف والخدمات وتفعيل الرقابة.

- إكمال مشاريع البنى التحتية والإعمار بإعادة إطلاق برامج صيانة وترميم المنازل في المخيمات والتجمعات، وترميم مدارس مخيم عين الحلوة، وإستكمال إعمار مخيم نهر البارد.

- تفعيل مشاركة المجتمع المحلي في صياغة الخطط والإستراتيجيات والسياسات، وتحديد الإحتياجات والأولويات لضمان استجابة فعالة للظروف الإنسانية ■

6- الدور الفلسطيني المطلوب

■ إن التحديات المتصاعدة التي تواجه وكالة الغوث، وما يرافقها من أزمات مالية وإنعكاسات مباشرة على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، تستدعي ما يلي:

1- بناء إستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة وتشكيل لجنة وطنية فلسطينية موحدة تضم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، دائرة شؤون اللاجئين، وزارة الخارجية، والمجلس الوطني، لإعداد برنامج وطني شامل لمواجهة الإستهداف الذي تتعرض له الوكالة، وتتولى اللجنة تحركاً سياسياً ودبلوماسياً منظماً نحو المجتمع الدولي والدول الصديقة، وتنسق مع الدول المضيفة لحشد التمويل وضمان إستمرار الوكالة، وإفشال مشاريع ومحاولات تقويضها.

2- دعم وتفعيل التحرك الجماهيري والشعبي وتعزيز المشاركة الفلسطينية في مختلف أماكن التواجد لإبراز معاناة اللاجئين وإحتياجاتهم، وتحشيد الطاقات الفلسطينية عبر الأطر الوطنية، الإتحادات الشعبية، المؤسسات، واللجان الشعبية، لتعزيز الرقابة على سياسات الوكالة وبرامجها في التعليم والصحة والإغاثة وحماية الأمن الوظيفي للعاملين في الوكالة.

3- إستثمار التحركات التضامنية العالمية وإدراج قضية حماية الأونروا ضمن أجندة الحركات التضامنية في العواصم العالمية، وممارسة الضغط على

الحكومات لتوفير تمويل مستدام للوكالة، ومنع الرضوخ للضغط الإسرائيلي والأمريكية الهادفة لتقويض دورها، وتفعيل الطاقات الإعلامية والثقافية والحقوقية لمواجهة حملات التشويه الممنهجة ضد الأونروا وكشف التضليل، وتسليط الضوء على معاناة اللاجئين وتمسكهم بالوكالة كشاهد دولي على حق العودة، حتى تنفيذ القرار الدولي 194.

4- حماية الأونروا كركيزة للصمود الفلسطيني، والتأكيد على أن الحفاظ على الأونروا هو واجب سياسي وإنساني وقانوني، كونها مؤسسة أممية تشكل ركيزة أساسية من ركائز صمود الفلسطينيين وحماية حق العودة.

5- إطلاق حوار فاعل بين كافة المكونات الفلسطينية في لبنان، وعقد مؤتمر وطني وشعبي فلسطيني موحد، لصياغة رؤية واستراتيجية عمل مشتركة، وتشكيل لجان متابعة متخصصة لتنظيم الجهود، وتحديد الأولويات، وتوحيد التحرك، واستثمار كل الطاقات لمواجهة التحديات الراهنة ومخططات تصفية الوكالة وحق العودة والتركيز على الدفاع عن حقوق اللاجئين ومصالحهم، وتأمين الحياة الكريمة لهم، وتعزيز صمودهم لمواجهة مشاريع التهجير والتوطين ■

دائرة شئون اللاجئين
في الجبهة الديمقراطية

2025/12/10

الفصل السادس

الأونروا ومسألة التمويل المستدام

■ مقدمة

- 1- الأساس القانوني لوظيفة الأونروا
 - 2- التمويل الطوعي كأداة إبتزاز سياسي ومالي
 - 3- الإستهداف الأميركي - الإسرائيلي للأونروا
 - 4- الأهداف من الإبتزاز السياسي والمالي، وآثاره على الحقوق الإنسانية
 - 5- إدارة الأونروا وسياسة التكيف مع الأزمة وضغوطها
 - 6- سلطة الجمعية العامة في إصلاح تمويل الأونروا
 - 7- الدور الفلسطيني والعربي المطلوب
- ملحق: جدول تمويل الأونروا - 2025

مقدمة

■ تُعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) إحدى أبرز مؤسسات الأمم المتحدة التي تجسد إلتزام المجتمع الدولي حيال ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم في فلسطين إثر حرب 1948، وما تلاها من أحداث نزوح جماعي قسري. ومنذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 302 - 1949، إعتمدت الوكالة على التمويل الطوعي من الدول والمنظمات، الذي يشكل نحو 94,9% من إجمالي مواردها، بينما لا تتجاوز المساهمات من الميزانية العادية للأمم المتحدة 3,8%، تخصص أساساً لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين، فيما يأتي الباقي من الشراكات الخاصة والمنظمات الأخرى.

ويعكس هذا الهيكل المالي إعتماً كاملاً على الإرادة الطوعية للدول المانحة، ما يجعل الأونروا عُرضة لتقلبات الموقف السياسي بانعكاسه على القرار المالي، ويحول دون ضمان إستقرار الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الغذائية، التي يعتمد عليها ملايين اللاجئين الفلسطينيين. ومع كل أزمة تمويل، يواجه اللاجئون مخاطر إنقطاع الخدمات، أو تقليصها.

■ لا يقتصر دور الأونروا على الجوانب الإغاثية فحسب، بل يمتد إلى الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وصون الذاكرة الجماعية للاجئين، من خلال برامج التعليم والتوعية التي تتيح للأجيال الجديدة فهم تاريخ قضيتهم وحقوقهم الوطنية، بما في ذلك حق العودة والتعويض المنصوص عليهما في القرار 194.

هذا البعد السياسي والحقوقى يجعل الوكالة مستهدفة من تل أبيب وواشنطن في سعيها الدائب لتقويض مهمتها، وتحويل التمويل الطوعي إلى أداة ضغط لتوجيه سياسة وكالة الغوث، بما يتوافق مع أجندة تصفية قضية اللاجئين، ويضعهم في دائرة الخطر المباشر على ظروفهم المعيشية وحقوقهم الإنسانية الأساسية، كما يهدد دور الأونروا كمرجعية دولية معنية بحماية هذه الحقوق. ومن هنا، تصبح الحاجة إلى تمويل مستدام وثابت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ضمن مقاربة متكاملة، قانونية ودبلوماسية وسياسية ■

(1)

الأساس القانوني لوظيفة الأونروا كإلتزام دولي مستمر

■ أنشئت الأونروا كهيئة تابعة للأمم المتحدة، ما يمنحها شرعية دولية مستمدة مباشرة من إرادة الدول الأعضاء. وقد أكدت الجمعية العامة في قراراتها المتكررة أن استمرار عمل الوكالة يظل مرتبطاً بعدم التوصل إلى الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كما ورد في قرار الجمعية العامة الرقم 194.

ويكسب هذا الارتباط الأونروا صفة الإستمرارية كأداة دولية قائمة، ويمنح خدماتها ودورها ووجودها طابعاً مستمراً، ما يستدعي توفير تمويل مستقر يتناسب مع طبيعة مهامها وضرورات حماية اللاجئين. فالأونروا لا تُعد مؤسسة خدمتية فحسب، بل تمثل ركيزة سياسية وإنسانية تسهم في إبراز قضية اللاجئين وحقوقهم في العودة، وصون الهوية الفلسطينية، والحفاظ على الذاكرة والرواية الوطنية المرتبطة بالنكبة والتهجير، الخ..

■ وفي ظل غياب حل سياسي عادل، تصبح الأونروا الأداة الدولية الرئيسية لضمان الحد الأدنى من هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين، ما يضيف على عملها طابعاً إلزامياً من حيث المسؤولية الدولية؛ كما أن استمرار عمل الأونروا يعكس مبدأ عدم سقوط الحقوق بالتقادم، حيث أن بقاء الوكالة وتقديمها الخدمات يشكلان تأكيداً مستمراً على أن قضية اللاجئين لا زالت بلا حل، وأن المجتمع الدولي لا يزال معنياً بتحمل مسؤولياته تجاهها.

وفي هذا السياق، فإن أي محاولة لتقويض دور الوكالة، أو إضعافها مالياً، أو سياسياً تمثل، في جوهرها، مساساً بهذه الإلتزامات، ومحاولة للإلتفاف على الحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية. ومن هذا المنطلق، تنتظر إسرائيل بتوجس إلى دور وكالة الغوث، لما تمثله من شاهد دولي حي على قضية اللاجئين وحقوقهم غير القابلة للتصرف، وإسهامها في حفظ الذاكرة الوطنية الفلسطينية ■

مبدأ إستمرارية المرافق الدولية

■ تقدم الأونروا خدمات أساسية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، وهي

خدمات ترتقي إلى مستوى المرافق العامة الدولية، التي يعتبر ضمان إستمرارها في عملها، مسؤولية ملزمة للمجتمع الدولي بموجب القانون الدولي والإتفاقيات الإنسانية؛ وبالتالي فإن أي توقف جزئي أو كلي لتقديمات وكالة الغوث، له أثر مباشر على الأوضاع المعيشية لملايين اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم وكرامتهم، بما يتعارض مع الإلتزامات الدولية المنصوص عليها في المواثيق الدولية والإعلانات الإنسانية.

غير أن الإعتماد الكلي للأونروا على التمويل الطوعي بتقلباته، يجعلها عرضة لتغييرات مفاجئة في الموارد، ما يضع الخدمات الأساسية في خطر دائم. ومن هنا، يفرض القانون الدولي على المجتمع الدولي توفير تمويل مستدام ومضمون يضمن إستمرار الخدمات، ويؤكد إلتزام الدول بمسؤولياتها تجاه حماية الحقوق الأساسية للفئات المستفيدة، ويعزز إستقلالية الوكالة عن أي ضغوط سياسية أو مالية تهدد عملها وفعاليتها.

وبالتالي، يشكل تمويل الأونروا المستدام واجباً قانونياً على الدول الأعضاء، كما يُعتبر ركيزة أساسية لضمان تنفيذ الإلتزامات الإنسانية الدولية، وحماية اللاجئين من أي تهديد محتمل نتيجة للضغوط السياسية أو المالية على الوكالة؛ كما يعكس إستقرار التمويل إلتزام المجتمع الدولي بمبدأ العدالة الدولية، ويؤكد أن حماية حقوق اللاجئين ليست خياراً سياسياً، بل واجباً قانونياً وأخلاقياً ■

الإلتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

■ ترتبط خدمات الأونروا ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التعليم، والصحة، والعيش الكريم. فقد نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتان 13 و14 من العهد الدولي، على الحق في التعليم؛ فيما كرست المادة 11 الحق في مستوى معيشي لائق يشمل الغذاء والكساء والسكن. وبالتالي، تشكل الأونروا الجهة الأساسية المكلفة دولياً بضمان الحد الأدنى من هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين، في ظل غياب حل سياسي عادل ودائم لقضيتهم، ما يجعل

تمويلها جزءاً لا يتجزأ من منظومة الإلتزامات الدولية، ويفرض على المجتمع الدولي مسؤولية توفير الموارد اللازمة بشكل مستدام.

■ من جهة أخرى، لا يقتصر دور الأونروا على تقديم خدمات إنسانية، بل يتجاوز ذلك ليشكل آلية تنفيذية للإلتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، حيث تترجم برامجها التعليمية والصحية والإغاثية هذه الحقوق إلى واقع ملموس. وفي هذا السياق، فإن أي تقليص أو تعطيل لتمويل الوكالة لا يُعد مجرد خلل مالي، بل يمثل إنتهاكاً فعلياً للحقوق الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وإخلاقاً بالتزامات المجتمع الدولي المنبثقة عن هذه المواثيق الدولية؛ كما أن مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في المادة 2 من العهد الدولي، يفرض ضمان تمتع اللاجئين الفلسطينيين بحقوقهم دون إخضاعها للإعتبارات السياسية أو المالية. وعليه، فإن ربط تمويل الأونروا بشروط سياسية، أو إستخدامه كأداة ضغط، يتعارض مع جوهر هذه الإلتزامات. ومن هنا، فإن إستدامة تمويل الأونروا لا تمثل خياراً طوعياً، بل تشكل واجباً قانونياً وأخلاقياً يقع على عاتق المجتمع الدولي ■

(2)

التمويل الطوعي كأداة إبتزاز سياسي ومالي

■ أظهرت التجربة والسياسات المتبعة من الدول المانحة خلال السنوات الأخيرة خصوصاً، وبشكل متكرر، أن إعتداد الأونروا على التمويل الطوعي من بعض الدول، لم يعد مسألة تقنية أو إدارية، بل تحوّل إلى أداة ضغط سياسي ومالي تُستخدم للتأثير على سياسات الوكالة وولايتها. وقد تجلّى ذلك بوضوح من خلال سلسلة من الأزمات المالية الحادة، أبرزها:

• **أزمة عام 2015** (أزمة تأجيل العام الدراسي): نجمت عن عجز مالي حاد بلغ نحو 100 مليون دولار في ميزانية البرامج الأساسية، ما دفع المفوض العام إلى الإعلان لأول مرة عن إحتمال تأجيل العام الدراسي لما يقارب نصف مليون طالب فلسطيني، في سابقة خطيرة تعكس هشاشة نموذج التمويل.

• **أزمة عام 2018** (الأزمة الأكبر تاريخياً): شكلت هذه الأزمة نقطة تحول مفصلية، حيث قررت إدارة الرئيس ترامب قطع التمويل بالكامل عن الأونروا، رغم أن واشنطن كانت أكبر مانح لها، إذ كانت تقدم نحو 360 مليون دولار سنوياً، أي ما يقارب 40% من ميزانيتها. وقد أدى ذلك إلى أزمة مالية غير مسبقة هددت استمرار الخدمات الأساسية، ولم تتمكن الوكالة من تجاوزها إلا بصعوبة من خلال حملة «الكرامة لا تُقَدَّر بثمن» وتدخلات طارئة من بعض الدول، لا سيما دول الخليج والإتحاد الأوروبي.

• **أزمة كانون الثاني/يناير 2024** (أزمة تعليق التمويل الجماعي): تُعد من أخطر الأزمات من حيث سرعتها وتأثيرها، إذ أدت إتهامات ومزاعم إسرائيلية لعدد من موظفي الأونروا إلى قيام 16 دولة مانحة رئيسية، من بينها الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا، بتعليق تمويلها بشكل فوري. وقد ترتب على ذلك فقدان الوكالة ما يقارب 450 مليون دولار من ميزانيتها المتوقعة لعامي 2024 و2025.

ورغم استئناف معظم الدول تمويلها لاحقاً، وإن كان بمستويات أقل من السابق، فإن استمرار تعليق التمويل الأمريكي حتى عام 2025 كشف بوضوح مدى هشاشة الاعتماد على التمويل الطوعي، وقابليته للتسييس والتأثر بالتقلبات السياسية. وتؤكد هذه الأزمات مجتمعة أن التمويل الطوعي لم يعد مجرد آلية دعم، بل تحوّل إلى وسيلة إبتزاز سياسي ومالي تؤثر بشكل مباشر على استمرار خدمات الأونروا، وتخضع عملها لاعتبارات سياسية متغيرة، تتعارض مع مبدأ إستقلالية المنظمات الدولية ■

(3)

الإستهداف الإسرائيلي - الأمريكي للأونروا

■ على الرغم من صعوبة النيل من وكالة الغوث بإلغاء قرار تأسيسها، أي القرار الأممي الرقم 302، نظراً لثقة المجتمع الدولي بها وخصوصاً الجمعية العامة للأمم المتحدة، لجأت إسرائيل، بدعم مباشر من الولايات المتحدة، إلى إستراتيجية ممنهجة لإفراغ الأونروا من داخلها. بدأت هذه الإستراتيجية قبل عهد

الرئيس ترامب الأول- 2021/2017 من خلال إستهداف المفوض العام السابق، بيبير كرينبول، ثم توسعت لتشمل المنشآت المدرسية والمراكز التعليمية، وخصوصاً المناهج التي تهدف إلى تكوين جيل واعٍ بواقع الصراع وحقوقه الوطنية، في إطار الإبتزاز السياسي والمالي المستمر الذي تمارسه الولايات المتحدة وإسرائيل لتقويض الأونروا وإضعاف دورها في حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

وفي موازاة ذلك، مارست إسرائيل ضغوطاً وحرباً مستمرة ضد الوكالة، شملت الإستهداف المباشر للمرافق والمؤسسات، بما في ذلك تدمير غالبية منشآتها في قطاع غزة، واستهداف موظفيها، إضافة إلى إغلاق عدد من مراكزها في القدس وفرض قيود على أنشطتها في الضفة الغربية. كما سنّ الكنيست الإسرائيلي في السنوات الأخيرة مجموعة من الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تهدف إلى تقييد عمل الأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس المحتلة، من خلال وقف تزويد مراكزها بالمياه والكهرباء، في خطوة تمهيدية لمصادرة ممتلكات الوكالة وإنهاء وجودها.

■ وفي هذا السياق، صعد الإحتلال الإسرائيلي من إجراءاته الميدانية، وكان أبرزها إقتحام مقر الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس، ومصادرة ممتلكاته، وإنزال علم الأمم المتحدة ورفع علم الإحتلال فوقه، في إنتهاك صارخ للحصانة الدولية التي تتمتع بها مقار الأمم المتحدة، إلى جانب الهجمة الممنهجة على موظفي الوكالة ومؤسساتها في قطاع غزة واتهامها بمساندة الإرهاب.

وفي الوقت نفسه، تصاعدت الحملات الإعلامية والسياسية الممنهجة ضد الأونروا، والتي سعت إلى التشكيك في مصداقيتها وشيطنتها واتهامها بالإرتباط بالإرهاب. ويأتي في هذا السياق نشاط منظمة UN Watch، ومقرها جنيف، والمعروفة بانحيازها السياسي لإسرائيل وتشغيلها من قبل اللوبي الصهيوني، والتي أصدرت في كانون الأول/ديسمبر 2024 تقريراً بعنوان «تحالف الأونروا والإرهابيين»، إحتوى على سلسلة من المزاعم والأكاذيب تجاه الأونروا وموظفيها. وقامت إسرائيل بتعميم هذا التقرير على عدد واسع من الدول، في

محاولة لتقويض صورة الوكالة والضغط على الدول المانحة لقطع التمويل عن الوكالة.

ومع ذلك، لم تتمكن إسرائيل أو المنظمة من تقديم أي دليل يثبت صحة هذه المزاعم، ونفت لجنة التحقيق المستقلة، التي قادتها وزيرة الخارجية الفرنسية السابقة كاترين كولونا بتكليف من الأمم المتحدة، صحة هذه الاتهامات، مؤكدة أن إسرائيل لم تقدم أي أدلة تدعم مزاعمها ضد الوكالة وموظفيها ■

مجلس الأمن يحذر من أي محاولات لتفكيك أو تقليص عمليات الأونروا وتقويضها

■ أكد أعضاء مجلس الأمن الدولي في بيان صدر في 2024/10/30، على الدور الحيوي الذي تلعبه الأونروا في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين من خلال برامج التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية الأساسية والمساعدات الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة ومناطق الشتات.

وشدد أعضاء مجلس الأمن على أن الأونروا تظل العمود الفقري لجميع الاستجابات الإنسانية في غزة، وأنه لا يمكن لأي منظمة أن تحل محل أو تستبدل قدرة الأونروا وتقويضها لخدمة اللاجئين الفلسطينيين والمدينين الذين هم في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية منقذة للحياة.

وحذر أعضاء مجلس الأمن بشدة من أي محاولات لتفكيك أو تقليص عمليات الأونروا وتقويضها، مدركين أن أي إنقطاع أو تعليق لعملها من شأنه أن يخلف عواقب إنسانية وخيمة على ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة، فضلا عن الآثار المترتبة على المنطقة.

وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء التشريع الذي تبناه الكنيست الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، حثوا الحكومة الإسرائيلية على الإمتثال لالتزاماتها الدولية واحترام إمتيازات وحصانات الأونروا والوفاء بمسؤولياتها في السماح بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بجميع أشكالها إلى قطاع غزة، وفي جميع أنحاء، بصورة كاملة وسريعة وأمنة بدون عوائق، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية التي

يحتاج إليها السكان المدنيون بشدة.

وطالبوا جميع الأطراف بتمكين الأونروا من تنفيذ ولايتها، كما إعتدتها الجمعية العامة، في جميع مناطق عملياتها، مع الإحترام الكامل للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والإستقلال، واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية مرافق الأمم المتحدة والمرافق الإنسانية. وأكدوا على أهمية ضمان إستمرار الخدمات الحيوية التي تقدمها الأونروا، وأقروا بجهود الدول الأعضاء لتعزيز دعمها للأونروا ■

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

■ أصدرت محكمة العدل الدولية - 2025/10/22 رأياً إستشارياً بناءً على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في ظل تصاعد الحملات السياسية والإعلامية التي إستهدفت وكالة الأونروا وشككت في حيادها ووظيفتها. وقد جاء هذا الطلب بهدف حسم الجدل القانوني القائم، وتحديد المسؤوليات الواقعة على إسرائيل بصفتها قوة إحتلال، فضلاً عن تزويد الجمعية العامة والدول الأعضاء بأساس قانوني واضح يساعدها في اتخاذ قرارات تتعلق بتمويل الأونروا، وتعزيز إستمرار عملها، ومواجهة الضغوط السياسية التي تؤثر على ولايتها. وقد شكّل مضمون الرأي الإستشاري الصادر عن المحكمة محطة قانونية وإنسانية بارزة لصالح قضية اللاجئين الفلسطينيين، ورداً حاسماً على محاولات الإحتلال الإسرائيلي تقويض دور الأونروا والتشكيك في شرعيتها، أشارت المحكمة في رأيها إلى جملة من المبادئ الأساسية، أبرزها:

- التأكيد على الشرعية الدولية الكاملة لوكالة الأونروا ودورها الإنساني في خدمة اللاجئين الفلسطينيين في مختلف أماكن وجودهم + عدم وجود أي أدلة تثبت إنتهاك الوكالة لمبدأ الحياد، أو ممارستها أي شكل من أشكال التمييز في توزيع المساعدات + الإقرار بعدم تقديم إسرائيل أي أدلة تثبت مزاعمها بشأن إنتماء عدد من موظفي الأونروا إلى جهات سياسية أو عسكرية.
- التأكيد على عدم إمكانية إستبدال الأونروا في الظروف الراهنة بأي منظمة

دولية أخرى للقيام بمهامها + تحميل إسرائيل، بصفتها قوة إحتلال، المسؤولية القانونية عن ضمان تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الإمدادات الحيوية اللازمة لبقائهم + التأكيد على أن إستخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب محظور بموجب القانون الدولي، بما يرتب مسؤولية قانونية مباشرة على الإحتلال عن الكارثة الإنسانية في قطاع غزة.

ويكتسب هذا الرأي، الصادر عن أعلى هيئة قضائية دولية، أهمية قانونية وأخلاقية كبيرة، إذ يعيد التأكيد على مسؤولية إسرائيل كقوة إحتلال عن الأوضاع الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، ويدحض بشكل قاطع الرواية التي سعت إلى تجريم الأونروا ونزع شرعيتها، مؤكّدًا في المقابل ضرورة إستمرار عملها كركيزة إنسانية أساسية لما يزيد عن ستة ملايين لاجيء فلسطيني ■

تساوق مع الضغوط والمزاعم الإسرائيلية

■ رغم هذا التأكيد القضائي الواضح الصادر عن محكمة العدل الدولية، والمواقف الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمفوض العام للأونروا، إستمرت بعض الدول المانحة في تبني مزاعم وتقارير سياسية وإعلامية تحريضية، من بينها ما صدر عن منظمة UN Watch، وتعاملت معها كحقائق مثبتة دون إجراء تحقيق مستقل أو التحقق من مصداقيتها. ويعكس ذلك مدى تأثير بعض السياسات التمويلية بحملات التحريض، حتى في غياب الأدلة، الأمر الذي أدى إلى استخدام هذه المزاعم كوسيلة ضغط على الأونروا، من خلال تقليص التمويل أو ربطه بشروط سياسية.

وتتقاطع هذه الممارسات مع إتجاهات لدى بعض الدول الغربية لتحويل التمويل الطوعي إلى أداة تأثير وضغط سياسي مباشر على عمل الوكالة، بما يمس ولايتها ويقوّض إستقلاليتها، في تعارض واضح مع مبادئ القانون الدولي التي تحكم عمل المنظمات الدولية، ومع الإلتزامات القانونية والإنسانية والأخلاقية للمجتمع الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وتجلى هذا التساوق في إعلان 19 دولة في بداية العام 2024 تعليق تمويل

الأونروا، إستناداً إلى مزاعم أمنية دون انتظار نتائج التحقيقات، وإقدام بعضها على نقل الدعم المالي لمنظمات دولية أخرى، في محاولة لتكريس منظمات بديلة عن الأونروا بما يتماشى مع المخططات الإسرائيلية لتفكيك الوكالة واستبدالها بمنظمات تقدم الخدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين بدلاً عنها.

ورغم أن معظم الدول عادت لاحقاً لاستئناف التمويل نتيجة الإحراج بعد إنكشاف زيف المزاعم والأكاذيب والإتهامات الإسرائيلية ضد وكالة الأونروا، إلا أن ذلك يؤكد هشاشة الإعتماد على التمويل الطوعي وإحتمال تكرار مثل هذه الإجراءات في المستقبل ■

(4)

الأهداف من الإبتزاز السياسي والمالي،

وآثاره على الحقوق الإنسانية

■ إن الإبتزاز السياسي والمالي الممارس ضد وكالة الأونروا لا يقتصر على مجرد التحكم في ميزانياتها أو المساهمات المالية، بل يمتد إلى أهداف إستراتيجية أوسع تتعلق بتفكيك الوكالة وتقويض دورها، بهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ومحورها المتمثل بحق العودة إلى الديار والممتلكات الذي يكفله القرار الرقم 194؛ فاستهداف التمويل وفرض الشروط السياسية يُستخدم كوسيلة لإضعاف إستقلالية الأونروا، وتقليص تأثيرها الإنساني والسياسي، بما يمهد الطريق لإعادة تعريف مكانة اللاجئين الفلسطينيين، وتقليص عدد المستفيدين من خدمات الوكالة، وتفكيك هيكلها الإداري والوظيفي.

وتأتي هذه الإستراتيجية في سياق الضغط على المجتمع الدولي، لتحجيم الدعم للأونروا، وتقويض قدرتها على حماية حقوق اللاجئين، بما في ذلك الحق في التعليم والصحة والعيش الكريم. وعليه، يُظهر هذا الإبتزاز السياسي والمالي أن التحدي الذي تواجهه الوكالة ليس مجرد أزمة تمويل عابرة، بل جزء من محاولات ممنهجة لتقويض المرجعية الدولية للأونروا، كونها إحدى الركائز الرئيسية للإعتراف الدولي بحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

■ وقد جاء القرار الذي اتخذته الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في بداية عام 2025 بتجميد المساعدات الخارجية ووقف التمويل مؤقتاً عن عدد من المنظمات الدولية والأممية، حيث أعلن الإنسحاب من 66 منظمة وكياناً (35 منظمة غير تابعة للأمم المتحدة و31 منظمة تابعة لها)، مبرراً ذلك بتعارضها مع المصالح الوطنية الأمريكية؛ كما شمل القرار تعليق المساهمات التمويلية لمدة 90 يوماً، بهدف إعادة تقييم أهداف هذه المنظمات وبرامجها ومدى توافقها مع التوجهات والسياسات الأمريكية.

وتكشف هذه الخطوة بوضوح عن ظاهرة تسييس التمويل الدولي، حيث لا تُدار الموارد المالية وفق إعتبارات تنموية أو إنسانية بحتة، بل تُوظف كأداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي وإعادة تشكيل الأولويات الدولية. وعليه، فإن الأزمات المالية التي تواجهها المنظمات الدولية لا يمكن فهمها بمعزل عن السياقات السياسية، بل تُعد في كثير من الأحيان انعكاساً مباشراً لتحولات موازين القوى والقرارات السيادية للدول المانحة.

■ وفي هذا الإطار، طالت هذه الإجراءات الأونروا، حيث أدى وقف التمويل الأمريكي - الذي كان يشكّل ما يقارب 40% من ميزانيتها - إلى تعميق أزمتها المالية وخلق فجوة تمويلية حادة، ما يبرز بجلاء كيف يمكن للقرارات السياسية أن تُنتج أزمات مالية ذات آثار إنسانية واسعة النطاق.

وفي سياق متصل، إنما من موقع معاكس، جاءت مبادرة «الأمم المتحدة 80» - مارس/آذار 2025، بهدف تعزيز فاعلية المنظمة الدولية واستجابتها للتحديات المعاصرة، لا سيما في ظل أزمة التمويل التي تواجه عدداً من وكالاتها عقب تقليص الدعم الأمريكي للبرامج الإنسانية■

تقييم الأونروا

■ وفي هذا الإطار، كلف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الخبير البريطاني إيان مارتن بإجراء تقييم استراتيجي شامل لعمل وكالة الأونروا، بهدف تحسين آليات تقديم خدماتها في ظل الظروف الراهنة، ومراجعة مدى فاعليتها

في تنفيذ تفويضها الأممي، في ظل القيود السياسية والمالية والأمنية التي تواجهها، وصولاً إلى تقديم توصيات وخيارات عملية أمام الدول الأعضاء. وقد طرح مارتن، ضمن هذا التقييم، أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل الوكالة، لم تأتِ بصيغة حلول مباشرة، بقدر ما عكست مسارات بديلة، وهي:

● **الجمود واستمرار الوضع القائم (الإنهيار المحتمل):** إبقاء الأوضاع دون تدخل فعال، بما قد يؤدي إلى إنهيار تدريجي أو فوضوي للأونروا نتيجة العجز المالي والضغط السياسي.

● **تقليص الخدمات:** خفض نطاق خدمات الأونروا ونقل بعض مهامها إلى جهات أخرى، سواء وكالات أممية أو منظمات، بما يفضي إلى تفكيك تدريجي لدورها وتحويلها إلى جهة محدودة التأثير.

● **تدويل المسؤولية:** توزيع مهام الأونروا على عدة دول مانحة ووكالات دولية، ما يعني عملياً إضعاف مركزيتها وتحويلها إلى جزء من منظومة أوسع.

● **الإبقاء على الدور الحقوقي مع نقل الخدمات تدريجياً:** إبقاء الأونروا بوصفها وصياً على حقوق اللاجئين وإنشاء مكتب ومجلس تنفيذي لدعم المفوض العام، مع نقل تدريجي للخدمات إلى جهات أخرى، يحولها فعلياً إلى كيان رمزي أو تنسيقي.

■ تتقاطع هذه السيناريوهات الأربع عند نقطة جوهرية تتمثل في أنها لا تتجه نحو تعزيز دور الأونروا، بل نحو تقليصه أو إعادة تشكيله بمستويات متفاوتة. ولذلك، تنتظر العديد من المرجعيات القانونية والسياسية إلى هذه المسارات بوصفها خطوات محتملة نحو إضعاف الوكالة أو تفكيكها تدريجياً، وتحويلها من مؤسسة خدمات شاملة إلى كيان تنسيقي محدود.

وفي هذا السياق، تثير هذه المقاربات تساؤلات حول مدى إستقلالية القرار الأممي، لا سيما في ظل ما يبدو أنه تساق من قبل الأمين العام غوتيريش مع الضغوط الأمريكية. فبدلاً من الدفع نحو تحصين الوكالة وتعزيز قدرتها على

مواجهة أزمتها المالية، جاءت نتائج وتوصيات التقييم الإستراتيجي في سياق يتقاطع مع توجهات تقليص التمويل، وبمخرجات تميل إلى إعادة هيكلة الأونروا، أو تقليص دورها. ويعكس ذلك نمطاً من التكيف المؤسسي مع أولويات وشروط وسياسات الدول المانحة الكبرى، ما يطرح تساؤلات جدية حول قدرة الأمم المتحدة على الحفاظ على حيادها واستقلالها، في ظل إختلال موازين التمويل وتزايد تأثير الإعتبارات السياسية على قراراتها ■

الضغط لإعادة تعريف اللاجئي الفلسطيني

■ تعتمد الأونروا تعريفاً للاجئين الفلسطينيين بأنهم الأشخاص الذين كانت فلسطين هي مكان إقامتهم الطبيعي خلال الفترة الممتدة بين شهري 6/1946 و 5/1948، والذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم نتيجة حرب 1948؛ كما يمتد هذا التعريف ليشمل أبناء لاجئي فلسطين الأصليين وذريتهم، باعتبارهم مؤهلين أيضاً للتسجيل لدى الأونروا والاستفادة من خدماتها. ولا يستثني هذا التعريف اللاجئين الحاصلين على جنسية أخرى.

ورغم وضوح هذا التعريف، وإستناذه إلى وثائق وسجلات رسمية معتمدة لدى الأونروا، يرفض الإحتلال الإسرائيلي الإقرار بأرقام الأونروا، ويدعي أن غالبية مجمل لاجئي فلسطين الأحياء اليوم لا يتجاوز عددهم 200 ألف لاجيء فلسطيني، مستنداً لتعريف اللاجئي الوارد في «ميثاق اللاجئين» - 1951، الذي يحرم نسل اللاجئي من مكانته القانونية، ويجرده من حقه بتوريث وضعه القانوني وحقوقه لذريته.

إلا أن هذه المزاعم الإسرائيلية تتجاهل أن إتفاقية عام 1951 نفسها إستثنت اللاجئين الفلسطينيين من نطاق تطبيقها، بموجب الفقرة د/1 التي تنص على عدم سريانها على الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين - UNHCR، وهو ما ينطبق مباشرة على ولاية الأونروا.

■ وفي السياق ذاته، وضمن مساعٍ إسرائيلية - أمريكية متطابقة لتصفية قضية

اللاجئين وحقهم في العودة، برزت خلال السنوات الأخيرة محاولات سياسية متعددة لإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، لا سيما خلال إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي طرح مشروعه المسمى «صفقة القرن» وهو يقوم على نفس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وأخرج ترامب قضية اللاجئين من خطته للتسوية، منطلقاً من دعوته إلى إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، بحيث يقتصر على مواليد فلسطين ما قبل 15/5/1948، أما الآخرون، فيدرجون في صيغة بديلة، منها، على سبيل المثال، إحالة قضيتهم إلى المفوضية العليا للاجئين في العالم - UNHCR، أي نزع هويتهم الوطنية الفلسطينية، وإسقاط حقهم في العودة، لصالح البحث عن حلول توطينية لهم.

وبناءً على مشروع ترامب لتعريف اللاجئ، يتناقص عدد اللاجئين الفلسطينيين تناقصاً كبيراً، إذ ينحدر من 6 ملايين إلى عشرات الآلاف فقط، وهذا يعني بالمقابل، أن الأمم المتحدة لم تعد بحاجة إلى الأونروا، ولم تعد هذه المنظمة بحاجة إلى موازنتها المرصودة بالملايين. ويكشف ذلك أن طرح ومسعى إعادة تعريف اللاجئ يهدف بشكل واضح إلى إضعاف الوكالة والتشكيك بضرورتها وتقويض ولايتها.

■ وبالتالي يتضح، أن استهداف الأونروا يتم عبر مسارات متعددة، منها السعي إلى حلها بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذا مسار معقد جداً، وخيار يصطدم بمعارضة شديدة من الدول الأعضاء، وإما بالعمل مع المانحين على إعادة تعريف اللاجئ، بما يقلص دورها إلى حد نفي ضرورة وجودها، وإما من خلال تجفيف مصادر تمويلها، لتعطيل برامجها وشل أجهزتها، وتحويلها إلى جثة هامدة، تنفي نفسها بنفسها.

وعليه، فإن حق العودة يشكل جوهر القضية، غير أن مصير وكالة الغوث، يمثل المدخل العملي للمساس بهذا الحق. ومن هنا، فإن معركة الدفاع عن حق العودة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدفاع عن الأونروا، بوصفها إحدى الركائز القانونية والسياسية التي يستند إليها هذا الحق، كما أكدته قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار 194، إلى جانب ما تمثله من إطار مرجعي

مؤسسي يحفظ صفة اللاجئي وحقوقه القانونية والتاريخية■

تفكيك الوكالة كهيئة مستقلة

■ يهدف تخفيض التمويل أو ربطه بشروط سياسية إلى تقويض الإستقلالية المالية لوكالة الغوث، مما يضعف قدرتها على العمل كجهة دولية محايدة وموثوقة. هذا المسار يمهد الطريق لنقل مسؤولياتها إلى أطراف أخرى، ويترك ملايين اللاجئين الفلسطينيين بلا جهة دولية تضمن حقوقهم الأساسية في التعليم والصحة والإغاثة. كما يفقد اللاجئون مرجعيتهم الدولية في الدفاع عن حقهم في العودة، ويقلل من قدرة الوكالة على الصمود أمام الضغوط السياسية والمالية، ما يهدد إستمرار خدماتها واستقلالياتها. بهذا المعنى، يصبح تفكيك الأونروا جزءاً من إستراتيجية أوسع لتقويض دورها السياسي والحقوقى في حماية اللاجئين الفلسطينيين وتعزيز الإعراف الدولي بحقوقهم، وتحويل الوكالة من مؤسسة مرجعية وموثوقة إلى جهة غير فعالة أمام التحديات الإنسانية والسياسية■

تسييس العمل الإنساني وإنتهاك الحقوق الأساسية

■ إن استخدام التمويل كأداة ضغط سياسي لا يقتصر أثره على الجوانب المالية، بل يمتد إلى جوهر عمل الأونروا وبرامجها، بما في ذلك البرامج والمناهج التعليمية، حيث إشتربت العديد من الدول المانحة بناء على ضغوطات واشنطن وتل أبيب تعديل العديد من النصوص بذريعة أنها تحرض على العنف وزرع الكراهية، وخصوصاً في مواد التاريخ والجغرافية واللغة العربية ومواد أخرى، فربطت إستمرار تمويلها بشرط حذف كل محتوى يتعلق بالنضال والتاريخ الوطني الفلسطيني، وبالهوية الوطنية، والنكبة وحق العودة والعديد من النصوص المرتبطة بتاريخ القضية والرواية الفلسطينية، في خطة تهدف إلى غسل دماغ الأجيال الفلسطينية الناشئة وجعلها منزوعة الحس والوعي الوطني، ومؤهلة لتقبل الواقع المفروض بقوة الإحتلال وتقبل أي حل للمسألة الفلسطينية، والتوقف عن تبني الرواية الفلسطينية للقضية الوطنية ولحقوق الشعب الفلسطيني التي كفلتها قرارات الشرعية الدولية.

■ ويشكل هذا المساس إنتهاكاً مباشراً لحق الطالب في معرفة هويته الوطنية وتاريخه الثقافي والإجتماعي، وحقه في التعبير عن إنتمائه الوطني بحرية، وهو حق مكفول بموجب المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ كما وتعد محاولة تغيير أو تكييف المناهج لتتوافق مع أجندات وشروط سياسية محددة إنتهاكاً أيضاً للحقوق الثقافية والتعليمية، المنصوص عليها في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي تكفل الحق في التعليم بما يحفظ الهوية الثقافية والوطنية.

وبذلك، فإن ربط التمويل بشروط تتعلق بالمناهج أو بمواقف الموظفين والتلاميذ لا يشكل إنتهاكاً لمبدأ حياد العمل الإنساني واستقلالية الأونروا فحسب، بل يترتب عليه أثر مباشر على الحقوق الأساسية للأفراد، وبما في ذلك الحق في التعليم المرتبط بالهوية الوطنية، والحق في التعبير عن الإنتماء الوطني بحرية دون ضغوط سياسية، مع الإشارة إلى أن العديد من المنظمات الدولية والحقوقية أكدت بطلان المزاعم الإسرائيلية والغربية بشأن مناهج التعليم، واعتبرتها أكاذيب وافتعال مشكلات وأزمات لوضع العراقيل أمام تمويل الوكالة.

هذا الواقع يقوّض الثقة في الأطر الدولية ويحول الأونروا إلى أداة لخدمة أجندات سياسية محددة بيد الهيمنة والمصالح الأمريكية - الاسرائيلية، ويفقدها موقعها كشاهد على النكبة، ومؤسسة معنية بالمساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني، وهو ما يشكل تهديداً لمصداقية النظام الدولي في حماية اللاجئين ■

آثار الإبتزاز على الحقوق الإنسانية

■ تؤدي هذه السياسات إلى آثار ملموسة على ملايين اللاجئين الفلسطينيين، حيث تقدم الأونروا خدماتها لأكثر من 5,9 مليون لاجيء فلسطيني في الضفة الغربية، غزة، الأردن، سوريا ولبنان. وتدير نحو 700 مدرسة تستوعب أكثر من نصف مليون تلميذ، و140 مركزاً صحياً، وتعمل مع أكثر من 30 ألف موظف. وقد أدت الأزمة المالية الناتجة عن توقف أو تراجع التمويل إلى اتخاذ الوكالة مجموعة من التقليلات التي طالت البرامج

الصحية والطبية، وخفض برامج التعليم أو دمج المدارس والصفوف لتقليل الكلفة، وتراجع المساعدات الإنسانية والغذائية؛ كما أقدمت الوكالة على فصل مئات الموظفين من غزة وعمان، ووقف التوظيف، وتقليص عقود العمل من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة، وتوقف أو تأجيل المشاريع التنموية والخدمات المجتمعية، ما أثر على الإستقرار والأمان الوظيفي والإجتماعي والإقتصادي للاجئين الفلسطينيين.

■ كما شكل القرار الذي أعلنه المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني- 2026/2/1 والقاضي بتقليص ساعات العمل الأسبوعية بنسبة 20%، مع تخفيض الرواتب للموظفين بالنسبة نفسها، ضربة قوية للأمان الإجتماعي والإقتصادي والمعيشي للاجئين والعاملين في الوكالة، وبرره بوجود أزمة مالية غير مسبوقة تعيشها الأونروا نتيجة تعليق التمويل من جهتين مانحتين رئيسيتين كانتا تشكلان قرابة ثلث ميزانية البرامج التي تدفع منها رواتب الموظفين المحليين، إلى جانب الزيادات غير الكافية في التمويل من مصادر أخرى.. وقد أدت الحملة التي تقودها حكومة الإحتلال الإسرائيلي ضد الأونروا، وما رافقها من إدعاءات تتعلق بانتهاكات الحيادية - حتى بعد دحضها - إلى تخفيض المساهمات أو فرض شروط تضيقية إضافية من عدد من الجهات المانحة التقليدية، ما قاد بالنتيجة إلى نتائج سلبية ساهمت في زيادة الفقر وتفاقم الأزمات المعيشية وتراجع في برامج الخدمات والتقديمات، وشكل - في الوقت نفسه - مساساً فعلياً بالحقوق الإنسانية المكفولة، الأمر الذي يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان إستقلالية الأونروا واستمرارية عملها ■

(5)

إدارة الأونروا وسياسة التكيف مع الأزمة والضغط

■ مع تصاعد حرب الإبادة الجماعية التي شنها الإحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وازدياد وتيرة الإستهداف الممنهج الرامي إلى تصفية وإنهاء أعمال الأونروا، كان من المفترض أن يشكّل

هذا الواقع دافعاً لإدارة الوكالة لاعتماد سياسات دفاعية فعّالة، تهدف إلى حماية دورها وتوفير شبكة أمان مالية وسياسية ومؤسسية تضمن إستمرار خدماتها الحيوية، آخذين بالإعتبار أن أزمة الأونروا ليست مالية أو تقنية فحسب، بل هي أزمة سياسية بالدرجة الأولى، ناتجة عن ضغوط أمريكية - إسرائيلية لأغراض معروفة.

ورغم إتخاذ الوكالة عدد من الخطوات لإدامة خدماتها، ورفع الصوت لوقف المجازر وضمان وصول بعض المساعدات، ومجابهة حملات التشويه لنزع شرعيتها بهدف تقويض حقوق اللاجئين، إلا أن السياسات المالية المتعثرة التي إنتهجتها إدارة الأونروا خلال السنوات الخمس الأخيرة - 2025/2020، ساهمت في مفاقمة الأزمات وتراجع نوعية الخدمات، حيث إعتمدت سياسة «إدارة العجز» والتكشف والتكيف مع الأزمة، وهو ما إنعكس سلباً على مستوى الخدمات المقدّمة للاجئين وعلى حقوق العاملين في الوكالة ■

جنور الأزمة .. مقارنة المفوض العام

■ على الرغم من أن الأسباب الرئيسية للأزمة تعود إلى سياسات الدول المانحة تجاه الأونروا، إستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية التي بدأت منذ إتفاقيات أوسلو وتصاددت حدّتها لاحقاً، فإن ثمة عوامل داخلية ساهمت أيضاً في تقاوم الأزمة، تمثلت في نهج الإدارة العليا للوكالة، بما في ذلك المفوض العام وكبار مساعديه، الذين إتجهوا نحو التكيف مع الضغوط بدلاً من مواجهتها، واللجوء إلى خيارات صعبة، من بينها تقليص الخدمات وإلغاء بعض البرامج الأساسية لسد العجز المالي على حساب حقوق اللاجئين وإحتياجاتهم.

■ بدلاً من إعتتماد نهج ضاغط وفعل لحماية ولاية الأونروا، إنتهج المفوض العام فيليب لازاريني سياسة تقوم على الكشف وإدارة العجز. وقد تجلّى هذا التوجه في طرح خيارات إعتُبرت من «المحرّمات» بالنسبة للاجئين، أبرزها مسألة «الشراكات» مع منظمات دولية أخرى، كما ورد في تعميم داخلي - 2022/4/23، حيث أشار إلى إمكانية معالجة الأزمة من خلال قيام منظمات

دولية بتقديم الخدمات نيابة عن الأونروا.

وقد أثار هذا الطرح موجة واسعة من الرفض والقلق في الأوساط الفلسطينية، نظراً لما يحمله من تداعيات قانونية وسياسية تمسّ جوهر التفويض الممنوح للوكالة بموجب القرار الأممي 302، إذ يفتح المجال أمام نقل وظائفها تدريجياً إلى جهات أخرى، بما يؤدي إلى إضعافها أو تفكيكها.

وأمام هذا الرفض الواسع، عاد المفوض العام للتأكيد على الإلتزام بنص المادة 18 من القرار ذاته، التي تنص على التعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، دون أن يمتد ذلك إلى تفويضها القيام بمهام الأونروا الأساسية نيابة عنها.

■ كما أثارت تصريحات أطلقتها نائب المفوض العام للوكالة أنطونيا دي ميو، في مقال لها يعود إلى مايو/أيار 2025 جديلاً فلسطينياً، حيث أعربت فيها عن إستعداد الوكالة لنقل خدماتها إلى إدارة فلسطينية «في ظل احتمالات حقيقية للتوصل إلى حل سياسي»، وهو ما يتناقض مع مهام الوكالة التي يتوجب أن تتواصل بموجب القانون الدولي حتى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وفق القرار 194، حسبما أكدت جهات فلسطينية. وفي مقال لها بعنوان «الأونروا شريان حياة للأمل» نشرته في مجلة Cairo Review of Global Affairs الصادرة عن الجامعة الأمريكية في القاهرة، قالت دي ميو، إن «وكالة الأونروا ليست لديها مصلحة في الإستمرار إلى الأبد، وأنها مستعدة لدعم عملية إنتقالية محددة زمنياً، تتولى خلالها إدارة فلسطينية تقديم الخدمات التي تقوم بها الوكالة حالياً».

■ وبالخلاصة، فقد إتسم أداء الإدارة في مجال حشد التمويل ببطء ملحوظ، وغياب المبادرات المبتكرة لتوسيع قاعدة المانحين، ما ساهم في تفاقم الأزمة، رغم أن فجوة التمويل السنوية بقيت ضمن حدود قابلة للمعالجة (نحو 200 مليون دولار)؛ كما عكست مقاربة الإدارة نوعاً من التسليم بالأمر الواقع، والتكيف مع الضغوط المالية، بدلاً من مواجهتها عبر أدوات سياسية وقانونية

ودبلوماسية أكثر فاعلية ■

أبرز إجراءات الإدارة

تقليص الخدمات، تمثل ذلك في دمج أو إغلاق عدد من المدارس والعيادات، ووقف برامج الترميم والإعمار داخل المخيمات، وكذلك برنامج الشؤون والمساعدات لحالات العسر الشديد، وتخفيض قيمة التغطية الإستشفائية للمرضى، إلى جانب ضعف الإستجابة للأزمات الإنسانية المتفاقمة، بما انعكس سلباً على مستوى الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين.

المناهج التعليمية: شهدت هذه المرحلة إستجابة لضغوط سياسية هدفت إلى تعديل بعض المضامين التعليمية، إستناداً إلى توصيات تقارير دولية، وهو ما أثار اعتراضات ومخاوف واسعة من المساس بالهوية الوطنية والثقافية للاجئين.

سيف الحيادية: أدت سياسات «الحياد» بصيغتها المتشددة إلى تقييد التعبير عن الهوية الوطنية، ومنع بعض الأنشطة الطلابية والرمزية. كما جرى تطبيق نظام الموظفين الخاص بالأمم المتحدة بشكل جامد، دون مراعاة خصوصية العاملين بوصفهم جزءاً من مجتمع اللاجئين، أو الدور الذي تضطلع به الأونروا في حماية الحقوق الأساسية، باعتبارها مصدراً رئيسياً للعيش والخدمات لمئات آلاف اللاجئين.

الإستجابة البطيئة للأزمات: برزت فجوات واضحة في الإستجابة للكوارث والحروب والأزمات، خاصة في قطاع غزة ولبنان، حيث تم تقليص أو تعليق بعض الخدمات بذريعة نقص التمويل، بما في ذلك الإنسحاب المبكر من بعض مناطق شمال غزة في بداية الحرب، وهو ما أثار إنتقادات واسعة، إلى جانب ضعف الإستجابة في تنفيذ خطة طوارئ إغاثية شاملة للاجئين والنازحين الفلسطينيين في لبنان خلال العدوان الإسرائيلي بين عامي 2024-2026.

التعاطي مع الضغوط الإسرائيلية: رغم المواقف الرسمية الراضية للإجراءات والتشريعات الإسرائيلية المقيدة لعمل الأونروا، إتخذت الوكالة خطوات اعتُبرت

إستجابة عملية لهذه الضغوط، من بينها إغلاق مقرها الرئيسي في القدس ونقله إلى عمّان، إلى جانب تقليص عدد من الوظائف المحلية.

على صعيد الموظفين: إعتمدت الإدارة سياسات أثرت بشكل مباشر على حقوق العاملين، تمثلت في وقف التوظيف الدائم منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والإستعاضة عنه بعقود مؤقتة، إضافة إلى تأخير صرف الرواتب أو تجزئتها في بعض الفترات، وشطب عدد كبير من الوظائف في مختلف الأقاليم. كما فُرضت إجازات قسرية غير مدفوعة أو منقوصة الأجر على مئات الموظفين، لا سيما في قطاع غزة، إلى جانب إتخاذ إجراءات تأديبية بحق عدد من العاملين على خلفية ممارستهم لحقوقهم النقابية، وفصل بعض الحالات بناء على إدعاءات ومزاعم الإحتلال، وتبرير ذلك بأنه «حرصاً على مصلحة الوكالة»؛ كما شهدت هذه المرحلة تضيقاً على الإتحادات النقابية ونشاطها، خصوصاً في الضفة الغربية ولبنان، الأمر الذي أثار مخاوف جدية بشأن تراجع ضمانات الحماية الوظيفية وحقوق العاملين داخل الوكالة ■

(6)

سلطة الجمعية العامة في إصلاح تمويل الأونروا

■ يشكل ميثاق الأمم المتحدة أساساً قانونياً واضحاً يتيح للجمعية العامة التدخل في مسألة تمويل الأونروا وضمان إستدامته. فبموجب المادة 22 من الميثاق، تملك الجمعية العامة صلاحية إنشاء الأجهزة الفرعية اللازمة للقيام بوظائفها، وهو الأساس الذي إستند إليه قرار إنشاء وكالة الأونروا كهيئة دولية تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. كما تمنح المادة 17 الجمعية العامة سلطة إقرار ميزانية الأمم المتحدة وتوزيع نفقاتها على الدول الأعضاء، بما يشمل إمكانية تنظيم آليات تمويل الهيئات التابعة لها. وبالربط بين هاتين المادتين، يتضح أن الجمعية العامة لا تملك سلطة إنشاء الأونروا فحسب، بل أيضاً الأساس القانوني لإقرار ترتيبات تمويل أكثر إستقراراً وإستدامة، بما يضمن إستقلالية الوكالة وإستمرارية عملها، ويعزز إلزام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه

اللاجئين الفلسطينيين. وبموجب هذه الصلاحية، يمكن للجمعية العامة إعادة هيكلة تمويل الأونروا، بما يتيح دمج جزء من ميزانية الوكالة ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة، أو اعتماد آليات تمويل إلزامية جزئية، بما يحميها من الاعتماد الكلي على التمويل الطوعي الذي قد يكون مشروطاً سياسياً، أو قابلاً للوقف المفاجيء ■

المبادئ القانونية التي تستند إليها الجمعية العامة

■ **مبدأ إستمرارية المرافق الدولية:** يؤكد القانون الدولي أن المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية وطويلة الأمد، مثل التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية، يجب أن تتمتع بتمويل مستدام يضمن عدم إنقطاع هذه الخدمات، كما أكدت ذلك قرارات الجمعية العامة بشأن المنظمات الإنسانية الدولية، مثل UNHCR و UNICEF، حيث تم في بعض السنوات إدماج جزء من ميزانياتها ضمن التمويل العادي لضمان إستمرارية برامجها، وساهم هذا الدعم بتغطية جزء من بعض النفقات وخصوصاً للموظفين الدوليين وتكاليف جزء من البنية التحتية القانونية والإدارية.

الالتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان: تمويل الأونروا جزء من التزامات الدول الأعضاء لضمان حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المواد 22 و 25) + العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد 12 و 13). ومن هذا المنطلق، فإن تعطيل التمويل أو ربطه بشروط سياسية يشكل مساً مباشراً بحقوق الإنسان، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية قانونية .

مبدأ إستقلالية المنظمات الدولية: تنص قواعد القانون الدولي العام على أن الهيئات الدولية يجب أن تحافظ على حيادها واستقلالها عن الضغوط السياسية للدول الأعضاء. وتؤكد مبادئ القانون الدولي وحوكمة المؤسسات الدولية أن إستقلالية التمويل من عناصر ضمان الإستقلال المؤسسي، وأن ربط التمويل بشروط سياسية يعد تقويضاً لمبدأ الحياد وإستقلال المؤسسة.

■ هذا الإطار القانوني يوضح أن الجمعية العامة تمتلك أدوات سياسية وقانونية تمكنها من تقليل الإعتماد الكلي على التمويل الطوعي، بما يحمي إستقلالية الوكالات ويحصنها من الإبتزاز السياسي والمالي. ويشكل هذا سابقة يمكن إستلهاها لتأمين تمويل مستدام للأونروا، يحفظ حقوق اللاجئين الفلسطينيين ويعزز إلتزامات المجتمع الدولي بموجب القانون الدولي وحقوق الإنسان .

من هذا المنطلق، فإن صلاحيات الجمعية العامة لا تقتصر على البعد الإداري، بل تمثل إطاراً قانونياً دولياً لضمان تمويل محايد ومستدام للأونروا، يحمي إستقلاليتها ويصونها من أي محاولات ضغط سياسي أو مالي، ويؤكد مسؤولية المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وعليه، يجب أن يقوم أي تعديل على آلية التمويل على أسس واضحة ومستندة إلى مبادئ القانون الدولي، والإلتزامات الإنسانية، والإستدامة المالية، باعتبارها ركيزة لضمان إستمرار الخدمات وحماية الحقوق الأساسية للاجئين.

■ **في الخلاصة:** يمكن تأسيس مبدأ قانوني جديد مفاده أن الهيئات الدولية التي تقدم خدمات إنسانية أساسية وطويلة الأمد يجب أن تتمتع بتمويل مستدام محصن ضد الضغوط، إستناداً إلى: مبدأ إستمرارية المرافق العامة، مبدأ إستقلالية المنظمات الدولية، الإلتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، مبدأ تقاسم الأعباء. هذا المبدأ يوفر أساساً قانونياً لتطوير إصلاحات مؤسسية تضمن أن التمويل لا يُستغل كأداة للإبتزاز أو لتصفية الحقوق الأساسية للاجئين ■

(7)

الدور الفلسطيني والعربي المطلوب لتحقيق التمويل المستدام

■ إن مواجهة هذه المخاطر والتحديات التي تتعرض لها وكالة الغوث، وبخلفياتها السياسية المعروفة، المتمثلة بالسعي الأمريكي- الإسرائيلي إلى تفكيك الوكالة وتجويفها لتصفيتها والخلاص منها، باتت تفرض الإضطلاع بدور وإعتماد سياسة ترقى إلى مستوى التصدي لهذه المخاطر، حيث لم يعد

يكفي الركون إلى القرارات الدولية لتحسين وحماية الأونروا، بما يشمل أيضاً القرار 302، والتصويت المتكرر في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتجديد تفويض وكالة الأونروا، للوقوف أمام تصاعد وتيرة مساعي التفكيك والإستهداف التي تتعرض لها الوكالة من مختلف الإتجاهات.

■ ومن هنا، يفترض تبني إستراتيجية قانونية ودبلوماسية متكاملة داخل الأمم المتحدة لحماية الوكالة وإخراجها من دائرة الإستهداف والابتزاز السياسي والمالي، وتوظيف العلاقات الثنائية مع الدول المانحة للتأثير على مواقفها والحد من إستخدام التمويل كأداة ضغط سياسي؛ كما يجب الدفع نحو إدراج تمويل الأونروا ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة وبناء تحالفات سياسية وقانونية مع الدول الداعمة. ولعل التصويت المتكرر بالأغلبية الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تجديد تفويض الوكالة يؤكد إمكانية صياغة تحالف دولي داخل الجمعية قادر على إستصدار قرار يلزم الأمم المتحدة بدعم تمويل مستدام للأونروا، ويربط التمويل المستدام بالإلتزامات الدولية تجاه حقوق الإنسان.

إن ضمان تمويل مستدام للأونروا يمثل إختباراً حقيقياً لمدى إلتزام المجتمع الدولي بمبادئ العدالة الدولية وحماية الحقوق الأساسية. ويظهر جلياً أن الإعتماد على التمويل الطوعي المشروط واستخدام ذريعة الحيادية كأداة إبتزاز يجعل الوكالة عرضة للتقلبات السياسية، بما يحمله ذلك من مخاطر تهدد الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي لملايين اللاجئين الفلسطينيين ■

عن التحرك الفلسطيني

■ إن التحرك الفلسطيني الفاعل (وبقدر ما يتكامل مع التحرك العربي) يمثل مفتاح المواجهة في هذا المسار، سواء من خلال العمل السياسي، القانوني، الدبلوماسي... ولا يقتصر الهدف على الإستقرار المالي للأونروا، بل يشمل ضمان إستقلاليتها، حماية حقوق اللاجئين، تعزيز مصداقية الأمم المتحدة، وتحسين الوكالة ضد الإبتزاز السياسي والمالي. وعلى هذا الأساس، ينبغي

وضع رؤية وإستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة تنسق الجهود الدبلوماسية والسياسية والقانونية والإعلامية والشعبية، من خلال:

- تشكيل لجنة وطنية فلسطينية متخصصة للدفاع عن الوكالة تعمل كمظلة تنسيقية لتوحيد الجهود ومتابعة الملفات السياسية والقانونية والإعلامية لحماية الأونروا ومتابعة أوضاعها، تضم كافة الأطراف المعنية في دوائر ومؤسسات م.ت.ف، وخصوصاً دائرة شؤون اللاجئين، ووزارة الخارجية، والسفارات والبعثات الدبلوماسية في الخارج، والإتحادات واللجان الشعبية والمؤسسات الجالوية الفلسطينية في بلدان المهجر.

- تأطير وتنظيم التحرك الفلسطيني بكافة مستوياته وإتجاهاته، بما يؤدي إلى بناء ركيزة قوية تشكل قاطرة لحشد أكبر دعم وتأييد للجهود الفلسطينية المطلوب لحماية الأونروا، وتوفير شبكة أمان سياسي ومالي لها، لضمان إستمرار عملها وأداء دورها ومسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتقديم الرعاية والخدمات المطلوبة لهم.

- وضع خطة منظمة للتصدي لكل محاولات تشويه وشيطنة الوكالة ومواجهة حملات التحريض، ووضع الخطط الكفيلة بدحض المزاعم الإسرائيلية. وهذه قضية ومسؤولية وطنية تتحملها الجهات والمؤسسات والدوائر الرسمية والشعبية الفلسطينية، المطالبة بتكثيف ومضاعفة جهودها وتفعيل وتطوير دورها بما يتناسب وحجم التحدي والمخاطر التي تتعرض لها قضية اللاجئين ومشاريع تصفية حق العودة من بوابة القضاء على الأونروا.

- تفعيل الحركة الشعبية وال جماهيرية المنظمة والموحدة، لتعزيز الدعم المجتمعي للوكالة، ورفع الصوت لإبراز معاناة اللاجئين وحماية الوكالة من الإستهداف السياسي والمالي الذي تتعرض له ■

وعلى الصعيد العربي

- تقع مسؤولية كبرى على الدول العربية، ولا سيما الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين، باعتبارها صاحبة مصلحة رئيسية في حماية الوكالة وبقائها

وإستمرار عملها، كونها تتحمل مسؤولية إستضافة ملايين اللاجئين على أراضيها، وتتأثر بشكل مباشر بأية إهتزازات أو خلل في الإستقرار الإجتماعي والإقتصادي، الذي قد يتعرض له مجتمع اللاجئين في بلدانها. وهذا يفرض:

- تفعيل أشكال التنسيق العربي - الفلسطيني بشكل دائم، لمتابعة كافة القضايا المتعلقة بالأونروا والتحديات التي تواجهها، ومواجهة سياسات الحصار والإبتزاز السياسي والمالي التي تتعرض لها، وبذل الجهود المشتركة لتوسيع قاعدة الدول المانحة، إلى جانب التأكيد على إلترام الدول العربية بالوفاء بمساهماتها المالية المقررة في دعم موازنة الأونروا، بما يضمن إستدامة عملها وقدرتها على تقديم خدماتها الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

- توحيد المواقف العربية في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، لضمان دعم سياسي مستدام للوكالة ومنع أي محاولات لتقويض عملها أو التأثير على إستمراريتها، أو المساس بولايته وعدم تغيير أو نقل مسؤولياتها إلى أي جهة أو مؤسسة أخرى، وتقديم المواقف الموحدة، والمبادرات المشتركة.

- تعزيز وتفعيل دور اللجنة الاستشارية للأونروا، بما يسهم في تشكيل مظلة حماية مالية وسياسية للوكالة، باعتبارها الجهة الرسمية المخولة بالإشراف على عملها ومتابعة أداؤها لمهامها الإنسانية والإغاثية وفقاً للتقويض الدولي، وبحكم تضمّنها ممثلين عن الجهات الدولية المانحة، والدول المضيفة، والإدارة العليا للأونروا، بما يعزز التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف الداعمة، ويضمن إستمرار عمل الوكالة وإستقرار مواردها.

- تفعيل الجهد الدبلوماسي العربي وإستثمار العلاقات العربية لتشكيل تحالف عربي- دولي سياسي وبرلماني وحقوقى يضم منظمات حقوقية، أحزاباً سياسية، برلمانات وطنية وشبكات مجتمع مدني لدعم الوكالة سياسياً وقانونياً والوقوف في وجه محاولات تشويهها أو خفض تقويضها، وحث المجتمع الدولي على إستمرار دعمها المالي والسياسي، بما يسهم في تعزيز قدرتها على تنفيذ مهامها الحيوية تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

• مبادرة جامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول المستضيفة إلى تفعيل قنوات الإتصال مع الدول والمؤسسات المانحة وحثها على توفير الدعم المالي والتقني للأونروا وإطلاق حملات إعلامية مشتركة على المستوى العربي لتسليط الضوء على دور الأونروا وأهمية استمرار خدماتها للاجئين.

• التصدي لمحاولات التشويه والتحريض الذي تتعرض له الوكالة، من خلال إستراتيجية متكاملة ونقل وتوضيح الرواية الحقيقية عن دور الأونروا وخدماتها، ودحض كافة المزاعم والأكاذيب والإدعاءات المزيفة والمغلوبة بكافة الوسائل والطرق القانونية والإعلامية، وتسليط الضوء على أهميتها الإنسانية والإجتماعية والسياسية والقانونية للاجئين.

• تعزيز المشاركة الشعبية وال جماهيرية العربية لدعم اللاجئين الفلسطينيين وحماية الوكالة من الإستهداف السياسي والمالي، بما يشمل مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات السياسية والجاليات العربية في الخارج.

■ في المحصلة، فإن التمويل المستدام للأونروا لا يُعد خياراً إدارياً فحسب، بل يمثل ضرورة سياسية وإنسانية وقانونية، والتزاماً بتقويض الأمم المتحدة للوكالة وفقاً للقرار 302، وذلك إلى حين تنفيذ القرار 194. كما يشكل هذا التمويل ركيزة إستراتيجية لحماية ملايين اللاجئين الفلسطينيين من مخاطر التهديد ومشاريع التصفية والتهجير والتوطين، ويعيد التأكيد على أن العمل الإنساني والإلتزام القانوني والأخلاقي يجب أن يكون مستقراً ومحصناً ضد أي ضغوط سياسية. وفي هذا السياق، يظل الدور الفلسطيني والعربي محورياً حاسماً في تحويل هذا الإلتزام القانوني إلى واقع عملي، بما يضمن حماية الحقوق وإستدامة الخدمات، وصون مبادئ العدالة الدولية، في مواجهة المحاولات الرامية إلى تفكيك الوكالة وتصفية قضية اللاجئين وإلغاء حق العودة ■

آذار (مارس) 2026

ملحق

جدول تمويل الأونروا لعام 2025 (تقديري)

الترتيب	الدولة / الجهة	(التمويل التقريبي) مليون دولار	النسبة من الإجمالي
1	ألمانيا	330+	20%
2	الاتحاد الأوروبي	300+	18%
3	الولايات المتحدة	300+	18-20%
4	فرنسا	130+	~8%
5	المملكة المتحدة	80+	5%
6	كندا	45+	3%
7	النرويج	35+	2%
8	هولندا	35+	2%
9	إيطاليا	30+	2%
10	سويسرا	20+	1%
11	الدول العربية	50+	3%

الفصل السابع

قراءة في وثائق وقف الحرب في قطاع غزة

■ مقدمة

■ في السياق السياسي لـ «خطة إنهاء النزاع في غزة»

■ في دينامية التعامل مع القرار 2803، بمواجهة
التصعيد الإسرائيلي

■ خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة -

2025/9/29

■ إعلان ترامب للسلام الدائم والإزدهار -

2025/10/13

■ قرار مجلس الأمن 2803 - 2025/11/17

مقدمة

■ في 2025/11/17 صادق مجلس الأمن على القرار 2803 لوقف الحرب في غزة، ضمن رؤية أوسع ترمي إلى تحقيق تسوية للصراع أو النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، وصولاً إلى ترتيبات سياسية/ أمنية/ إقتصادية/ ثقافية تنتسب إلى ما يسمى «السلام الإبراهيمي» المتسعة دوائره في الإقليم، بدعوى إقامة السلام الشامل في أرجائه.

■ يقع القرار 2803 في إمتداد «إعلان ترامب للسلام والإزدهار» بتوقيع رؤساء الولايات المتحدة ومصر وتركيا وأمير دولة قطر؛ وهو الإعلان الذي صدر عن مؤتمر شرم الشيخ - 10/13 بمشاركة صف واسع من قادة دول ومنظمات دولية وإقليمية من مختلف القارات؛

■ كما أنه - أي القرار 2803 - يتأسس على «خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة» - 9/29، التي سبقت «إعلان شرم الشيخ» بأسابيع، المعروفة أيضاً بـ «الخطة الشاملة»، أو «خطة النقاط الـ 20» المرفقة بقرار مجلس الأمن باعتبارها من صلب بنوده التنفيذية، وهي النقاط التي تبلورت في لقاء الرئيس الأميركي مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بعد إجتماع الأول مع قادة وقيادات 8 دول ذات وزن سياسي راجح (3 دول من مجلس التعاون الإسلامي: أندونيسيا + باكستان + تركيا؛ 3 دول من مجلس التعاون الخليجي: السعودية + قطر + الإمارات؛ إلى جانب مصر والأردن، لأهميتهما في المسألة الفلسطينية)؛

■ وفيما يلي سيتم التوقف أمام أهم معالم المشهد السياسي الذي صدرت في سياقه الوثائق المذكورة بنصها الكامل، والتي واكبت سياسياً المحطات الرئيسية التي اجتازتها مساعي وقف العدوان على قطاع غزة: 9/29، 10/13، و2025/11/17، مع إستشهادات واسعة بالمواقف التي إتخذتها الجبهة الديمقراطية حيالها، إستقواءً بالقرار السياسي المحمول دولياً، وإلتماساً للضغط المؤثر على دولة الإحتلال لكف عدوانها على شعبنا، وفي الوقت نفسه الدعوة لاستنهاض الدور الذاتي، الذي يقف على رأسه إعادة بناء الوحدة الداخلية ■

في السياق السياسي

لـ «الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة»

توطئة

■ القرار 2803 ولید لسلسلة من التطورات أملت على الولايات المتحدة التدخل بمشروعها لوضع حد لما يجري في قطاع غزة من حرب الإبادة الجماعية والتدمير الشامل، حيث أدركت واشنطن الصعوبة الفائقة، لا بل إستحالة أن يحقق نتائها أهدافه المعلنة من عدوانه على القطاع بأفق إحراز «النصر المطلق»، منذ أن فشل في القضاء على المقاومة، وفي إرغام أبناء القطاع على الهجرة «الطوعية»، كما وفي إستعادة أسراه الأحياء والأموات لدى المقاومة بالقوة.

■ فضلاً عن هذا كله، فقد أدركت الإدارة الأميركية أن إسرائيل دخلت في عزلة دولية خانقة على الصعيد الدولي، إمتدت إلى الولايات المتحدة، وصولاً إلى الكونغرس نفسه، على خلفية التحركات الواسعة التي شملت معظم بلدان الغرب، بما فيه التحركات الواسعة في الجامعات الأميركية وفي الشارع في أكثر من مدينة.

■ على خلفية هذا المشهد، بدأ ترامب نفسه يلاحظ أن مشروعه لتوسيع نطاق «اتفاقات أبراهام» بدأ يبتعد عن متناول اليد، في ظل الإحجام الرسمي العربي حيالها والسعودي منه بخاصة، ما يؤثر على مصالح واشنطن في المنطقة، ويوسع نافذة تدخل روسي وصيني متعاضم التأثير، ومنافس بطبيعته للنفوذ الأميركي الذي يريده ترامب أن يتسّد على المنطقة، ليس عبر العلاقات الثنائية بين واشنطن والعواصم العربية فحسب، بل من خلال صيغة أرقى وأكثر وثوقاً، تتمثل بإطار تحالفي متعدد المستويات يحمل عنوان «سلام أبراهام».

■ ومن العوامل التي أسهمت في دفع ترامب لإطلاق مشروعه، نشير إلى متابعتها لتطورات العلاقات الإقليمية في المحيط، خاصة تلك التي تخوضها مصر والسعودية باتجاه تركيا، الباكستان، وحتى إيران وغيرها من البلدان، حيث أتى العدوان الإسرائيلي على قطر - 2025/9/9 كنقطة تحول في الموقفين

العربي والإقليمي وصولاً إلى باكستان، وفي الموقف الدولي أيضاً، ليعزز مناحي هذه العلاقات الإقليمية ويعمق مضامينها، خاصة بما يفتح من إطلاقات على الصين، روسيا وإيران، تحمل في طياتها احتمالات لتطورات في الإقليم مجافية للمصالح الأميركية ■

(1)

إسرائيل وخطة ترامب

■ إستطاع ترامب أن يفرض على نتنياهو «خطة النقاط الـ 20» («الخطة الشاملة»)، وإن كان قد إستجاب له في إدخال تعديلات رئيسية عليها، دون أن يعني أنها إستجابات لكل مطالبه.

في التعديلات، تم إلغاء الفقرة المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية (الفقرة 21) في المسار السياسي للحل، وحَوَّلها إلى مجرد «إحتمال» معلق تنفيذه على شروط مرشحة لأن تنسف هذا «الإحتمال» من أساسه؛ كما تم تعزيز دور «قوة الإستقرار الدولية»، لتصبح قوة لـ «فرض السلام» في القطاع، وليس لحماية هذا السلام كما يُفترض، فضلاً عن ضمانات أميركية لإسرائيل بمنحها حق الإعتراض على تركيبة هذه القوة، من حيث رفض مشاركة بعض الدول، كتركيا على سبيل المثال؛ الخ..

■ وللتأكيد على أن ترامب فرض مشروعه على نتنياهو، علينا أن نلاحظ التالي:

1- إن إضطرار نتنياهو للموافقة على المشروع، تمت بعد ساعات على خطابه المتطرف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي ينضح غروراً وإدعاءً، ويخرج عن إطار «الخطة الشاملة»، خطاب تعهد فيه بمواصلة الحرب من أجل تحقيق «النصر المطلق»، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من إنفصال مرضي عن الواقع وحقائق الحياة.

2- ومن الواضح أن نتنياهو الذي وصفته وسائل الإعلام أنه كان شديد

الإرتباك في حضرة ترامب، كان يدرك - على خلفية القبول بخطة ترامب - ما سوف يواجهه من متاعب حين العودة إلى إسرائيل، سواء من تحالفه الحكومي (سموتريتش وبن غفير)، أو من المعارضة، حيث سيتعرض لابتزاز من داخل الحكومة ومن ضغوط عليها من خارجها، إضافة إلى عوامل أخرى على غرار: مثوله أمام القضاء لمحاسبته على فساد مالي + تشكيل لجنة تحقيق في المسؤولية عن التقصير في 7 أكتوبر، الخ... وهي كلها ملفات عمل تنتياهاو على إستبعادها وإبعادها، من خلال الإصرار على إدانة الحرب في قطاع غزة، وبموازاتها في الضفة، ومواصلة عدوانه على لبنان وسوريا.

■ وهذا فعلاً ما حصل بعد عودته إلى إسرائيل، حيث إستمرت الأزمات الداخلية تطل برأسها واحدة تلو الأخرى، ما دفع ننتياهاو للجوء - كعادته - إلى التحايل على القوانين الإسرائيلية، وإفراغ القرارات والقوانين من مضامينها. ومن أجل التغطية على كل هذا، واصل ننتياهاو سياسته المعهودة لتعطيل مسار «خطة ترامب»: إنتهاك وقف إطلاق النار + مواصلة حربه على القطاع + تجاوز قواته للخط الأصفر + تحويل قضية سلاح غزة إلى القضية التي تتقدم على سواها + رفض الإنتقال إلى المرحلة الثانية من الخطة + الخ... ■

(2)

الدول الثماني وخطة ترامب

■ أصدرت الدول الثماني السابق ذكرها (أندونيسيا + باكستان + تركيا + السعودية + قطر + الإمارات + مصر + الأردن) بياناً ركزت فيه على القضايا التي رأت فيها إيجابية لصالح القضية الفلسطينية، أي وقف الحرب، فتح المعابر، إنهاء الحصار بأشكاله، تأمين وسائل الإيواء، تبادل الأسرى، والإنتقال إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

أعلنت الجبهة الديمقراطية موافقتها على هذا البيان باستثناء ما ورد فيه حول سلاح المقاومة، ضمن تقدير لأهمية الدور المتوقع أن تقوم به الدول الثماني في إسناد ودعم الجانب الفلسطيني عند الإنتقال إلى تطبيقات خطة ترامب،

خاصة في ظل حالة فلسطينية مشتتة، تقتقر إلى المرجعية الموحدة والرؤية الموحدة، والوفد المفاوض الموحد.

■ من هنا، يمكن للدول الثماني، وفقاً للبيان الذي صدر عنها، أن تشكل نوعاً من الغطاء السياسي الإقليمي الداعم للجانب الفلسطيني عند الانتقال إلى تطبيق الخطة؛ وهذا ما تأكد حين دعت أنقرة إلى إجتماع الدول الثماني، بعد فترة، لبحث الخروقات الإسرائيلية للإنفاق، ما ينطوي على احتمال أن تتحول الدول الثماني إلى «صيغة» مستقرة، من المصلحة الفلسطينية التمسك بها، ولأن يتكرس دورها طوال فترة السنتين الإنتقالية التي ينص عليها قرار مجلس الأمن الرقم 2803، بما في ذلك مشاركة هذه الدول في «قوة الإستقرار الدولية».

■ إن مبادرة أنقرة لاجتماع الدول الثماني يشير إلى أهمية الدور الذي باتت تحتله تركيا في العملية السياسية الجارية في الإقليم، إلى جانب القاهرة ذات الدور المؤثر أصلاً، ومعها الرياض. وفي هذا السياق يجدر التذكير بأن الرئيس التركي إردوغان هو من ترأس وفد الثماني في اللقاء الذي جمع الوفد بالرئيس الأميركي عشية الإعلان عن «خطة النقاط الـ 20»، في إشارة واضحة إلى تعزيز دور تركيا في الملف الفلسطيني، لا سيما بعد أن أصبحت هي الطرف الرابع في المرجعية الضامنة لوقف الحرب في قطاع غزة إلى جانب واشنطن والقاهرة والدوحة، كما تَبَدَّى في مؤتمر شرم الشيخ - 10/13 الذي صدر عنه «إعلان ترامب للسلام والإزدهار» ■

(3)

كيف قرأت الجبهة الديمقراطية

خطة ترامب لإنهاء النزاع؟

■ قرأت الجبهة الديمقراطية «خطة النقاط الـ 20» باعتبارها من تلك الخطط، التي لا تستطيع أن توافق على كل ما فيها، أو - بالمقابل - أن ترفض كل ما فيها، ما يملي إتخاذ موقف وطني مسئول يأخذ بعين الإعتبار، أولاً وقبل أي شيء آخر مصالح شعبنا، لا سيما في القطاع؛ وفي هذا بنت الجبهة

الديمقراطية موقفها في بيان صدر في 9/30، على ما يلي:

1- التأكيد على القضايا الملحة التي تخدم المصالح المباشرة لشعبنا: الوقف التام للحرب + الإنسحاب الكامل لقوات الغزو والعدوان + فتح المعابر + تدفق المساعدات بأنواعها بالقدر الكافي + الشروع بإعادة ترميم وبناء البنية التحتية من ماء وكهرباء وصحة وصرف صحي، وغيرها..

2- أما بالنسبة للقسم الثاني من الخطة المتعلق بنشر «قوة الإستقرار الدولية»، وتشكيل اللجنة الإدارية للقطاع بمرجعية «مجلس السلام»، ومسألة السلاح، والعلاقة المؤسسية بين الضفة والقطاع القائمة على وحدة الكيان، وضمان الربط بين حل قضايا القطاع وبين الحل السياسي للمسألة الفلسطينية، بما يخدم حقوق شعبنا المعروفة والمعروفة، فقد رأت فيها الجبهة الديمقراطية قضية وطنية، لا يجوز الإنفراد باتخاذ قرار بشأنها، كونها تخص الكل الفلسطيني.

وبناء عليه، دعت الجبهة الديمقراطية إلى حوار وطني شامل على أعلى المستويات لبحث الموقف الفلسطيني الموحد من «خطة ترامب الشاملة لحل النزاع في غزة»، وتكليف وفد فلسطيني موحد باسم م.ت.ف لإدارة العملية التفاوضية بشأن هذه القضايا، وهو موقف ينطلق من إلزام الجبهة الديمقراطية بمخرجات «حوار بكين» - 2024/7، التي أكدت على تشكيل الإطار القيادي الموحد والمؤقت + تشكيل حكومة وفاق وطني لإدارة شئون الضفة والقطاع، بما يضمن الوحدة الإقليمية لأراضي دولة فلسطين ■

(4)

«خطة النقاط الـ 20» في مجلس الأمن

تتحول إلى القرار 2803

■ أحال الرئيس ترامب خطته لـ «إنهاء النزاع في غزة» - 9/29 إلى مجلس الأمن، بموافقة الدول الثماني التي فضلت أن تتمتع «قوة الإستقرار الدولية» بغطاء من الشرعية الدولية. واللافت أن ننتيا هو طلب إدراج هذه القوة تحت

الفصل السابع، ما كان سوف يترتب عليه اللجوء لاستخدام القوة لنزع سلاح المقاومة، لكن الأطراف المعنية في مجلس الأمن رفضت ذلك.

■ كما خاضت الأطراف المعنية في مجلس الأمن نقاشات مطولة حول مشروع القرار الأميركي (أي «خطة النقاط الـ 20»)، شاركت فيه إلى جانب الولايات المتحدة - وبشكل خاص - الجزائر وروسيا والصين، لإدخال تعديلات على نصوصه، وما تحقق في هذا السياق لم يغيّر كثيراً في مضمون المشروع، بقدر ما شكل إستدراكات محدودة، في ظل عناد واشنطن، وتمسكها بالمشروع على قاعدة «أن يؤخذ كله»، أو «يرفض كله»، وبالتالي فهو غير قابل للتعديل.

■ دفع موقف واشنطن المتعنت روسيا إلى طرح مشروع قرار بديل، ليكون في كل بنوده تحت وصاية الشرعية الدولية، أي مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، بما في ذلك إلغاء «مجلس السلام» الذي يرأسه ترامب شخصياً، ونص المشروع على صلاحيات نافذة للجنة الفلسطينية لإدارة القطاع؛

كما رسم المشروع الروسي حدود دور «قوة الإستقرار الدولية»، بحيث يشكلها الأمين العام للأمم المتحدة، وفق نظام تشكيل القوات الدولية في أنحاء العالم، لتكون قوة لحفظ السلام تراقب أيضاً الإنتهاكات الإسرائيلية لوقف النار، وحماية الفلسطينيين من أية أعمال عدوانية إسرائيلية.

■ وبالإتجاه نفسه، إعتبرت الصين أن مشروع القرار الأميركي يفرض وصاية على قطاع غزة بغطاء الشرعية الدولية، من دون أن يكون المجلس نفسه هو المرجعية المباشرة، بل «مجلس السلام» برئاسة ترامب. كما أن المشروع الأميركي يتضمن تشكيل «قوة إستقرار دولية» بصلاحيات تنفيذية، ما يفتح الباب أمام إحتتمالات خطيرة في حال قامت هذه القوة بنزع سلاح المقاومة من دون ضمانات تحول دون مواصلة قوات الإحتلال إعتداءاتها. أما حديث المشروع الأميركي عن المسار السياسي والدولة وتقرير المصير، فهو معلق على بند «قد» الإحتتمالي؛ وكذلك فإن ما يتعلق بقيام السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحات، فستكون واشنطن وتل أبيب هي من سيقدر بشأنها.

■ وبذلك سيكون مجلس الأمن أمام مشروعين، بإمكان كل من تقدم بأحدهما أن يستخدم حق الفيتو لإفشال المشروع الآخر، وهي خطوة - في حال تحققها - كان من المؤكد أنها ستقود إلى إسقاط مشروع الخطة الأميركية، دون إقرار مشروع آخر أفضل منه، ما يعني أن قطاع غزة سينكشف من جديد على العدوان الإسرائيلي المتماذي بكل ما ينطوي عليه من قتل وتدمير وإحكام الحصار، الخ..

■ أمام هذا الوضع، جاء الموقفان الروسي والصيني مستدركاً لهذا الأمر، بالإمتناع عن التصويت، خاصة وأنه كان واضحاً أن مشروع الخطة الأميركية سوف ينال موافقة الأغلبية، بما في ذلك تأييد الدول الثماني إنطلاقاً من البيان الذي أصدرته عشية التصويت، وموافقة الجزائر التي أخذت بالإعتبار أولوية المصلحة الفلسطينية، فصوتت إلى جانب المشروع، الذي حصل على موافقة 13 دولة مع إمتناع روسيا والصين، فبتنا أمام القرار الرقم 2803 ■

(5)

موقف الجبهة الديمقراطية

عشية التصويت على مشروع القرار 2803

■ قبل التصويت على مشروع القرار 2803، أصدرت الجبهة الديمقراطية بياناً - 2025/11/17، حددت فيه موقفها من المشروع، وفقاً لما يلي:

«1- التأكيد على الحق الكامل لشعبنا في قطاع غزة في رسم مستقبله السياسي، عملاً بحقه المقدس في تقرير مصيره على أرضه، والذي تكفله القوانين والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية. وبناء عليه تدعو الجبهة الديمقراطية لتشكيل إدارة وطنية من أبناء القطاع، المتوافق عليهم وطنياً لإدارة شؤون القطاع، بصلاحيات كاملة تمكنها من سن القوانين ورسم الخطط وتقرير الإجراءات الضرورية، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة الفلسطينية من موقعها المرجعي، بما يؤكد وحدة أراضي دولة فلسطين، ويقطع الطريق على أية

محاولة لتحويل إدارة القطاع إلى حكومة موازية إلى جانب حكومة السلطة الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى سلخ القطاع عن الضفة الغربية، والعودة إلى صيغة إنقسامية أخرى، بكل ما تحمله من أضرار ومخاطر على مشروعنا الوطني ومستقبل شعبنا.

2- التأكيد على أن يكون مجلس الأمن في الأمم المتحدة ممثلاً بالأمين العام، هو من يشكل القوة الدولية، وفقاً لقواعد التشكيل المتبعة من قبل المنظمة الدولية، وأن يحدد مهامها، بحيث تتولى الانتشار على الخطوط الفاصلة مع دولة الاحتلال، والإشراف على حرية الحركة على المعابر إلى القطاع. أما الشؤون الأمنية داخل القطاع، فتكون من صلاحيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي تتشكل من أبناء القطاع بالتعاون مع الدول العربية الشقيقة، خاصة مصر والأردن، وتكون بمرجعية وإدارة الإدارة الفلسطينية لقطاع غزة، على أن تكون مهماتها حصراً بالقضايا الأمنية الداخلية خارج أية وظيفة سياسية.

3- التأكيد على أن السلاح في قطاع غزة ليس سلاحاً منفلاً، بل هو سلاح الشعب الفلسطيني، المنضوي في أطر حركة المقاومة الفلسطينية، وبالتالي هو سلاح ذو وظيفة نضالية محددة، هي الدفاع عن الشعب والأرض ضد الاحتلال، حتى تحقيق الأهداف الوطنية العظمى لشعبنا، وهو ليس سلاحاً خارجاً عن القانون، بل تقره الشرعية الدولية من خلال إقرارها حق شعبنا في المقاومة ضد الاحتلال والتسلط الخارجي.

وبالتالي؛ فإن سلاح المقاومة قضية سياسية من الطراز الأول وليس قضية أمنية، كما تحاول بعض الأطراف تصويره، وأن حل مسألة السلاح في القطاع، هو أيضاً مسألة سياسية يتم التوافق على حلها مع الأطراف العربية الإسلامية الضامنة لـ«إعلان شرم الشيخ»، من موقع إلزامها مصالح شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف.

4- التشديد على الضرورة القصوى أن يتضمن أي مشروع لإدارة قطاع غزة،

وفي حال الانسحاب التام لقوات الاحتلال، التأكيد الواضح على العلاقة الوثيقة بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية، في إطار وحدة أراضي الدولة الفلسطينية، ووحدة الولاية عليها، مع الإشارة في الوقت نفسه، إلى فساد أي شرط سياسي من شأنه أن يعرقل أو يباعد إستعادة وحدة الضفة الغربية مع القطاع، كالشرط المرفوع في وجه السلطة الفلسطينية تحت حجة إنجاز الإصلاح. إن الإصلاح هو مطلب وطني فلسطيني، وحاجة ماسة وضرورة كفاحية ترسم عناصره وآلياته المؤسسة الوطنية الجامعة (المجلس الوطني، المجلس المركزي)، ممثلة في أطر الحوار الوطني الشامل، واللجنة التنفيذية، وباقي الهيئات الوطنية التشريعية والتنفيذية ذات الصلة.

5- التأكيد على التمسك بالمشروع المصري - العربي لإعادة إعمار القطاع، باعتباره ضماناً سياسية لإخراج عملية إعادة الإعمار من أية معادلات ومقاربات سياسية، تتجاوز حدود إعادة الإعمار لصالح مشاريع لا تخدم مصالح شعبنا الفلسطيني، بما في ذلك المشاريع الإقليمية التي تلوح بها واشنطن.

6- التأكيد على أن المرحلة الثانية من «الخطّة الشاملة»، هي محطة إنتقالية لا تتفصل عن المسار السياسي النضالي للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدعوة لمؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، وبموجب قراراتها ذات الصلة، جدول أعمال ملزم بنتائجه، يكفل لشعبنا حقه في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود 4 حزيران/ يونيو 67 بعاصمتها القدس، وضمان حل قضية اللاجئين بموجب القرار 194، الذي يكفل لهم التعويض + حق العودة إلى الديار والممتلكات التي هجروا منها منذ العام 1948».

■ وأخيراً، اختتم البيان بالفقرة التالية: «إن الجبهة الديمقراطية وهي تقدم رؤيتها، بخطوطها العامة، للمرحلة الثانية من الخطّة المذكورة، فإنها تعيد التأكيد على أن الضمانة لإجتياز هذه المرحلة بدون خسائر وطنية، هي وحدة الموقف الوطني الفلسطيني؛ من هنا تعيد الجبهة الديمقراطية التأكيد على الدعوة لحوار وطني شامل، للتوافق على الخطّة للمرحلة الثانية من «خطّة النقاط الـ 20» ■

(6)

موقف الجبهة الديمقراطية من القرار 2803

■ لم ترفض الجبهة الديمقراطية القرار، كما لم تؤيده، لإدراكها أنه يحوي ما هو إيجابي، ويحوي في الوقت نفسه ما هو سلبي، لكن ضمن قناعة أن السلوك السياسي الواقعي، والاستيعاب الواعي والإدراك السليم للواقع المعقد، يُمكن من التفاعل مع نقاط القرار، والتخفيف من سلبيتها إلى الحد الممكن. وقد جاء موقف الجبهة الديمقراطية - 2025/11/19، في البيان التالي نصه:

«تري الجبهة الديمقراطية أن أي ترجمة للقرار المذكور، تخدم مصالح شعبنا، وتوفر له الخلاص من العدوان، والانتقال إلى التعافي، واستعادة حياته الطبيعية باستقرار وأمل، تتطلب الالتزام بالعمل على التالي:

1- أن تأخذ الأطراف الضامنة عند تشكيل اللجنة الفلسطينية المعنية بإدارة شؤون القطاع، بعين الاعتبار حق شعبنا في تقرير مصيره، وبحيث يكون تشكيل اللجنة تلبية لإرادة أبناء القطاع، دون إسقاطات فوقية من شأنها أن تحدث شخراً بين أبناء القطاع، وبين الإدارة الفلسطينية؛ وبناء عليه تعيد الجبهة الديمقراطية التأكيد على الإقتراح الداعي إلى تشكيل إدارة من أبناء القطاع، أصحاب الكفاءات، بمن في ذلك وكلاء الوزارات في السلطة الفلسطينية، وهم أصحاب المعرفة والخبرة بحاجات القطاع، وكيفية إدارة شؤونه بكفاءة ونزاهة، وبما يؤمن العلاقة الضرورية مع الإدارات الحكومية في الضفة الغربية، ويؤكد الربط بين الضفة والقطاع، باعتبارهما وحدة جغرافية وكيانية سياسية واحدة.

2- تؤكد الجبهة الديمقراطية أن الوظيفة الأساس لـ «قوة الإستقرار الدولية»، هي توفير الحماية الأمنية لشعبنا من العدوان الإسرائيلي، بما في ذلك الإنتشار على خطوط 1967، والمعابر، وضمان عملها في خدمة أبناء شعبنا، كما تؤكد أن تعزيز دورها، وصون علاقاتها مع أبناء القطاع، يكون في إعفاؤها من أية مهام أمنية وشرطية داخلية، وبحيث تكون هذه المهام حصراً بيد الشرطة الفلسطينية التي يتوجب أن تكون تحت إدارة اللجنة الفلسطينية لإدارة شؤون القطاع.

3- إدراكاً منها لأهمية موضوع السلاح، وما جاء في قرار مجلس الأمن عن ترقيين السلاح، و«وضعه جانباً»، تحذر الجبهة الديمقراطية من التهديدات وحملات الإبتزاز التي يمارسها الجانب الإسرائيلي في إصراره وعناده على أن تكلف «قوة الإستقرار الدولية» بالإعتداء على المقاومة من خلال ما يسمى «نزع السلاح»، والعمل على ما سمي بـ«تدمير البنية التحتية» للمقاومة، فإن الجبهة الديمقراطية تدعو لعدم الربط بين هذه القضية وأي من القضايا الأخرى، ذات الأولوية القصوى، كالإنسحاب الإسرائيلي التام من القطاع، أو الشروع في طرح مشاريع التعافي وإعادة الإعمار.

4- إن الجبهة الديمقراطية تؤكد مجدداً أن مسألة سلاح المقاومة ليست مسألة أمنية، كما يحاول الجانب الإسرائيلي أن يقدمها إلى الرأي العام، بل هي مسألة سياسية من الطراز الأول، وأن شعبنا إمتشق السلاح، دفاعاً عن أرضه وحرية وفي مواجهة الإحتلال، وهذا حق مشروع لشعبنا ولكل شعوب الأرض للدفاع عن السيادة الوطنية لأرضها، وإستقلالها، لذلك تؤكد الجبهة الديمقراطية في السياق نفسه، أن مسألة السلاح يجب أن تكون أمراً تفاوضياً، تشارك فيه الأطراف الضامنة، إلى جانب المفاوض الفلسطيني، للوصول إلى حل يكفل لشعبنا، بالملموس وبضمانات دولية، حقوقه الوطنية، في إطار حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة.

5- تشدد الجبهة الديمقراطية على أن أي حديث عن الأفق السياسي للقضية الوطنية الفلسطينية، يبقى غامضاً إذا لم يتم ربطه ربطاً محكماً بالحق الوطني المشروع لشعبنا في تقرير مصيره بنفسه على أرضه، وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 وعاصمتها القدس، في إطار حل دولي ترعاه الأمم المتحدة بموجب قراراتها ذات الصلة، وخاصة القرار 67/19 للعام 2012.

6- تؤكد الجبهة الديمقراطية على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي التام، غير المشروط من قطاع غزة، وبالتالي ترى أن الحديث عن إنتشار عسكري إسرائيلي في قوس أمني، خلف «قوة الإستقرار الدولية»، مسألة تعرض السيادة الوطنية

لشعبنا لخطر التدخل الإسرائيلي في أوضاع القطاع، وفق ذرائع مفتعلة.

7- تجدد الجبهة الديمقراطية التأكيد على أن أي حل يطرح لإعادة الإستقرار لقطاع غزة، يتطلب الإنطلاق من أن القطاع جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، والبناء على هذا، الأمر الذي يتطلب إقامة علاقة مع الضفة الغربية، تضمن وحدة أراضي الدولة الفلسطينية، وتقطع الطريق على كافة المشاريع البديلة، بما فيها سلخ القطاع عن الضفة الغربية» ■

(7)

القرار 2803 إلى أين؟! ...

■ لا يمكن لأي محل أن يتنبأ بمسار واضح لتطبيقات القرار 2803، إذ على القرار أن يمر بمحطات من شأنها أن تساهم في رسم مساره، بتطبيقاته وتداعياتها، مما يفرض علينا المتابعة الدقيقة لهذا المسار ورسم مواقف تتسجم مع تداعياته، سلبية كانت أم إيجابية:

1- هناك محطة تشكيل «مجلس السلام» برئاسة ترامب، وعضوية رؤساء دول، ورجال أعمال، ما يشير إلى أن «وصاية» المجلس لن تكون أميركية صارخة، بل ستنجح المجال - وبحدود معينة - لأدوار أخرى، إلى جانب الدور الأميركي، الأمر الذي من شأنه أن يفتح منافذ لصالح الموضوع الفلسطيني، أقلها في تهدئة حدة الوصاية الأميركية، وتأثيراتها السلبية على المشروع الوطني، ممثلاً بأبناء القطاع ومصالحهم ومستقبلهم السياسي.

2- الأمر نفسه وبشكل أكثر وضوحاً، ينطبق على «قوة الإستقرار الدولية»، المفروض أن تتشكل من دول عربية وإسلامية، ما يعني أن ثمة هوامش واسعة، تتيح للمجتمع الفلسطيني والقوى السياسية، وبشكل خاص ما يتعلق بقضية السلاح، للوصول إلى توافقات مريحة إلى حد ما. كما يتيح ذلك أن يتوفر ولأبناء القطاع بالتحديد، جدار حماية عربي - إسلامي في مواجهة الإحتلال وأعماله العدوانية.

3- ولا يقل أهمية عن هذا، أمر تشكيل أجهزة الشرطة والأمن، وهم من أبناء القطاع والضفة الغربية، وبوابات التفاهم المجتمعي مع هذه الأجهزة مفتوحة على مصراعها إذا ما أُجيد التعامل معها، وفقاً لبعض التسهيلات وللخروج من المأزق الإجتماعي الحياتي لأبناء القطاع.

4- لكن الأمر الذي يتوجب تسليط الضوء عليه هو دور القوى السياسية والمجتمعية في تأطير الحالة الجماهيرية، في لجان شعبية وبلديات وسلطات محلية، تنظم المجتمع، وتنهض بأوضاعه، وتقلع عناصر القوة في صفوفه، وهذا يفترض بنا أن نجترح الصيغة المثلى لتأطير القوى السياسية في إطار فاعل، ومتفاعل مع المجتمع في القطاع ■

(8)

خلاصات

1- يشكل القرار 2803 محطة فاصلة ذات أبعاد مؤثرة بكل تأكيد على مختلف الصعد، من زاوية أنه بات هو الأساس الفاعل، لرسم مستقبل العملية السياسية، وعلى ضوء نتائجه يمكن قراءة تداعيات على المشروع الوطني، من موقع قطاع غزة المركزي في بناء الدولة الفلسطينية بالوحدة مع الضفة الغربية. إن كل هذا بات يستوجب متابعة يومية وثيقة واعية لتطورات الأوضاع في ظل القرار المنشود، واتخاذ مواقف بعيداً عن ردود الفعل الراضية (الرفضية) أو المتساهلة (المستسهلة)، والتدقيق بأن الموقف المتخذ سيصب في مصلحة أبناء القطاع، والموقع الموضوعي، الحقيقي للقطاع في قلب المشروع الوطني.

2- أخرج القرار 2803 إسرائيل من موقع تأثيرها الحصري والمباشر على القطاع، وأغلق مدخلها إلى إعادة «هندسة الشرق الأوسط» من بوابة غزة، بعد أن إنتقلت مرجعية القطاع إلى مجلس الأمن، والولايات المتحدة، والدول العربية الإسلامية الثماني؛ لذا من المتوقع أن ينعكس ذلك سلباً على حكومة نتانياهو بمعارضتها من أجل تمديد المرحلة الأولى من القرار، ما يتيح لها إدانة التدخل السافر في القطاع، وإستبعاد المرحلة الثانية، ما أمكن؛ لذلك لا غرابة أن يشكل

نتنياهو فريقاً وزارياً لمتابعة الوضع في القطاع والقرار 2803، يضم أبرز الشخصيات المتطرفة في حكومته (سموتريتش، بن غشير، ساعر، ...).

3- إن إنتزاع ملف قطاع غزة من قبضة إحتكار حكومة تل أبيب، الذي أضعف تأثيرها إلى حد ما، أفسح المجال لمزيد من التظهير للأزمات الداخلية للنظام السياسي في إسرائيل، بدءاً من التحقيق فيما يسمى «تقصير أكتوبر»، وملفات الفساد الخاصة بنتنياهو، وقانون تجنيد الحريديم، وإعادة بناء الجيش الإسرائيلي وغيره من الملفات، التي من شأنها أن تقاوم أزمة حكومة نتنياهو.

4- في السياق نفسه؛ يلاحظ أن حكومة نتنياهو، ورئيسها بالذات، تحاول أن تستعيض عن تراجعها في قطاع غزة بالأعمال العدوانية التي لم تتوقف ضد القطاع، والتهديدات شبه اليومية بالتدخل لنزع سلاح المقاومة، والعودة إلى إحتلال القطاع أو أقسام إضافية منه، وعن حقها الدائم في اللجوء إلى الضربات التي تسميها «إستباقية»، حتى مع وجود «قوة الإستقرار الدولية».

ومن الواضح أن نتنياهو وهو يحاول البحث عن مداخل بديلة للتعويض عن تراجع دوره في القطاع لتأكيد الدور الإقليمي لإسرائيل بطرق أبواب عدة: بوابة الضفة الغربية، بوابة التدخل السافر في سوريا، وفي العدوان الدائم على لبنان. لكن هذا كله لا يعوض دوره في القطاع، فمصير القطاع في ظل التدخل والعدوان الإسرائيلي لو إستمر، بالإمكان أن يكون له تداعياته على مجمل القضية الفلسطينية، وبالتالي على الخارطة السياسية للإقليم، وهذا ما لا يحققه بنفس المستوى التدخل في سوريا ولبنان.

5- إن تشكيل «مجلس السلام» من رؤساء الدول، و«قوة الإستقرار الدولية» من الدول العربية والإسلامية، سوف يعزز الدور الإقليمي والقدرة على التأثير في القرار الفلسطيني لدول معينة، كمصر والسعودية وقطر وتركيا، بما له من آثار إيجابية على المشروع الفلسطيني.

6- في ضوء تطبيقات القرار 2803؛ سوف تواصل الولايات المتحدة التأسيس لتوسيع «تحالف أبراهام»، أي «التطبيع» في مدى الأقليم، الذي ينسجم

وأولوياتها، التي وإن إلتقت بجانب منها مع إسرائيل، فإنها تفترق عنها في جوانب أخرى، دون أن يفسد ذلك وداً للمصالح الإستراتيجية بينهما. وفي هذا السياق، لا بد أن نلاحظ المدى البعيد لاهتمام ترامب برئيس حكومة إسرائيل، نتتياهو، باعتباره، وفقاً لتقديرات البيت الأبيض، الأقدر إسرائيلياً، على التجاوب والإستجابة لمتطلبات تقدم تطبيق القرار 2803 وفقاً لرؤية ترامب بطبيعة الحال، التي وهي تقيم وزناً للمصالح الإسرائيلية، لا تستطيع أن تتجاهل دائماً مصالح الأطراف العربية والإسلامية، سواء من هو طرف في «إعلان شرم الشيخ»، أو من هو في إطار الدول الثماني، وهو ما يفتح الباب لبعض هذه الدول لتعزيز موقعها الإقليمي، واستعادة نفوذها في القضية الفلسطينية، وبشكل خاص مصر، السعودية، تركيا، وقطر. إن مثل هذه التوازنات التي أحدثها القرار 2803، يمكن أن تشكل نوافذ لصالح الجانب الفلسطيني في إدارته للمعركة السياسية في القطاع، كما في الضفة الغربية.

7- من المتوقع أن يتصاعد الاستيطان (الذي يساوي الضم بالأمر الواقع) في الضفة الغربية، وأن تتصاعد أعمال القمع والأعمال العدوانية الإسرائيلية على يد جيش الإحتلال والمستوطنين، في الوقت الذي يزداد فيه عجز السلطة الفلسطينية عن المواجهة، خاصة تحت وطأة دفتر الشروط الأميركية - الإسرائيلية، لما يسمى الإصلاح بأبعاده البنوية، السياسية والإقتصادية والثقافية، ما يعني أن الحركة الوطنية الفلسطينية تقف أمام معركة ذات شقين في القطاع من جهة، وفي الضفة الغربية من جهة أخرى، ما يقتضي تسليط الضوء على دور القوى السياسية والمجتمع - مدنية في التأثير على مجريات الأمور، مترافقة مع قدرتها على اجتراح أساليب وأشكال نضالية ترتقي إلى مستوى الإستحقاقات والمواجهات المقبل عليها مشروعنا الوطني ■

2025/11/25

في دينامية التعامل مع القرار 2803،

بمواجهة التصعيد الإسرائيلي

[...]

أولاً- قطاع غزة

1- أكد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن القرار 2803 - 2025/11/17، أدخل القضية الفلسطينية، لا سيما الأوضاع في قطاع غزة، في مرحلة مفصلية جديدة، أعادت خلط الكثير من الأوراق، بما في ذلك الإعلان عن وقف الحرب، ووقف النار، والإنسحاب الإسرائيلي من مناطق في قطاع غزة، وتبادل الأسرى، وفتح المعابر، وتدفق المساعدات، وعودة النازحين إلى مناطق سكنهم التي هجروا منها، والتمهيد للمرحلة الثانية، مرحلة التعافي وإعادة الإعمار، وتأمين الهدوء والاستقرار والأمن لقطاع غزة، ربطاً بمسار سياسي، يصون وحدة أراضي دولة فلسطين، ويمهد لحل القضية الوطنية، بما يؤمن لشعبنا الحرية وتقرير المصير والدولة المستقلة، وحق العودة للاجئين.

2- وفي السياق نفسه؛ أدان المكتب السياسي الانتهاكات الإسرائيلية للقرار 2803، بما في ذلك مواصلة القصف واستهداف المدنيين من أبناء شعبنا، وعرقلة دخول المساعدات عبر المعابر، والتهديد بالقوة لاجتياح المناطق الغربية من القطاع، فضلاً عن إزاحة الخط الأصفر غرباً، ومواصلة عمليات نسف المنازل وتفجيرها في مناطق ما زالت تحت الاحتلال.

ورأى المكتب السياسي في هذه الممارسات الإسرائيلية محاولة لتفجير الوضع في القطاع، وتعطيل تطبيق القرار 2803، خاصة بعد أن أثبتت الوقائع الدامغة، فشل الحكومة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها العدوانية. فلا هي نجحت في القضاء على المقاومة، ولا على إرادة الصمود لأبناء القطاع وتهجيرهم، ناهيك عن استرداد الأسرى الإسرائيليين مجاناً وبالقوة، وإحتلال القطاع كاملاً، وجعله مسرحاً لمشاريع التوسع والضم الإستعماري الإسرائيلي في بناء دولة

إسرائيل الكبرى.

3- أكد المكتب السياسي على ضرورة تقوية الفرصة على العدو الإسرائيلي للعودة بالقطاع إلى حالة الحرب، وإفشال القرار 2803، من خلال تنشيط التحرك السياسي على المستوى الإقليمي مع الأطراف الضامنة الموقعة على «إعلان شرم الشيخ» - 2025/10/13، والدول العربية والإسلامية الثماني، فضلاً عن تنشيط الدور الفاعل للجاليات الفلسطينية في عواصم العالم ومدنه الرئيسية، لإدامة التحرك الشعبي في إدانة الإحتلال والإعتداءات الإسرائيلية المتמادية، مع الحرص على مواصلة التحرك السياسي مع القوى الفلسطينية وصولاً إلى التوافق على رؤية موحدة تكفل وحدة التحرك الوطني الفلسطيني، لتعزيز المواجهة، وتصليب الجبهة الداخلية.

4- يرى المكتب السياسي أن القرار 2803 شكل حصيلة لموازن قوى إقليمية ودولية، أفضت إلى مروره في مجلس الأمن بالإجماع مع إمتناع دولتين، رغم أنه مقدم من قبل الولايات المتحدة. وحتى التعديلات التي أدخلت عليه كانت طفيفة، لم تغير في جوهره ومنحاه. وقد لقي ترحيباً من الدول الثماني، حتى قبل التصويت عليه، ما يشير إلى أن نصوص القرار المذكور باعتمادها «خطة النقاط الـ20»، أي «خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة» - 9/29، تحمل في طياتها إحتتمالات عدة، يخضع تفسيرها وكذلك تطبيقها إلى موازين القوى في الميدان أولاً، وإلى إمتلاك الحالة الفلسطينية القدرة على رسم توجهات وتكتيكات واقعية، تستنهض كل عناصر القوة لديها، وفي إطار رؤية إستراتيجية متماسكة، بعيداً عن معايير النقاؤل والتشاؤم، ومعايير المواقف الصفرية، التي تتعامى عن موازين القوى وتتجاهلها.

من هنا؛ يؤكد المكتب السياسي أن الآفاق المتاحة التي يمكن أن يوفرها القرار 2803 أمام الوضع الفلسطيني، تستوجب بذل كل الجهود للوصول إلى توافقات وطنية فلسطينية في قراءة المشهد الفلسطيني والإقليمي، وقراءة الموقع المفصلي للقرار 2803، ورسم إتجاهات النضال وتكتيكاته، بما يسمح بتعزيز الإتجاهات الإيجابية في تطبيقات القرار، والحد من الجوانب السلبية.

5- إن هذا، يتطلب إلى جانب الرؤية الفلسطينية الموحدة، القدرة على نسج علاقات ومد خطوط تفاعل مع الأطراف الضامنة للقرار (الموقعة على «إعلان شرم الشيخ») والدول الثماني، والدول الصديقة للشعب الفلسطيني، خاصة روسيا والصين، الأعضاء في مجلس الأمن المعني بمراجعة الأوضاع دورياً في قطاع غزة، في ضوء تطبيقات القرار 2803.

ما يؤكد صحة هذا التحليل ما تتداوله الصحف الإسرائيلية والأميركية عن مشاريع تطبيقية للقرار 2803، تقوم على التأكيد على بقاء الخط الأصفر خطاً فاصلاً ودائماً، بين شرق القطاع وغربه، والحديث عن «المنطقة الخضراء» التي ما زالت تحت الإحتلال، باعتبارها هي المرشحة لدخولها مرحلة التعافي من خلال إمدادها، هي أولاً بالبيوت الجاهزة، والخيم الواقية من الأمطار، ومركز توزيع المساعدات، والشروع بتوفير المساحات الواسعة للشروع في إعادة الإعمار، في إطار الترويج لدعاية خبيثة، تحاول أن توهم سكان القطاع بمعادلة مخاتلة فحواها: «حيث يكون الإحتلال، تكون المناطق الخضراء، ويكون الإستقرار والأمن والحياة المريحة؛ وحيث تكون المقاومة، يكون الخراب، ويكون النشرد والجوع والبطالة».

6- يعزز هذا الكلام وهذا الحديث عن هذه الخطط، ما يتردد عن صعوبات تواجه الرئيس ترامب في تشكيل «مجلس السلام» الذي سوف يتأسس للإشراف على إعادة بناء القطاع وإعمار، وعن صعوبات تواجه ترامب كذلك في تشكيل «قوة الإستقرار الدولية»، خاصة في ظل ما توفر من حديث عن ضمانات سرية قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل، تمنحها حق الاعتراض على أي طرف لا ترغب في مشاركته في «القوة» المذكورة، كتركيا مثلاً.

7- إذا ما قارنا بين الرغبة الفلسطينية في تعزيز النواحي الإيجابية للقرار المذكور، والتخفيف من جوانبه السلبية من جهة، وبين الأطماع الإسرائيلية من جهة أخرى، التي ما زالت ماثلة نحو القطاع، وفي مقدمها القضاء على المقاومة، وإنتراعها من صفوف أبناء القطاع، كخيار وطني، وكسلوك يومي يعكس إرادة الصمود، والتهديد بالحق المزعوم بالتدخل في عمليات خاصة إستباقية في مناطق غرب القطاع،

والإدعاء بحق التدخل لنزع سلاح المقاومة بالقوة.

إذا ما لاحظنا هذا كله، ندرك أن تطبيق القرار 2803، لن يسير في مسار مستقيم، بل سوف تواجهه عقبات، سيكون بعضها شديد التعقيد، لن يكون بالإمكان تجاوزها إلا من خلال توفر مرجعية فلسطينية موحدة، تمارس دورها في رعاية مصالح سكان القطاع في الجانب السياسي، وخاصة في تطبيقات القرار 2803، حيث يكون لإدارة القطاع إستراتيجية موحدة في ظل علاقات وتفاعلات مع الأطراف الإقليمية والدولية ذات الصلة بالموضوع، ومنها بشكل خاص الدول الثماني ■

ثانياً- أساس وحدة الموقف الفلسطيني

■ بناء على ما سبق؛ فإن المكتب السياسي يؤكد على العمل من أجل التوافق على المعايير والأطر والمفاهيم التالية، أساساً لوحدة الموقف الفلسطيني:

1- أن تكون لجنة إدارة قطاع غزة، مشكلة من شخصيات وطنية من أبناء القطاع مشهود بنزاهتها وانتمائها الوطني، تضم أصحاب إختصاص تمتلك القدرة على متابعة الشأن اليومي، في إستعادة الحياة الطبيعية بالخطوات المثابرة، وبالكفاءة المطلوبة، وبما يضمن أن تشكل هذه الإدارة، جزءاً من القيادة اليومية للقطاع، تمارس دورها في سياق وطني واضح، باعتبار القطاع جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب توفير صيغ من التنسيق والتعاون مع حكومة السلطة الفلسطينية، وبما يضمن وحدة الشعب ووحدة مصيره، والتغلب على أية محاولات لعرض صيغ بديلة.

2- التمسك بالإنسحاب الإسرائيلي التام من القطاع، خاصة بعد أن إستعاد أسراه بالتبادل، لتحل محله على خطوط التماس «قوة الإستقرار الدولية»، المعنية بحماية حدود القطاع ومعايره، وتوفير الأمن لسكانه، والعمل في السياق نفسه، مع الدول الثماني على أن تتشكل «قوة الإستقرار» في معظمها، إن لم تكن كلها من الدول العربية والمسلمة، ما يؤسس لعلاقة إيجابية مع السكان، تنطلق من الموقف المبدئي للدول المشاركة من القضية الفلسطينية.

3- الإصرار على أن يكون إنتشار «قوة الاستقرار» خارج المدن والمخيمات والتجمعات السكانية، حيث تحل أجهزة الشرطة الفلسطينية التابعة إدارياً للجنة إدارة القطاع.

4- التأكيد على أن مسألة سلاح المقاومة، مسألة سياسية من الطراز الأول، وهي ليست سلاحاً منفلاً، ولا يشكل وجودها خطراً، لا على السكان ولا على «قوة الاستقرار»، وأن حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال بكافة الأشكال المتاحة، هو حق مشروع تكفله القوانين الدولية، والمواثيق وشرعة حقوق الإنسان، وأن حل قضية السلاح يكون بالتوافق السياسي، ولا دخل لقوات الإحتلال بها، ولا تدخل في أية إشتراطات لقوات الإحتلال للإلتزام بمنظومة القرار 2803، وقرارات وقف الحرب ووقف النار والإسحاب التام من القطاع.

5- التأكيد على الحق المشروع لشعبنا في إعادة إعمار ما دمره الإحتلال والغزو الإسرائيلي، وهو عمل يرتقي إلى مستوى جرائم الحرب، باعتراف الجناية الدولية، ما يفترض أن يكون الإعمار تحت إشراف الدول العربية والإسلامية، وخاصة مصر، عملاً بقرارات القمم العربية والإسلامية ذات الصلة، ما يجعل من إعادة الإعمار إلتزاماً من الدول المعنية بقراراتها الجماعية في القمم المذكورة ■

ثالثاً- في إستنهاض الحركة الجماهيرية وتفعيل الحوار الوطني تحت راية منظمة التحرير

1- وكما كان لإرادة الصمود لدى أبناء القطاع، الدور الحاسم في إفشال أهداف العدو الإسرائيلي طوال أكثر من عامين، فإن لإرادة الصمود والثبات والتمسك بالأرض، دوراً لا يقل أهمية عن الصمود في زمن الحرب.

إن القوى الفلسطينية معنية بأن تتحمل مسؤولياتها التاريخية في تأطير الحركة الشعبية الفلسطينية في القطاع، لتعزيز دورها في عملية إعادة بناء المجتمع بمدنه ومختلف تجمعاته، ما يفترض أن تتسلح هذه القوى بخطط عمل نضالية داخل المجتمع، تستنهض عناصر القوة والكفاءة في صفوفه، بتأطير هذه العناصر بالأشكال المناسبة، وبحيث يكون حضور شعبنا في القطاع، بقواه

المجتمعية الفاعلة، هو الحضور البارز في عمليات إعادة البناء والإعمار، وبذلك تشكل البلديات واللجان الشعبية والأطر النسائية والأطر الشبابية، والفرق التطوعية، والمؤسسات المجتمعية على اختلاف مشاربها، تربية كانت أم إغاثية أو إجتماعية وغيرها، دوراً رئيساً وفاعلاً.

إن هذا العمل يتطلب من القوى الفاعلة على الصعيد الوطني أن توفر الأطر القيادية الوطنية التي من شأنها أن تشكل الغطاء السياسي لكل هذا الفعل، وتحميه من أية تشويشات أخرى.

2- في هذا الجانب؛ يفترض أن تكون م.ت.ف هي الإطار الوطني المعني بتوفير الغطاء السياسي من خلال ما تمثله المنظمة سياسياً، وما يترتب عليها من واجبات إجتماعية، لذلك ستبقى الدعوة إلى الحوار الوطني، الذي يضم الجميع، من أمناء عامين، ولجنة تنفيذية، وهيئة رئاسة المجلس الوطني، وشخصيات وطنية موضوعاً حاضراً على الدوام، لتوحيد الموقف الفلسطيني بكل اتجاهاته، وتقديم الوضع في قطاع غزة، باعتباره جزءاً من القضية الوطنية، والحل الوطني لها، وليس مجرد مشروع لإعادة الإعمار والبناء.

3- في هذا السياق؛ يرى المكتب السياسي أن التسرع في إصدار قرار القانون، لتشكيل فريق «رئاسي» معني ومتفرداً بملف قطاع غزة، من شأنه أن يضعف الدعوة إلى الحوار الوطني، وأن ينزع من اللجنة التنفيذية صلاحياتها، وهو فضلاً عن ذلك يشكل تجاهلاً لكل الدعوات، لتوفير صيغة وطنية موحدة، تكون هي المعنية بالتعاطي مع شؤون القطاع وفي قضاياها المختلفة ■

رابعاً- الضفة الغربية في خضم المواجهة مع الإحتلال

■ منذ مطلع العام 2025؛ شهدت الضفة الغربية تصعيداً وحشياً في الأعمال العدوانية لقوات الإحتلال، وعصابات المستوطنين، لم تسلم منها أي من مناطق الضفة الغربية وتجمعاتها السكانية، وبشكل خاص الريف الفلسطيني، حيث يتعرض الفلاحون والمزارعون إلى أعمال عدوانية منظمة وممنهجة على يد المستوطنين، تحميهم قوات الإحتلال، فضلاً عن إجتياح الأغوار الشمالية

وإخلاء 60 نقطة سكانية فلسطينية من قاطنيها، والإجتاحات المتتالية لمدن الشمال، والجنوب والوسط، بما في ذلك القدس، ومشروع توسيع الإستعمار الإستيطاني في منطقة (E1)، وإخلاء أحياء بكاملها من سكانها الفلسطينيين ليحل مكانهم المستوطنون.

وتشكل الحرب المفتوحة في مدن شمال الضفة الغربية ومخيماتها، النموذج الفاقع لسياسة التدمير والتهجير، وإعادة هندسة المكان، في إطار خطط إستيطانية، لم تخفها دولة الإحتلال، بل تفصح عنها بأشكال مختلفة، آخرها مشروع السماح للمستوطنين بتملك أراضي في الضفة الغربية (يهودا والسامرة حسب نصوص مشروع القانون)، في أسلوب آخر من أساليب الضم الصامت.

يرافق ذلك أعمال قتل واعتقالات جماعية، ونصب حواجز وبوابات، وإقتحامات متتالية للأقصى، وإحالة مسؤولية إدارة الحرم الإبراهيمي، لبلدية كريات أربع، في مصادرة للمسجد وعلى طريق تحويله تدريجياً إلى معبد يهودي. هذا دون أن نتجاهل في الوقت نفسه، ما تتعرض له السلطة الفلسطينية من إجراءات تعسفية على يد قوات الإحتلال، كإغلاق المعابر أمام الوفود الرسمية، أو فرض الحصار الحالي على السلطة، والإمتناع عن تحويل أموال المقاصة، والتفرد باستقطاعات منها بدواعي التعويض ليهود متضررين على يد الفلسطينيين.

■ كل هذا، يؤكد أن الضفة الغربية، تعيش في خضم المواجهة المفتوحة مع دولة الإحتلال، في ظل غياب إستراتيجية وطنية للمواجهة والتصدي لسياسات القمع والتخريب والتوسع والضم، وعليه؛ فإن المكتب السياسي:

1- يجدد دعوته لجميع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى عقد مؤتمر وطني، يكون معنياً بالوصول عبر موقف جماعي إلى رؤية وطنية جامعة، لتعزيز القدرة الوطنية على المواجهة، في الميدان، بكل أشكال المواجهة والمقاومة، وفي المحافل السياسية، وبالتعاون مع الحركات الشعبية في العالم.

2- ويؤكد في السياق نفسه، أن الأجواء السياسية الدولية، الرسمية والشعبية، باتت أكثر إنحيازاً للموقف السياسي الوطني الفلسطيني، خاصة بعدما إكتشفت

حقيقة السياسات الإسرائيلية الإستعمارية، وإن ما يشهده قطاع غزة من تضامن عالمي، وما شهدته الدولة الفلسطينية من إعترافات جديدة، كلها تعتبر دليلاً على أن المجتمع الدولي يقف إلى جانب الشعوب المكافحة من أجل حريتها، ولا يقف إلى جانب سياسات الرهانات على الوعود الأميركية أو الغربية أو سياسات التذلل والإستجداء.

إن الأبواب مفتوحة أمام شعبنا وقواه السياسية في الضفة الغربية، لإحداث نقلة مهمة ومفصلية في النضال الوطني، حيث تكون إرادة المواجهة، هي العنصر الفاعل في صناعة الأحداث ■

خامساً - قانون الإنتخابات المحلية وتعديلاته الجائرة

■ توقف المكتب السياسي أمام القانون رقم 23 لعام 2025، الذي تضمن تعديلات جائرة على قانون إنتخابات الحكم المحلي، ومسّت روح نظام الإنتخابات، ووضعت شروطاً جديدة للمرشحين حين إشتطرت إلتزام المرشح بالتوقيع على برنامج م.ت.ف، وإلتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية، ما يعتبر مخالفة صريحة للعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، كما يعتبر إنتهاكاً للحقوق التي ضمنتها وثيقة الإستقلال والقانون الأساسي، علماً أن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالحقوق الوطنية الفلسطينية، تشكل جزءاً مركزياً من مكونات البرنامج السياسي ل م.ت.ف، وعليه؛ يؤكد المكتب السياسي على ما يلي:

1- يشكل هذا القانون تجاهلاً للإعتراضات الواسعة التي تقدمت بها غالبية القوى الفلسطينية والمؤسسات المدنية والحقوقية على تعديلات القانون.

2- يشكل القانون 23 لعام 2025 إصراراً على التفرد بالتعديلات، في ظل غياب التوافق الوطني، وغياب السلطة التشريعية، كما يشكل تراجعاً عن قانون الإنتخابات البلدية، ويزيد من تعقيد واقع البلديات، ويربك الأثر الإجتماعي للإنتخابات بدلاً من تعزيزه، كما من شأنها أن تضع العراقيل أمام مشاركة فئات واسعة من أبناء شعبنا وقواه السياسية في الإنتخابات، وتكرس الإنقسام الداخلي،

وتعمق من أزمة النظام السياسي.

■ على قاعدة التمسك بدورية إنتخابات الحكم المحلي، والإلتزام الصارم باستحقاقاتها، فإن المكتب السياسي يؤكد رفضه لإجراء الإنتخابات المحلية وفقاً لهذا القانون، كما يؤكد أن أي تعديلات على هذا القانون الحساس والهام تتطلب أوسع توافق وطني، وهذا مكانه السلطة التشريعية التي أعلن عن إنتخابها خلال عام، فإن المكتب السياسي يدعو إلى سحب القرار بقانون رقم 23، ويؤكد في الوقت ذاته على إجراء إنتخابات بلدية وفقاً للقانون السابق ■

المكتب السياسي

2025/12/4

President Donald J. Trump's Comprehensive Plan to end the Gaza Conflict

خطة الرئيس دونالد ج. ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة

29 September 2025

1- Gaza will be a deradicalized terror-free zone that does not pose a threat to its neighbors.

1- ستكون غزة منطقة خالية من التطرف والإرهاب لا تشكل تهديداً لجيرانها.

2- Gaza will be redeveloped for the benefit of the people of Gaza, who have suffered more than enough.

2- سيُعاد تنمية غزة لصالح سكان غزة الذين تكبدوا من المعاناة ما يفوق الوصف.

3- If both sides agree to this proposal, the war will immediately end. Israeli forces will withdraw to the agreed upon line to prepare for a hostage release. During this time, all military operations, including aerial and artillery bombardment, will be suspended, and battle lines will remain frozen until conditions are met for the complete staged withdrawal.

3- إذا وافق الطرفان على هذا المقترح، ستنتهي الحرب على الفور. وستسحب القوات الإسرائيلية إلى الخط المتفق عليه استعداداً لإطلاق سراح الرهائن. وفي هذه الأثناء، ستتوقف جميع العمليات العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي، وستظل خطوط القتال مجمدة حتى تُستوفى شروط الإنسحاب المرحلي الكامل.

4- Within 72 hours of Israel publicly accepting this agreement, all hostages, alive and deceased, will be returned.

4- في غضون 72 ساعة من إعلان إسرائيل قبولها لهذا الإتفاق، ستتم إعادة جميع الرهائن الأحياء والمتوفين.

5- Once all hostages are released, Israel will release 250 life sentence prisoners plus 1700 Gazans who were detained after October 7th 2023, including all women and children detained in that context. For every Israeli hostage whose remains are released, Israel will release the remains of 15 deceased Gazans.

5- بمجرد إطلاق سراح جميع الرهائن، ستفرج إسرائيل عن 250 أسيراً محكوماً بالسجن المؤبد بالإضافة إلى 1700 من سكان غزة الذين إحتجزوا بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بمن فيهم جميع النساء والأطفال المحتجزين في هذا السياق. ومقابل كل رهينة إسرائيلي يتم الإفراج عن رفاته، ستفرج إسرائيل عن رفات 15 من سكان غزة المتوفين.

6- Once all hostages are returned, Hamas members who commit to peaceful co-existence and to decommission their weapons will be given amnesty. Members of Hamas who wish to leave Gaza will be provided safe passage to receiving countries.

6- بمجرد إعادة جميع الرهائن، سيُمنح العفو لأعضاء حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي وبوضع أسلحتهم جانباً. وستتاح لأعضاء حماس الراغبين في مغادرة غزة إمكانية العبور الآمن إلى البلدان المستقبلية.

7- Upon acceptance of this agreement, full aid will be immediately sent into the Gaza Strip. At a minimum, aid quantities will be consistent with what was included in the January 19, 2025, agreement regarding humanitarian aid, including rehabilitation of infrastructure (water, electricity, sewage), rehabilitation of hospitals and bakeries, and entry of necessary equipment to remove rubble and open roads.

7- عند قبول هذا الإتفاق، سيُشرع فوراً في إرسال كامل المساعدات إلى قطاع غزة. وسيضاهي حجم المساعدات، كحد أدنى، ما تضمنه إتفاق 19 كانون الثاني/يناير 2025 بشأن المساعدة الإنسانية، بما في ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية (المياه، والكهرباء، والصرف الصحي) وإعادة تأهيل المستشفيات والمخابز وإدخال المعدات اللازمة لإزالة الأنقاض وفتح الطرق.

8- Entry of distribution and aid in the Gaza Strip will proceed without interference from the two parties through the United Nations and its agencies, and the Red Crescent, in addition to other international institutions not associated in any manner with either party. Opening the Rafah crossing in both directions will be subject to the same mechanism implemented under the January 19, 2025 agreement.

8- سيجري إدخال المساعدات وتوزيعها في قطاع غزة، دون تدخل من الطرفين، عن طريق الأمم المتحدة ووكالاتها والهلال الأحمر، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى التي لا تكون مرتبطة بأي شكل من الأشكال بأي من الطرفين. وسيخضع فتح معبر رفح في كلا الإتجاهين لنفس الآلية المطبقة بموجب إتفاق 19 كانون الثاني/يناير 2025.

9- Gaza will be governed under the temporary transitional governance of a technocratic, apolitical Palestinian committee, responsible for delivering the day-to-day running of public services and municipalities for the people in Gaza. This committee will be made up of qualified Palestinians and international experts, with oversight and supervision by a new international transitional body, the "Board of Peace," which will be headed and chaired by President Donald J. Trump, with other members and heads of State to be announced, including Former Prime Minister Tony Blair. This body will set the framework and handle the funding for the redevelopment of Gaza until such time as the Palestinian Authority has completed its reform

program, as outlined in various proposals, including President Trump's peace plan in 2020 and the Saudi-French proposal, and can securely and effectively take back control of Gaza. This body will call on best international standards to create modern and efficient governance that serves the people of Gaza and is conducive to attracting investment.

9- يُعهد بالحكم في غزة، في إطار الحوكمة الإنتقالية المؤقتة، إلى لجنة فلسطينية تكنوقراطية، غير سياسية، تكون مسؤولة عن تسيير العمل اليومي للخدمات العامة والبلديات لفائدة سكان غزة. وستتألف هذه اللجنة من فلسطينيين وخبراء دوليين مؤهلين، وستعمل تحت إشراف ومراقبة هيئة دولية إنتقالية جديدة، وهي "مجلس السلام"، الذي سيرأسه الرئيس دونالد ج. ترامب، مع أعضاء آخرين ورؤساء دول سيعلم عنهم لاحقاً، بمن فيهم رئيس الوزراء السابق طوني بلير. وستضع هذه الهيئة إطار العمل وتتولى إدارة التمويل اللازم لإعادة تنمية غزة ريثما تستكمل السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحية، على النحو المبين في المقترحات المختلفة، بما في ذلك خطة السلام التي قدمها الرئيس ترامب في عام 2020 والمقترح السعودي - الفرنسي، ويكون بمقدورها إستعادة زمام السيطرة على غزة بشكل آمن وفعال. وستسترشد هذه الهيئة بأفضل المعايير الدولية لإقامة حوكمة حديثة وفعالة تخدم سكان غزة وتفضي إلى جذب الإستثمارات.

10- A Trump economic development plan to rebuild and energize Gaza will be created by convening a panel of experts who have helped birth some of the thriving modern miracle cities in the Middle East. Many thoughtful investment proposals and exciting development ideas have been crafted by well-meaning international groups, and will be considered to synthesize the security and governance frameworks to attract and facilitate these investments that will create jobs, opportunity, and hope for future Gaza.

10- سيعكف على وضع خطة ترامب للتنمية الإقتصادية من أجل إعادة إعمار

غزة وتنشيطها فريقاً من الخبراء الذين ساعدوا في تأسيس عدد من المدن الحديثة الخارقة والمزدهرة في الشرق الأوسط. ولقد قامت مجموعات دولية ذات نوايا حسنة بصوغ العديد من المقترحات الإستثمارية المدروسة وطرح الكثير من الأفكار التنموية الواعدة، وسيُنظر فيها من أجل دمج أطر الأمن والحوكمة لجذب وتيسير هذه الإستثمارات التي ستساهم في إيجاد فرص العمل وفتح الآفاق وإحياء الأمل في مستقبل غزة.

11- A special economic zone will be established with preferred tariff and access rates to be negotiated with participating countries.

11- سيجري إنشاء منطقة إقتصادية خاصة تُحدد لها تعريفات جمركية ورسوم دخول تفضيلية بالتفاوض مع البلدان المشاركة.

12- No one will be forced to leave Gaza, and those who wish to leave will be free to do so and free to return. We will encourage people to stay and offer them the opportunity to build a better Gaza.

12- لن يُجبر أحد على مغادرة غزة، وكل من يرغب في المغادرة ستكون له حرية القيام بذلك وحرية العودة. وسنشجع السكان على البقاء وسنقدم لهم الفرص اللازمة لبناء غزة أفضل.

13- Hamas and other factions agree to not have any role in the governance of Gaza, directly, indirectly, or in any form. All military, terror, and offensive infrastructure, including tunnels and weapon production facilities, will be destroyed and not rebuilt. There will be a process of demilitarization of Gaza under the supervision of independent monitors, which will include placing weapons permanently beyond use through an agreed process of decommissioning, and supported by an internationally funded buy back and reintegration program all verified by the independent monitors. New Gaza will be fully committed to building a

prosperous economy and to peaceful coexistence with their neighbors.

13- توافق حماس والفصائل الأخرى على ألا يكون لها أي دور في حكم غزة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولا بأي شكل. وسيتم تدمير جميع البنى التحتية العسكرية، الإرهابية والهجومية، بما في ذلك الأنفاق ومرافق إنتاج الأسلحة، ولن يعاد بناؤها. ستكون هناك عملية لإنهاء عسكرة غزة تحت إشراف مراقبين مستقلين، سوف تشمل وضع الأسلحة جانباً بشكل دائم من خلال عملية متفق عليها لإخراج السلاح من الخدمة الفعلية، وستكون (هذه العملية) مدعومة ببرنامج ممول دولياً لإعادة شراء السلاح وإعادة دمج (المقاتلين)، وسيجري التحقق من كل ذلك من قبل المراقبين المستقلين. ستكون غزة الجديدة ملتزمة تماماً ببناء إقتصاد مزدهر وبالتعايش السلمي مع جيرانها.

14- A guarantee will be provided by regional partners to ensure that Hamas, and the factions, comply with their obligations and that New Gaza poses no threat to its neighbors or its people.

14- سيضمن الشركاء الإقليميون إمتثال حماس والفصائل لالتزاماتها، وألا تشكل غزة الجديدة أي تهديد لجيرانها أو لشعبها.

15- The United States will work with Arab and international partners to develop a temporary International Stabilization Force (ISF) to immediately deploy in Gaza. The ISF will train and provide support to vetted Palestinian police forces in Gaza, and will consult with Jordan and Egypt who have extensive experience in this field. This force will be the long-term internal security solution. The ISF will work with Israel and Egypt to help secure border areas, along with newly trained Palestinian police forces. It is critical to prevent munitions from entering Gaza and to facilitate the rapid and secure flow of goods to rebuild and revitalize Gaza. A deconfliction mechanism will be agreed upon by the parties.

15- ستعمل الولايات المتحدة مع الشركاء العرب والدوليين على تشكيل قوة دولية مؤقتة لتحقيق الإستقرار من أجل نشرها على الفور في غزة. وستقوم القوة الدولية بتدريب ودعم قوات الشرطة الفلسطينية التي سبق فرز أفرادها في غزة، وستشاور مع الأردن ومصر اللتين تتمتعان بخبرة واسعة في هذا المجال. وستكون هذه القوة هي الحل لتوفير الأمن الداخلي في الأجل الطويل. وستعمل القوة الدولية مع إسرائيل ومصر للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية، إلى جانب قوات الشرطة الفلسطينية المدربة حديثاً. ومن الأهمية بمكان منع دخول الذخائر إلى غزة وتسهيل التدفق السريع والأمن للسلع بغية إعادة إعمار غزة وإنعاشها. وسيتفق الطرفان على آلية لتفادي التصادم.

16- Israel will not occupy or annex Gaza. As the ISF establishes control and stability, the Israel Defense Forces (IDF) will withdraw based on standards, milestones, and timeframes linked to demilitarization that will be agreed upon between the IDF, ISF, the guarantors, and the United States, with the objective of a secure Gaza that no longer poses a threat to Israel, Egypt, or its citizens. Practically, the IDF will progressively hand over the Gaza territory it occupies to the ISF according to an agreement they will make with the transitional authority until they are withdrawn completely from Gaza, save for a security perimeter presence that will remain until Gaza is properly secure from any resurgent terror threat.

16- لن تقوم إسرائيل باحتلال غزة أو ضمها. وبينما تعمل القوة الدولية على بسط السيطرة وتحقيق الإستقرار، سينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي إستناداً إلى معايير ومعالَم محددة وأطر زمنية مرتبطة بعملية إنهاء العسكرية، يتم الإتفاق عليها بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوة الدولية والجهات الضامنة والولايات المتحدة، بهدف إيجاد غزة آمنة لا تشكل بعد الآن تهديداً لإسرائيل أو مصر أو مواطنيها. وعلى المستوى العملي، سيسلم جيش الدفاع الإسرائيلي تدريجياً الأراضي التي يحتلها في غزة إلى القوة الدولية وفقاً لاتفاق يُبرم مع السلطة

الانتقالية إلى أن يكتمل الانسحاب من غزة، باستثناء وجود طوق أمني سيستمر إلى أن تصبح غزة في مأمن تام من عودة ظهور أي تهديد إرهابي.

17- In the event Hamas delays or rejects this proposal, the above, including the scaled-up aid operation, will proceed in the terror-free areas handed over from the IDF to the ISF.

17- في حال أرجأت حماس هذا المقترح أو رفضته، سيُشرع في تنفيذ ما ذكر أعلاه، بما في ذلك عملية المساعدات الموسّعة، في المناطق الخالية من الإرهاب التي يسلمها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى القوة الدولية لتحقيق الاستقرار.

18- An interfaith dialogue process will be established based on the values of tolerance and peaceful co-existence to try and change mindsets and narratives of Palestinians and Israelis by emphasizing the benefits that can be derived from peace.

18- سيجري إطلاق عملية حوار بين الأديان على أساس قيم التسامح والتعايش السلمي لمحاولة تغيير العقليات والسرديات لدى الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال التأكيد على الفوائد التي يمكن جنيها من السلام.

19- While Gaza re-development advances and when the PA reform program is faithfully carried out, the conditions may finally be in place for a credible pathway to Palestinian self-determination and statehood, which we recognize as the aspiration of the Palestinian people.

19- مع تقدم عملية إعادة التنمية في غزة وعندما يتم تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية بأمانة، قد تتوافر الظروف أخيراً لتهيئة مسار موثوق يتيح للفلسطينيين تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، ونحن نعترف بأن ذلك هو ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني.

20- The United States will establish a dialogue between Israel and the Palestinians to agree on a political horizon for peaceful and prosperous co-existence.

20- ستعمل الولايات المتحدة على إقامة حوار بين إسرائيل والفلسطينيين
للاتفاق على آفاق العمل السياسي بغية التعايش في سلام وازدهار ■

The Trump Declaration for Enduring Peace and Prosperity

13 October 2025

■ We, the undersigned, welcome the truly historic commitment and implementation by all parties to the Trump Peace Agreement, ending more than two years of profound suffering and loss — opening a new chapter for the region defined by hope, security, and a shared vision for peace and prosperity.

We support and stand behind President Trump's sincere efforts to end the war in Gaza and bring lasting peace to the Middle East. Together, we will implement this agreement in a manner that ensures peace, security, stability, and opportunity for all peoples of the region, including both Palestinians and Israelis.

We understand that lasting peace will be one in which both Palestinians and Israelis can prosper with their fundamental human rights protected, their security guaranteed, and their dignity upheld.

We affirm that meaningful progress emerges through cooperation and sustained dialogue, and that strengthening bonds among nations and peoples serves the enduring interests of regional and global peace and stability.

We recognize the deep historical and spiritual significance of this region to the faith communities whose roots are intertwined with the land of the region — Christianity, Islam, and Judaism among them. Respect for these sacred connections and the protection of their heritage sites shall remain

paramount in our commitment to peaceful coexistence.

We are united in our determination to dismantle extremism and radicalization in all its forms. No society can flourish when violence and racism is normalized, or when radical ideologies threaten the fabric of civil life. We commit to addressing the conditions that enable extremism and to promoting education, opportunity, and mutual respect as foundations for lasting peace.

We hereby commit to the resolution of future disputes through diplomatic engagement and negotiation rather than through force or protracted conflict. We acknowledge that the Middle East cannot endure a persistent cycle of prolonged warfare, stalled negotiations, or the fragmentary, incomplete, or selective application of successfully negotiated terms. The tragedies witnessed over the past two years must serve as an urgent reminder that future generations deserve better than the failures of the past.

We seek tolerance, dignity, and equal opportunity for every person, ensuring this region is a place where all can pursue their aspirations in peace, security, and economic prosperity, regardless of race, faith, or ethnicity.

We pursue a comprehensive vision of peace, security, and shared prosperity in the region, grounded in the principles of mutual respect and shared destiny.

In this spirit, we welcome the progress achieved in establishing comprehensive and durable peace arrangements in the Gaza Strip, as well as the friendly and mutually beneficial relationship between Israel and its regional neighbors. We pledge to work collectively to implement and sustain this legacy, building institutional

foundations upon which future generations may thrive together in peace.

We commit ourselves to a future of enduring peace.

Donald J. Trump

President of the United States of
America

Abdel Fattah El-Sisi

President of the Arab Republic
of Egypt

Tamim bin Hamad Al-Thani

Emir of the State of Qatar

Recep Tayyip Erdoğan

President of the Republic of
Türkiye

إعلان ترامب للسلام الدائم والازدهار

13 تشرين الأول/أكتوبر 2025

■ نحن الموقعون أدناه، نرحب بالالتزام التاريخي الحقيقي من جميع الأطراف باتفاقية ترامب للسلام وتنفيذها، مما يُنهي أكثر من عامين من المعاناة الشديدة والخسائر الفادحة، ويفتح فصلاً جديداً للمنطقة يسوده الأمل والأمن ورؤية مشتركة للسلام والازدهار.

نحن ندعم ونقف وراء جهود الرئيس ترامب المخصصة لإنهاء الحرب في غزة وإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. معاً، سننفذ هذه الاتفاقية بطريقة تضمن السلام والأمن والاستقرار والفرص لجميع شعوب المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون والإسرائيليون.

إننا ندرك أن السلام الدائم هو الذي يُمكن الفلسطينيين والإسرائيليين من الإزدهار مع حماية حقوقهم الإنسانية الأساسية، وضمان أمنهم، وصون كرامتهم.

ونؤكد أن التقدم الهادف ينشأ من خلال التعاون والحوار المُستدام، وأن تعزيز الروابط بين الدول والشعوب يخدم المصالح الدائمة للسلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

كما أننا ندرك الأهمية التاريخية والروحية العميقة لهذه المنطقة لدى المجتمعات الدينية التي تتشابه جذورها مع أرض هذه المنطقة، بما فيها المسيحية والإسلام واليهودية. وسيظل إحترام هذه الروابط المقدسة وحماية مواقعها التراثية أمراً بالغ الأهمية في التزامنا بالتعايش السلمي.

نحن متحدون في عزمنا على تفكيك التطرف والتشدد بجميع أشكاله. لا يمكن لأي مجتمع أن يزدهر عندما يصبح العنف والعنصرية أمراً طبيعياً، أو عندما تهدد الأيديولوجيات المتطرفة نسيج الحياة المدنية. ونحن ملتزمون بمعالجة الظروف التي تُمكن التطرف، وبتشجيع التعليم والفرص والإحترام المتبادل كأساس للسلام الدائم.

ونلتزم بموجب ذلك بحل النزاعات المستقبلية من خلال الحوار الدبلوماسي والتفاوض بدلاً من استخدام القوة أو الصراع الممتد. ونُقرّ بأن الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحمل دوامة مستمرة من الحروب المطولة، والمفاوضات المتعثرة، أو التطبيق المُجزأ أو الناقص أو الإنتقائي لشروط تم التفاوض عليها بنجاح. يجب أن تكون المآسي التي شهدناها على مدى العامين الماضيين بمثابة تنكير عاجل بأن الأجيال القادمة تستحق ما هو أفضل من إخفاقات الماضي.

نحن نسعى إلى التسامح والكرامة وتكافؤ الفرص للجميع، بشكل يضمن أن تكون هذه المنطقة مكاناً يمكن للجميع فيه تحقيق تطلعاتهم في سلام وأمن وازدهار إقتصادي، بغض النظر عن العرق أو المعتقد أو الأصل العرقي.

ونسعى إلى تحقيق رؤية شاملة للسلام والأمن والازدهار المشترك في المنطقة، مبنية على مبادئ الإحترام المتبادل والمصير المشترك.

وانطلاقاً من هذه الروح، نرحب بالتقدم المحرز في إرساء ترتيبات سلام شامل ودائم في قطاع غزة، وكذلك بالعلاقات الودية والمتبادلة المنفعة بين إسرائيل وجيرانها في المنطقة. ونتعهد بالعمل الجماعي من أجل تنفيذ هذا الإرث والحفاظ عليه، وبناء الأسس المؤسسية التي يمكن للأجيال القادمة أن تزدهر عليها معاً في سلام.

نحن نلتزم بمستقبل يسوده السلام الدائم ■

عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

رجب طيب أردوغان

رئيس جمهورية تركيا

دونالد ج. ترامب

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

تميم بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر

قرار مجلس الأمن 2803

17 November 2025

The Security Council,

Welcoming the Comprehensive Plan to End the Gaza Conflict of 29 September 2025 ("Comprehensive Plan")(annex 1 to this resolution), and applauding the states that have signed, accepted, or endorsed it, and further welcoming the historic Trump Declaration for Enduring Peace and Prosperity of 13 October 2025 and the constructive role played by the United States of America, the State of Qatar, the Arab Republic of Egypt, and the Republic of Türkiye, in having facilitated the ceasefire in the Gaza Strip،

Determining that the situation in the Gaza Strip threatens the regional peace and the security of neighboring states and noting prior relevant Security Council resolutions relating to the situation in the Middle East, including the Palestinian question،

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بالخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة المؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2025 ("الخطة الشاملة") (المرفق 1 لهذا القرار)، وإذ يشيد بالدول التي وقعت عليها أو قبلتها أو أيدتها، وإذ يرحب كذلك بإعلان ترامب التاريخي للسلام الدائم والإزدهار المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2025، وبالدور البناء الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ودولة قطر وجمهورية مصر العربية والجمهورية التركية في تيسير وقف إطلاق النار في قطاع غزة،

وإذ يقرر أن الحالة في قطاع غزة تهدد السلام الإقليمي وأمن الدول المجاورة، وإذ يشير إلى قرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة المتعلقة بالحالة في

الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين،

1- Endorses the Comprehensive Plan, acknowledges the parties have accepted it, and calls on all parties to implement it in its entirety, including maintenance of the ceasefire, in good faith and without delay:

1- يؤيد الخطة الشاملة، ويقر بقبولها من الطرفين، ويدعو جميع الأطراف إلى تنفيذها بالكامل، بما في ذلك الحفاظ على وقف إطلاق النار، بحسن نية ودون تأخير؛

2- Welcomes the establishment of the Board of Peace (BoP) as a transitional administration with international legal personality that will set the framework, and coordinate funding for, the redevelopment of Gaza pursuant to the Comprehensive Plan, and in a manner consistent with relevant international legal principles, until such time as the Palestinian Authority (PA) has satisfactorily completed its reform program, as outlined in various proposals, including President Trump's peace plan in 2020 and the Saudi-French Proposal, and can securely and effectively take back control of Gaza.

2- يرحب بإنشاء مجلس السلام باعتباره هيئة إدارية إنتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع إطار العمل وتنسيق التمويل لإعادة تنمية غزة وفقاً للخطة الشاملة، وبما يتسق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ريثما تستكمل السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي بشكل مرضٍ، على النحو المبين في المقترحات المختلفة، بما في ذلك خطة السلام التي قدمها الرئيس ترامب في عام 2020 والمقترح السعودي - الفرنسي، ويكون بمقدورها إستعادة زمام السيطرة على غزة بشكل آمن وفعال.

After the PA reform program is faithfully carried out and Gaza redevelopment has advanced, the conditions may finally be in place for a credible pathway to Palestinian self-determination and statehood. The United States will

establish a dialogue between Israel and the Palestinians to agree on a political horizon for peaceful and prosperous coexistence؛

وبعد تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية بأمانة وإحراز تقدم في عملية إعادة التنمية في غزة، قد تتوافر الظروف أخيراً لتهيئة مسار موثوق يتيح للفلسطينيين تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. وستعمل الولايات المتحدة على إقامة حوار بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على آفاق العمل السياسي بغية التعايش في سلام وازدهار؛

3- Underscores the importance of the full resumption of humanitarian aid in cooperation with the BoP into the Gaza Strip in a manner consistent with relevant international legal principles and through cooperating organizations, including the United Nations, the International Committee of the Red Cross, and the Red Crescent, and ensuring such aid is used solely for peaceful uses and not diverted by armed groups؛

3- يشدد على أهمية استئناف إدخال المساعدات الإنسانية بشكل كامل إلى قطاع غزة بالتعاون مع مجلس السلام، بما يتسق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة ومن خلال المنظمات المتعاونة، بما في ذلك الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وضمان استخدام هذه المساعدات في الأغراض السلمية فقط وعدم تحويل وجهتها من قبل الجماعات المسلحة؛

4- Authorizes Member States participating in the BoP and the BoP to: (A) enter into such arrangements as may be necessary to achieve the objectives of the Comprehensive Plan, including those addressing privileges and immunities of personnel of the force established in paragraph 7 below؛

4- يأذن للدول الأعضاء المشاركة في مجلس السلام ولمجلس السلام:

(أ) بإبرام الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة، بما في ذلك

الترتيبات التي تتناول إمتيازات وحصانات أفراد القوة المنشأة في الفقرة 7 أدناه؛

and (B) establish operational entities with, as necessary, international legal personality and transactional authorities for the performance of its functions, including:

و(ب) إنشاء كيانات تشغيلية تكون لها، حسب الإقتضاء، شخصية قانونية دولية وتتمتع بالصلاحيات التي تخولها إبرام المعاملات لأداء وظائفها، بما في ذلك:

(1) the implementation of a transitional governance administration, including the supervising and supporting of a Palestinian technocratic, apolitical committee of competent Palestinians from the Strip, as championed by the Arab League, which shall be responsible for day-to-day operations of Gaza's civil service and administration;

(2) the reconstruction of Gaza and of economic recovery programs;

(3) the coordination and supporting of and delivery of public services and humanitarian assistance in Gaza;

(4) any measures to facilitate the movement of persons in and out of Gaza, in a manner consistent with the Comprehensive Plan;

and (5) any such additional tasks as may be necessary to support and implement the Comprehensive Plan؛

(1) تنفيذ إدارة للحكومة الإنتقالية، بما في ذلك الإشراف على لجنة فلسطينية تكنوقراطية غير سياسية تضم فلسطينيين أكفاء من القطاع ودعمها، على نحو ما تؤيده جامعة الدول العربية، تكون مسؤولة عن العمليات اليومية للخدمة المدنية والإدارة في غزة؛

و(2) إعادة إعمار غزة واستحداث برامج الإنعاش الإقتصادي؛

و(3) تنسيق ودعم وتقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية في غزة؛

و(4) إتخاذ أي تدابير لتيسير حركة الأشخاص من غزة وإليها، بما يتفق مع

الخطة الشاملة؛

و(5) القيام بأي مهام إضافية قد تكون ضرورية لدعم وتنفيذ الخطة الشاملة؛

5- Understands that the operational entities referred to in paragraph 4 above will operate under the transitional authority and oversight of the BoP and are to be funded through voluntary contributions from donors and BoP funding vehicles and governments؛

5- يدرك أن الكيانات التشغيلية المشار إليها في الفقرة 4 أعلاه ستعمل في إطار السلطة الانتقالية لمجلس السلام وتحت إشرافه وستُمول من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات؛

6- Calls upon the World Bank and other financial institutions to facilitate and provide financial resources to support the reconstruction and development of Gaza, including through the establishment of a dedicated trust fund for this purpose and governed by donors؛

6- يدعو البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية إلى تيسير وتوفير الموارد المالية لدعم إعادة إعمار غزة وتميئتها، بوسائل منها إنشاء صندوق إستثماري مخصص لهذا الغرض تديره الجهات المانحة؛

7- Authorizes Member States working with the BoP and the BoP to establish a temporary International Stabilization Force (ISF) in Gaza to deploy under unified command acceptable to the BoP, with forces contributed by participating States, in close consultation and cooperation with the Arab Republic of Egypt and the State of Israel, and to use all necessary measures to carry out its mandate consistent with international law, including international humanitarian law.

7- يأذن للدول الأعضاء التي تتعاون مع مجلس السلام وللمجلس السلام بإنشاء قوة دولية مؤقتة لتحقيق الإستقرار في غزة تُنشر تحت قيادة موحدة يقبلها

مجلس السلام، وتتألف من قوات تساهم بها الدول المشاركة، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل، وباستخدام جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية هذه القوة الدولية بما يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

The ISF shall work with Israel and Egypt, without prejudice to their existing agreements, along with the newly trained and vetted Palestinian police force, to help secure border areas; stabilize the security environment in Gaza by ensuring the process of demilitarizing the Gaza Strip, including the destruction and prevention of rebuilding of the military, terror, and offensive infrastructure, as well as the permanent decommissioning of weapons from non-state armed groups;

وتعمل القوة الدولية مع إسرائيل ومصر، دون المساس بالاتفاقات القائمة بينهما، إلى جانب قوة الشرطة الفلسطينية التي سبق تدريب أفرادها وفرزهم، للمساعدة في تأمين المناطق الحدودية؛ وتحقيق إستقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان عملية إلغاء عسكرة قطاع غزة، بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية والإرهابية والهجومية في القطاع، وكذلك وضع أسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية جانباً بشكل دائم؛

protect civilians, including humanitarian operations; train and provide support to the vetted Palestinian police forces; coordinate with relevant States to secure humanitarian corridors; and undertake such additional tasks as may be necessary in support of the Comprehensive Plan.

وحماية المدنيين، بما في ذلك العمليات الإنسانية؛ وتدريب قوات الشرطة الفلسطينية التي سبق فرز أفرادها وتقديم الدعم لها؛ والتنسيق مع الدول المعنية لتأمين الممرات الإنسانية؛ والقيام بأي مهام إضافية قد تكون ضرورية لدعم الخطة الشاملة.

As the ISF establishes control and stability, the Israel

Defense Forces (IDF) will withdraw from the Gaza Strip based on standards, milestones, and timeframes linked to demilitarization that will be agreed between the IDF, ISF, the guarantors, and the United States, save for a security perimeter presence that will remain until Gaza is properly secure from any resurgent terror threat.

وبينما تعمل القوة الدولية على بسط السيطرة وتحقيق الإستقرار، سينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من غزة إستنادا إلى معايير ومعالم محددة وأطر زمنية مرتبطة بعملية إلغاء العسكرة يتم الإتفاق عليها بين جيش الدفاع الإسرائيلي والقوة الدولية والجهات الضامنة والولايات المتحدة، باستثناء وجود طوق أمني سيستمر إلى أن تصبح غزة في مأمن تام من عودة ظهور أي تهديد إرهابي.

The ISF shall, (A) assist the BoP in monitoring the implementation of the ceasefire in Gaza, and enter into such arrangements as may be necessary to achieve the objectives of the Comprehensive Plan;

and (B) operate under the strategic guidance of the BoP and will be funded through voluntary contributions from donors and BoP funding vehicles and governments؛

وتعمل القوة الدولية على: (أ) مساعدة مجلس السلام في مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة، وإبرام الترتيبات التي قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف الخطة الشاملة؛

و(ب) تنفيذ عملياتها بتوجيه إستراتيجي من مجلس السلام وبتمويل من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات؛

8- Decides the BoP and international civil and security presences authorized by this resolution shall remain authorized until Dec. 31, 2027, subject to further action by the Council, and any further reauthorization of the ISF be in full cooperation and coordination with Egypt and Israel and other Member States continuing to work with the ISF؛

8- يقرر أن يظل الإذن الصادر بموجب هذا القرار لكل من مجلس السلام وأشكال الوجود المدني والأمني الدولي سارياً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2027، رهناً باتخاذ مجلس الأمن إجراءات أخرى، وأن يكون أي تجديد للإذن الصادر للقوة الدولية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع مصر وإسرائيل والدول الأعضاء الأخرى التي تواصل العمل مع القوة الدولية؛

9- Calls upon Member States and international organizations to work with the BoP to identify opportunities to contribute personnel, equipment, and financial resources to its operating entities and the ISF, to provide technical assistance to its operating entities and the ISF, and to give full recognition to its acts and documents؛

9- يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى العمل مع مجلس السلام لتحديد الفرص المتاحة للمساهمة بالأفراد والمعدات والموارد المالية لكياناته التشغيلية وللقوة الدولية، وتقديم المساعدة الفنية لكياناته التشغيلية وللقوة الدولية، والإعتراف الكامل بما يصدر عنه من أعمال ووثائق؛

10- Requests the BoP provide a written report on progress related to the above to the UN Security Council every six months؛

10- يطلب إلى مجلس السلام أن يقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كل ستة أشهر تقريراً خطياً عن التقدم المحرز فيما يتعلق بما ورد أعلاه؛

11- Decides to remain seized of the matter.

11- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره ■

ANNEX 1- President Donald J. Trump's Comprehensive Plan to end the Gaza Conflict.

المرفق 1- خطة الرئيس دونالد ج. ترامب لإنهاء النزاع في غزة.

الفصل الثامن

ميثاق «مجلس السلام»

2026/1/21

■ مقدمة

- الميثاق باللغتين العربية والإنجليزية
- الاجتماع الأول لـ «مجلس السلام» في واشنطن
- مذكرة قانونية بشأن مخاطر محتملة
- في ترتيبات ما بعد إتفاق غزة

مقدمة

■/ ورد تشكيل «مجلس السلام» برئاسة دونالد ترامب، كمرجعية عليا في إطار الحوكمة الإنتقالية المؤقتة لقطاع غزة، في الفقرة التاسعة من «خطة النقاط الـ 20» - 2025/9/29، التي أضحت جزءاً من قرار مجلس الأمن الرقم 2803 - 2025/11/17، أسوة بالفقرات الإحدى عشر الأخرى من هذا القرار، التي تناولت بمعظمها (7 من أصل 11 فقرة) «مجلس السلام» بمهامه وصلاحياته في نطاق القطاع. وفي 2026/1/21 صدر «ميثاق مجلس السلام برئاسة ترامب» الذي ندرج نصه فيما يتبع، كما ونص «المذكرة القانونية بشأن مخاطر دستورية وقانونية وسياسية محتملة في ترتيبات ما بعد إتفاق غزة،..»: [

1-1 ■ يتميز «مجلس السلام» بحسب ميثاقه - 2026/1/21 بالأهداف والمهام المحددة له، عن تلك التي ذكرت في «خطة النقاط الـ 20» - 2025/9/29، باتساع ولايته لتشمل العالم بعد أن كانت تقتصر على «إنهاء النزاع في غزة»، وذلك من خلال جمعها بين مهام «ضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة أو المهددة بالنزاعات»، وبين «إعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني» فيها، حيث «يتولى مجلس السلام» مهام بناء السلام وفقاً للقانون الدولي، وبما يُقر بموجب هذا «الميثاق»، أي بما هو أبعد من القانون الدولي، وبوجهة «تطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل جميع الدول الساعية إلى السلام» (المادة 4 من «ميثاق السلام»).

■ الميثاق إذن، يتحدث بمهامه عن السلام في العالم، بما يضعه بتنافس (إن لم يكن بتضاد) مع مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ما يؤشر له ما ورد في ديباجة «ميثاق السلام» عند إبداء «الأسف لأن العديد من مناهج (مقاربات) بناء السلام ترسخ التبعية الدائمة وتكرس الأزمات بدلاً من قيادة الشعوب لتجاوزها»، لـ «يؤكد على الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام».

2-2 ■ إن هذا التوجه لإنشاء هيئة دولية معنية بحل أزمات تهدد السلم في العالم، لا تقتصر على مسعى تجاوز ما بقي مجلس الأمن دونه، بل عن نزوع

لإحتكار مرجعية إدارة الأزمات (دولية كانت أم إقليمية) بتجميع خيوطها عند الرئيس الأميركي بالتخصيص.

هذا ما يؤكد ميثاق «مجلس السلام» بمنح رئيسه (أي دونالد ترامب)، وبشكل غير مسبوق في أي من المنظمات والأطر الأممية والدولية القائمة، صلاحيات مطلقة ترد في أكثر من 90% من المواد الـ 13، التي يتشكل منها الميثاق، نذكر منها:

- الرئيس هو الذي يعين دائماً خلفاً له في هذا المنصب، حيث لا يجوز إستبدال الرئيس إلا في حالة الإستقالة، أو نتيجة العجز؛ وهو الذي يختار رئيس المجلس التنفيذي، كما يجوز له عزل أعضاء هذا المجلس وتجديد عضويتهم وفقاً لتقديره؛ كما يتمتع الرئيس بسلطة حصرية لإنشاء أو تعديل أو حل الكيانات التابعة لمجلس السلام.

- وأخيراً، يكون الرئيس هو المرجع النهائي فيما يتعلق بتفسير «الميثاق» وتطبيقه، ولا يجوز إبداء أي تحفظات على هذا الميثاق، من قبل الدول الأعضاء ■

نص ميثاق «مجلس السلام» برئاسة ترامب

Full text: Charter of Trump's Board of Peace

2026 /1/21

PREAMBLE

الديباجة

Declaring that durable peace requires pragmatic judgment, common-sense solutions, and the courage to depart from approaches and institutions that have too often failed;

Recognizing that lasting peace takes root when people are empowered to take ownership and responsibility over their future;

Affirming that only sustained, results-oriented partnership, grounded in shared burdens and commitments, can secure peace in places where it has for too long proven elusive;

Lamenting that too many approaches to peace-building foster perpetual dependency, and institutionalize crisis rather than leading people beyond it;

Emphasizing the need for a more nimble and effective international peace-building body; and

Resolving to assemble a coalition of willing States committed to practical cooperation and effective action,

Judgment guided and justice honored, the Parties hereby adopt the Charter for the Board of Peace.

إذ نعلن أن السلام الدائم يتطلب حكمة عملية، وحلولاً منطقية، وشجاعة للتخلي عن المناهج والمؤسسات التي فشلت مراراً وتكراراً؛ وإذ ندرك أن السلام الدائم يترسخ عندما يتم تمكين الشعوب من تولي زمام مستقبلها وتحمل مسؤوليته.

وإذ نؤكد أن الشراكة المستدامة والفعالة، القائمة على تقاسم الأعباء والالتزامات، هي وحدها الكفيلة بتحقيق السلام في المناطق التي ظل فيها السلام بعيد المنال لفترة طويلة.

وإذ نأسف لأن العديد من مناهج بناء السلام تُرسخ التبعية الدائمة، وتُكرس الأزمات بدلاً من قيادة الشعوب لتجاوزها.

وإذ نؤكد على الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام.

وإذ نعقد العزم على تشكيل تحالف من الدول الراغبة الملتزمة بالتعاون العملي والعمل الفعال، وبحكمة وعدل، تُقرّ الأطراف بموجب هذا ميثاق مجلس السلام.

الفصل الأول - الأهداف والمهام

CHAPTER I-PURPOSES AND FUNCTIONS

Article 1: Mission

المادة 1: المهمة

The Board of Peace is an international organization that seeks to promote stability, restore dependable and lawful governance, and secure enduring peace in areas affected or threatened by conflict. The Board of Peace shall undertake such peace-building functions in accordance with international law and as may be approved in accordance with this Charter, including the development and dissemination of best practices capable of being applied by all nations and communities seeking peace.

مجلس السلام منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الإستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة أو المهددة بالنزاعات.

ويتولى مجلس السلام مهام بناء السلام وفقاً للقانون الدولي، وبما يُقرّ بموجب هذا الميثاق، بما في ذلك تطوير ونشر أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها من قبل جميع الدول والمجتمعات الساعية إلى السلام.

CHAPTER II - MEMBERSHIP

الفصل الثاني - العضوية

Article 2.1: Member States

المادة 1.2: الدول الأعضاء

Membership in the Board of Peace is limited to States invited to participate by the Chairman, and commences upon notification that the State has consented to be bound

by this Charter, in accordance with Chapter XI.

تقتصر عضوية مجلس السلام على الدول التي يدعوها الرئيس (الأمريكي دونالد ترامب) للمشاركة، وتبدأ العضوية فور إخطار الدولة بموافقتها على الالتزام بهذا الميثاق، وفقاً للفصل الحادي عشر.

المادة 2.2: مسؤوليات الدول الاعضاء

Member State Responsibilities Article 2.2:

(a) Each Member State shall be represented on the Board of Peace by its Head of State or Government.

(b) Each Member State shall support and assist with Board of Peace operations consistent with their respective domestic legal authorities. Nothing in this Charter shall be construed to give the Board of Peace jurisdiction within the territory of Member States, or require Member States to participate in a particular peace-building mission, without their consent.

(c) Each Member State shall serve a term of no more than three years from this Charter's entry into force, subject to renewal by the Chairman. The three-year membership term shall not apply to Member States that contribute more than USD \$1,000,000,000 in cash funds to the Board of Peace within the first year of the Charter's entry into force.

(أ) يُمثل كل دولة عضو في مجلس السلام رئيس دولتها أو حكومتها.

(ب) تدعم كل دولة عضو عمليات مجلس السلام وتساعد بها بما يتوافق مع سلطاتها القانونية المحلية.

ولا يُفسر أي بند في هذا الميثاق على أنه يمنح مجلس السلام إختصاصاً داخل أراضي الدول الأعضاء، أو يلزمها بالمشاركة في أي مهمة محددة لبناء السلام، دون موافقتها.

(ج) تكون مدة عضوية كل دولة عضو ثلاث سنوات كحد أقصى من تاريخ نفاذ هذا الميثاق، قابلة للتجديد من قبل الرئيس. ولا تسري مدة العضوية البالغة

ثلاث سنوات على الدول الأعضاء التي تُساهم بأكثر من مليار دولار أمريكي نقداً في مجلس السلام خلال السنة الأولى من نفاذ الميثاق.

المادة 3.2: إنهاء العضوية Article 2.3: Termination of Membership

Membership shall terminate upon the earlier of: (i) expiration of a three-year term, subject to Article 2.2(c) and renewal by the Chairman; (ii) withdrawal, consistent with Article 2.4; (iii) a removal decision by the Chairman, subject to a veto by a two-thirds majority of Member States; or (iv) dissolution of the Board of Peace pursuant to Chapter X. A Member State whose membership terminates shall also cease to be a Party to the Charter, but such State may be invited again to become a Member State, in accordance with Article 2.1.

تنتهي العضوية عند أقرب تاريخ من التاريخين التاليين: (1) إنتهاء مدة العضوية البالغة ثلاث سنوات، وفقاً للمادة 2.2(ج) وقابلة للتجديد من قبل الرئيس؛ (2) الإنسحاب، وفقاً للمادة 4.2؛ (3) قرار إقالة من الرئيس، مع مراعاة حق النقض (الفيتو) بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء؛ أو (4) حلّ مجلس السلام وفقاً للفصل العاشر. وتفقّد الدولة العضو التي تنتهي عضويتها صفتها كطرف في الميثاق، ولكن يجوز دعوتها مجدداً للإنضمام كعضو، وفقاً للمادة 1.2.

المادة 4.2: الإنسحاب Article 2.4: Withdrawal

Any Member State may withdraw from the Board of Peace with immediate effect by providing written notice to the Chairman.

يجوز لأي دولة عضو الإنسحاب من مجلس السلام فوراً بإخطار الرئيس كتابياً.

الفصل الثالث – الحوكمة CHAPTER III-GOVERNANCE

المادة 1.3: مجلس السلام Article 3.1: The Board of Peace

- (a) The Board of Peace consists of its Member States.
- (b) The Board of Peace shall vote on all proposals on its

agenda, including with respect to the annual budgets, the establishment of subsidiary entities, the appointment of senior executive officers, and major policy determinations, such as the approval of international agreements and the pursuit of new peace-building initiatives.

(c) The Board of Peace shall convene voting meetings at least annually and at such additional times and locations as the Chairman deems appropriate. The agenda at such meetings shall be set by the Executive Board, subject to notice and comment by Member States and approval by the Chairman.

(d) Each Member State shall have one vote on the Board of Peace.

(e) Decisions shall be made by a majority of the Member States present and voting, subject to the approval of the Chairman, who may also cast a vote in his capacity as Chairman in the event of a tie.

(f) The Board of Peace shall also hold regular non-voting meetings with its Executive Board at which Member States may submit recommendations and guidance with respect to the Executive Board's activities, and at which the Executive Board shall report to the Board of Peace on the Executive Board's operations and decisions. Such meetings shall be convened on at least a quarterly basis, with the time and place of said meetings determined by the Chief Executive of the Executive Board.

(g) Member States may elect to be represented by an alternate high-ranking official at all meetings, subject to approval by the Chairman.

(h) The Chairman may issue invitations to relevant regional economic integration organizations to participate in the proceedings of the Board of Peace under such terms and conditions as he deems appropriate.

- (أ) يتألف مجلس السلام من الدول الأعضاء فيه.
- (ب) يصوّت مجلس السلام على جميع المقترحات المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك ما يتعلق بالميزانيات السنوية، وإنشاء الكيانات الفرعية، وتعيين كبار المسؤولين التنفيذيين، والقرارات السياسية الرئيسية، مثل الموافقة على الإتفاقيات الدولية والسعي وراء مبادرات جديدة لبناء السلام.
- (ج) يعقد مجلس السلام إجتماعات تصويتية مرة واحدة على الأقل سنوياً، وفي أوقات وأماكن إضافية يراها الرئيس مناسبة، ويُحدد جدول أعمال هذه الإجتماعات من قبل المجلس التنفيذي، مع مراعاة إخطار الدول الأعضاء وتعليقاتها وموافقة الرئيس.
- (د) لكل دولة عضو صوت واحد في مجلس السلام.
- (هـ) تُتخذ القرارات بأغلبية الدول الأعضاء الحاضرة والمصوتة، مع مراعاة موافقة الرئيس، الذي يجوز له أيضاً التصويت بصفته رئيساً في حالة تعادل الأصوات.
- (و) يعقد مجلس السلام أيضاً إجتماعات دورية غير تصويتية مع مجلسه التنفيذي، حيث يجوز للدول الأعضاء تقديم توصيات وتوجيهات بشأن أنشطة المجلس التنفيذي، ويقدم المجلس التنفيذي خلالها تقريراً إلى مجلس السلام عن عملياته وقراراته، وتُعقد هذه الإجتماعات مرة واحدة على الأقل ربع سنوية، ويُحدد زمان ومكان هذه الإجتماعات من قبل المجلس التنفيذي.
- (ز) يجوز للدول الأعضاء إختيار ممثل بديل رفيع المستوى في جميع الإجتماعات، شريطة موافقة الرئيس.
- (ح) يجوز للرئيس توجيه دعوات إلى منظمات التكامل الإقتصادي الإقليمي ذات الصلة للمشاركة في أعمال مجلس السلام وفقاً للشروط والأحكام التي يراها مناسبة.

Article 3.2: Chairman

المادة 2.3: الرئيس

(a) Donald J. Trump shall serve as inaugural Chairman of the

Board of Peace, and he shall separately serve as inaugural representative of the United States of America, subject only to the provisions of Chapter III.

(b) The Chairman shall have exclusive authority to create, modify, or dissolve subsidiary entities as necessary or appropriate to fulfill the Board of Peace's mission.

(أ) يتولى دونالد ج. ترامب منصب الرئيس الافتتاحي لمجلس السلام، ويتولى بشكل منفصل منصب الممثل الافتتاحي للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثالث فقط.

(ب) يتمتع الرئيس بسلطة حصرية لإنشاء أو تعديل أو حل الكيانات التابعة حسبما تقتضيه الضرورة أو الإقتضاء لتحقيق مهمة مجلس السلام.

المادة 3.3: الخلافة والإستبدال Article 3.3: Succession and Replacement

The Chairman shall at all times designate a successor for the role of Chairman. Replacement of the Chairman may occur only following voluntary resignation or as a result of incapacity, as determined by a unanimous vote of the Executive Board, at which time the Chairman's designated successor shall immediately assume the position of the Chairman and all associated duties and authorities of the Chairman.

يُعيّن الرئيس دائماً خلفاً له في منصب الرئيس، ولا يجوز إستبدال الرئيس إلا في حالة الإستقالة الطوعية أو نتيجة العجز، وفقاً لما يقرره المجلس التنفيذي بالإجماع، وفي هذه الحالة يتولى خلف الرئيس المُعيّن منصب الرئيس فوراً، ويتمتع بكافة واجباته وصلاحياته.

المادة 4.3: اللجان الفرعية Article 3.4: Subcommittees

The Chairman may establish subcommittees as necessary or appropriate and shall set the mandate, structure, and governance rules for each such subcommittee.

يجوز للرئيس إنشاء لجان فرعية حسب الحاجة أو الإقتضاء، ويحدد إختصاصات كل لجنة فرعية وهيكلها وقواعد حوكمتها.

الفصل الرابع - المجلس التنفيذي

CHAPTER IV-EXECUTIVE BOARD

المادة 1.4: تكوين المجلس التنفيذي والتمثيل

Article 4.1: Executive Board Composition and Representation

(a) The Executive Board shall be selected by the Chairman and consist of leaders of global stature.

(b) Members of the Executive Board shall serve two-year terms, subject to removal by the Chairman and renewable at his discretion.

(c) The Executive Board shall be led by a Chief Executive nominated by the Chairman and confirmed by a majority vote of the Executive Board.

(d) The Chief Executive shall convene the Executive Board every two weeks for the first three months following its establishment and on a monthly basis thereafter, with additional meetings convened as the Chief Executive deems appropriate.

(e) Decisions of the Executive Board shall be made by a majority of its members present and voting, including the Chief Executive. Such decisions shall go into effect immediately, subject to veto by the Chairman at any time thereafter.

(f) The Executive Board shall determine its own rules of procedure.

(أ) يختار الرئيس المجلس التنفيذي، على أن يتألف من قادة ذوي مكانة عالمية.

(ب) تكون مدة عضوية أعضاء المجلس التنفيذي سنتين، ويجوز للرئيس عزلهم

وتجديد عضويتهم وفقاً لتقديره.

(ج) يرأس المجلس التنفيذي رئيس تنفيذي يُرشّحه الرئيس ويُصدّق عليه بأغلبية أصوات المجلس التنفيذي.

(د) يدعو الرئيس التنفيذي المجلس التنفيذي للإجتماع كل أسبوعين خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تأسيسه، ثم شهرياً بعد ذلك، مع عقد إجتماعات إضافية حسبما يراه الرئيس التنفيذي مناسباً.

(هـ) تتخذ قرارات المجلس التنفيذي بأغلبية أعضائه الحاضرين والمصوتين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي. وتنفذ هذه القرارات فوراً، مع إحتفاظ الرئيس بحق النقض (الفيتو) في أي وقت لاحق.

(و) يحدد المجلس التنفيذي نظامه الداخلي.

المادة 2.4: ولاية المجلس التنفيذي

Article 4.2: Executive Board Mandate

The Executive Board shall:

(a) Exercise powers necessary and appropriate to implement the Board of Peace's mission, consistent with this Charter;

(b) Report to the Board of Peace on its activities and decisions on a quarterly basis, consistent with Article 3.1(f), and at additional times as the Chairman may determine.

يتولى المجلس التنفيذي ما يلي:

(أ) ممارسة الصلاحيات اللازمة والمناسبة لتنفيذ مهمة مجلس السلام، بما يتوافق مع هذا الميثاق.

(ب) تقديم تقرير إلى مجلس السلام عن أنشطته وقراراته كل ثلاثة أشهر، بما يتوافق مع المادة 1.3 (و)، وفي أوقات إضافية يحددها الرئيس.

الفصل الخامس - الأحكام المالية

CHAPTER V-FINANCIAL PROVISIONS

Article 5.1: Expenses

المادة 5.1: النفقات

Funding for the expenses of the Board of Peace shall be through voluntary funding from Member States, other States, organizations, or other sources.

يتم تمويل نفقات مجلس السلام من خلال التمويل الطوعي من الدول الأعضاء، والدول الأخرى، والمنظمات، أو مصادر أخرى.

Article 5.2: Accounts

المادة 5.2: الحسابات

The Board of Peace may authorize the establishment of accounts as necessary to carry out its mission. The Executive Board shall authorize the institution of controls and oversight mechanisms with respect to budgets, financial accounts, and disbursements, as necessary or appropriate to ensure their integrity.

يجوز لمجلس السلام أن يأذن بإنشاء حسابات حسب الضرورة لتنفيذ مهمته، ويأذن المجلس التنفيذي بوضع آليات الرقابة والإشراف على الميزانيات والحسابات المالية والمدفوعات، حسب الضرورة أو الإقتضاء لضمان نزاهتها.

الفصل السادس - الوضع القانوني

CHAPTER VI - LEGAL STATUS

Article 6:

المادة 6:

(a) The Board of Peace and its subsidiary entities possess international legal personality. They shall have such legal capacity as may be necessary to the pursuit of their mission (including, but not limited to, the capacity to enter into contracts, acquire and dispose of immovable and movable property, institute legal proceedings, open bank accounts, receive and disburse private and public funds, and employ staff).

(b) The Board of Peace shall ensure the provision of such privileges and immunities as are necessary for the exercise of the functions of the Board of Peace and its subsidiary entities and personnel, to be established in agreements with the States in which the Board of Peace and its subsidiary entities operate or through such other measures as may be taken by those States consistent with their domestic legal requirements. The Board may delegate authority to negotiate and conclude such agreements or arrangements to designated officials within the Board of Peace and/or its subsidiary entities.

(أ) يتمتع مجلس السلام والكيانات التابعة له بالشخصية القانونية الدولية، ويتمتعون بالأهلية القانونية اللازمة لتحقيق مهمتهم (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أهلية إبرام العقود، وحيازة العقارات والتصرف فيها لممتلكات منقولة وغير منقولة، وإقامة الدعاوى القضائية، وفتح الحسابات المصرفية، واستلام وصرف الأموال الخاصة والعامة، وتوظيف الموظفين).

(ب) يضمن مجلس السلام توفير الإمتيازات والحصانات اللازمة لممارسة مهام مجلس السلام وكياناته التابعة وموظفيه، وذلك بموجب إتفاقيات مع الدول التي يعمل فيها مجلس السلام وكياناته التابعة، أو من خلال أي تدابير أخرى تتخذها تلك الدول بما يتوافق مع متطلباتها القانونية المحلية .

ويجوز للمجلس تفويض سلطة التفاوض وإبرام هذه الإتفاقيات أو الترتيبات إلى مسؤولين معينين داخل مجلس السلام و/أو كياناته التابعة.

الفصل السابع - التفسير وتسوية المنازعات

CHAPTER VII-INTERPRETATION AND DISPUTE RESOLUTION

Article 7:

المادة 7:

Internal disputes between and among Board of Peace Members, entities, and personnel with respect to matters related to the Board of Peace should be resolved through amicable collaboration, consistent with the organizational

authorities established by the Charter, and for such purposes, the Chairman is the final authority regarding the meaning, interpretation, and application of this Charter.

تُحل المنازعات الداخلية بين أعضاء مجلس السلام وكياناته وموظفيه فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمجلس السلام عن طريق التعاون الودي، بما يتوافق مع الصلاحيات التنظيمية المنصوص عليها في الميثاق، وفي هذا الصدد، يكون الرئيس هو المرجع النهائي فيما يتعلق بتفسير هذا الميثاق وتطبيقه.

الفصل الثامن - تعديلات الميثاق

CHAPTER VIII-CHARTER AMENDMENTS

Article 8:

المادة 8:

Amendments to the Charter may be proposed by the Executive Board or at least one-third of the Member States of the Board of Peace acting together. Proposed amendments shall be circulated to all Member States at least thirty (30) days before being voted on. Such amendments shall be adopted upon approval by a two-thirds majority of the Board of Peace and confirmation by the Chairman. Amendments to Chapters II, III, IV, V, VIII, and X require unanimous approval of the Board of Peace and confirmation by the Chairman. Upon satisfaction of the relevant requirements, amendments shall enter into force on such date as specified in the amendment resolution or immediately if no date is specified.

يجوز للمجلس التنفيذي أو لثلث الدول الأعضاء في مجلس السلام على الأقل، مجتمعة، إقتراح تعديلات على الميثاق. تُعمم التعديلات المقترحة على جميع الدول الأعضاء قبل التصويت عليها بثلاثين (30) يوماً على الأقل.

تُعمد هذه التعديلات بموافقة ثلثي أعضاء مجلس السلام وتصديق الرئيس، وتتطلب تعديلات الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والثمان والعاشر موافقة مجلس السلام بالإجماع وتصديق الرئيس.

وعند استيفاء الشروط ذات الصلة، تدخل التعديلات حيز النفاذ في التاريخ المحدد في قرار التعديل، أو فوراً إذا لم يُحدد تاريخ.

الفصل التاسع - القرارات والتوجيهات الأخرى

CHAPTER IX-RESOLUTIONS OR OTHER DIRECTIVES

Article 9:

المادة 9:

The Chairman, acting on behalf of the Board of Peace, is authorized to adopt resolutions or other directives, consistent with this Charter, to implement the Board of Peace's mission.

يُخَوَّل الرئيس، نيابةً عن مجلس السلام، إصدار القرارات والتوجيهات الأخرى، بما يتوافق مع هذا الميثاق، لتنفيذ مهمة مجلس السلام.

الفصل العاشر- المدة والحل والانتقال

CHAPTER X-DURATION, DISSOLUTION AND TRANSITION

Article 10.1: Duration

المادة 1.10: المدة

The Board of Peace continues until dissolved in accordance with this Chapter, at which time this Charter will also terminate.

يستمر مجلس السلام حتى يتم حله وفقاً لأحكام هذا الفصل، وعندها ينتهي هذا الميثاق أيضاً.

Article 10.2: Conditions for Dissolution

المادة 2.10: شروط الحل

The Board of Peace shall dissolve at such time as the Chairman considers necessary or appropriate, or at the end of every odd-numbered calendar year, unless renewed by the Chairman no later than November 21 of such odd-numbered calendar year. The Executive Board shall provide for the rules and procedures with respect to the settling of all assets, liabilities, and obligations upon dissolution.

يُحل مجلس السلام في الوقت الذي يراه الرئيس ضرورياً أو مناسباً، أو في نهاية كل سنة فردية، ما لم يُجده الرئيس في موعد أقصاه 21 نوفمبر من تلك السنة الفردية .
ويضع المجلس التنفيذي القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية جميع الأصول والخصوم والالتزامات عند الحل.

الفصل الحادي عشر - بدء النفاذ

CHAPTER XI-ENTRY INTO FORCE

Article 11.1: Entry into Force and

المادة 1.11: بدء النفاذ

Provisional Application

والتطبيق المؤقت

(a) This Charter shall enter into force upon expression of consent to be bound by three States. (b) States required to ratify, accept, or approve this Charter through domestic procedures agree to provisionally apply the terms of this Charter, unless such States have informed the Chairman at the time of their signature that they are unable to do so. Such States that do not provisionally apply this Charter may participate as Non-Voting Members in Board of Peace proceedings pending ratification, acceptance, or approval of the Charter consistent with their domestic legal requirements, subject to approval by the Chairman.

(أ) يبدأ نفاذ هذا الميثاق بمجرد إبداء ثلاث دول موافقتها على الإلتزام به.

(ب) توافق الدول التي يُشترط عليها التصديق على هذا الميثاق أو قبوله أو الموافقة عليه من خلال إجراءاتها الداخلية على تطبيق أحكامه تطبيقاً مؤقتاً، ما لم تُبلغ هذه الدول الرئيس وقت توقيعها بعدم قدرتها على ذلك. ويجوز للدول التي لا تُطبق هذا الميثاق تطبيقاً مؤقتاً المشاركة كأعضاء غير مصوتين في إجراءات مجلس السلام ريثما يتم التصديق على الميثاق أو قبوله أو الموافقة عليه، بما يتوافق مع متطلباتها القانونية الداخلية، وذلك رهنأً بموافقة الرئيس.

Article 11.2: Depositary

المادة 2.11: الجهة الوديعة

The original text of this Charter, and any amendment thereto shall be deposited with the United States of America, which is hereby designated as the Depositary of this Charter. The Depositary shall promptly provide a certified copy of the original text of this Charter, and any amendment or additional protocols thereto, to all signatories to this Charter.

يُودع النص الأصلي لهذا الميثاق، وأي تعديل عليه، لدى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تُعيّن بموجب هذا الميثاق جهةً وديعةً له .

ويُقدّم الوديع نسخة مُصدّقة من النص الأصلي لهذا الميثاق، وأي تعديلات أو بروتوكولات إضافية عليه، إلى جميع الدول الموقعة عليه.

الفصل الثاني عشر – التحفظات

CHAPTER XII - RESERVATIONS

Article 12:

المادة 12:

No reservations may be made to this Charter.

لا يجوز إبداء أي تحفظات على هذا الميثاق.

الفصل الثالث عشر - أحكام عامة

CHAPTER XIII-GENERAL PROVISIONS

Article 13.1: Official Language

المادة 1.13: اللغة الرسمية

The official language of the Board of Peace shall be English.

تكون اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية لمجلس السلام.

Article 13.2: Headquarters

المادة 2.13: المقر الرئيسي

The Board of Peace and its subsidiary entities may, in accordance with the Charter, establish a headquarters and field offices. The Board of Peace will negotiate a

headquarters agreement and agreements governing field offices with the host State or States, as necessary.

يجوز لمجلس السلام وهيئاته التابعة، وفقاً لأحكام الميثاق، إنشاء مقر رئيسي ومكاتب ميدانية.

ويتفاوض مجلس السلام مع الدولة أو الدول المضيفة، حسب الإقتضاء، بشأن إتفاقية المقر الرئيسي والإتفاقيات المنظمة للمكاتب الميدانية.

Article 13.3: Seal

المادة 3.13: الختم

The Board of Peace will have an official seal, which shall be approved by the Chairman.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized, have signed this Charter.

يكون لمجلس السلام ختم رسمي، يُعتمد من قِبَل الرئيس.

وإثباتاً لما تقدم، وقّع الموقعون أدناه، بصفتهم مُخَوّلين حسب الأصول، على هذا الميثاق ■

الاجتماع الأول لـ «مجلس السلام» في واشنطن

■ عُقد في واشنطن، في 19 شباط/ فبراير 2026، الاجتماع الأول لـ «مجلس السلام» الذي أنشأه الرئيس الأميركي دونالد ترمب، بهدف بحث خطط إعادة إعمار قطاع غزة بعد أكثر من عامين من الحرب الإسرائيلية المدمرة. وجاء الاجتماع في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2025. وشارك فيه ممثلو أكثر من أربعين دولة؛ إنضمت 27 منها رسمياً إلى المجلس، في حين إختارت 21 دولة، إضافة إلى الإتحاد الأوروبي، الحضور بصفة مراقب.

في المقابل، إمتنعت دول حليفة للولايات المتحدة الأميركية، مثل بريطانيا وفرنسا والنرويج والسويد، عن الإنضمام، مشيرةً إلى مخاوف تتعلق بميثاق المجلس، الذي لا يذكر غزة على نحو مباشر، ويمنح المجلس صلاحيات واسعة للتدخل في «بؤر التوتر» حول العالم، بما قد يفضي إلى تقويض دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين. ولفت الإنتباه حضور جدعون ساعر، وزير الخارجية الإسرائيلي ممثلاً لدولة الإحتلال، التي إنضمت إلى المجلس على الرغم من إرتكابها جرائم الإبادة وتدمير قطاع غزة، في وقت غاب فيه التمثيل الفلسطيني الرسمي، فاقصر على د. علي شعث، رئيس «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» ■

(1)

نتائج الاجتماع وتحدياته

■ أسفر الاجتماع عن مخرجين رئيسيين: أولهما، الإعلان عن تعهد عدد من الدول الأعضاء بتقديم نحو سبعة مليارات دولار لإعادة إعمار القطاع، إلى جانب إلتزام الولايات المتحدة بتقديم عشرة مليارات دولار. وثانيهما، التعهد بتشكيل «قوة الإستقرار الدولية» التي يُفترض أن تتولى مهمات الأمن في القطاع: [

1- إعادة الإعمار

■ أعلن ترمب، خلال إجتماع المجلس، خطة لإعادة إعمار قطاع غزة، إلى جانب تعهّدات بتقديم سبعة مليارات دولار من تسع دول أعضاء في المجلس، هي: كازاخستان وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة والمغرب والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية وأوزبكستان والكويت. لكن إقتصر الإعلان عن مبالغ محددة على أربع دول خليجية هي: قطر والسعودية والكويت والإمارات (مليار دولار لكل منها). وأعلن أيضاً أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وافق على جمع ملياري دولار إضافيين «لدعم غزة». وأشار إلى أن اليابان ستستضيف فعاليات لجمع التبرعات لصالح المجلس، بمشاركة متوقعة من كوريا الجنوبية والفلبين وسنغافورة والصين وروسيا. وأفاد رئيس البنك الدولي، أجاي بانغا، أن البنك بدأ في «إنشاء صندوق لإعادة إعمار وتنمية غزة».

■ عُرض مقطع مصوّر خلال الإجتماع يتضمن خططاً لإعادة إعمار رفح، جنوب القطاع، إلى جانب إنشاء «بوابة» تربط غزة بمصر وإسرائيل والأردن ودول الخليج، مع توقع أنه بحلول العام العاشر «ستتمتع غزة بالحكم الذاتي، وستكون مندمجة في المنطقة، وستزدهر الصناعات فيها ويتوفر السكن للجميع». وتستند هذه الرؤية إلى الخطة التي كشف عنها جاريد كوشنر، صهر ترمب وعضو المجلس التنفيذي، خلال منتدى دافوس، والتي تتخيّل «غزة جديدة» تضم ناطحات سحاب وشواطئ سياحية ومراكز بيانات وصناعات متقدمة؛ وهي رؤية تطوير عقاري طموحة لا تتجاهل واقع الإحتلال والفصل العنصري والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فحسب، بل تتناقض جذرياً مع واقع الدمار الشامل الذي يعيشه القطاع بعد عامين من الحرب الإسرائيلية المستمرة.

وتقدّر الأمم المتحدة أن قطاع غزة يضم أكثر من 60 مليون طن من الأنقاض، تكفي لملء نحو 3000 سفينة حاويات، وأن إزالتها وحدها قد تستغرق أكثر من سبع سنوات، يعقبها وقت إضافي لإزالة الألغام؛ وهي تقديرات يرفضها البيت الأبيض. وحتى في حال إلزام الدول بدفع كامل مساهماتها، فإن هذه المبالغ لا تمثل سوى جزء محدود من نحو 70 مليار دولار، وهي تقديرات الأمم المتحدة

والإتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتكلفة إعادة إعمار القطاع. وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من 80 في المئة من المباني، بما فيها المدارس والمستشفيات والمنازل، قد دُمر، وأن ثمة حاجة إلى ما لا يقل عن 20 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الأولى من عملية إعادة الإعمار.

■ وتتزايد الشكوك بشأن إمكانية تحقيق رؤية إعادة الإعمار في ظل الشروط الإسرائيلية التي تربطها بنزع سلاح حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالكامل وتسليمه، وتقنيك شبكة الأنفاق ومنشآت التصنيع العسكري. وأكد ترمب، خلال الاجتماع، أن «حماس ستسلم السلاح كما وعدت، وإلا ستتم مواجهتها بقساوة»، في تصريح يربط التقدم السياسي بالالتزام العسكري. ومع ذلك، إستبعد تدخل عسكرياً أميركياً مباشراً، قائلاً: «لا أعتقد أن إرسال جنود إلى غزة للقضاء على حماس ضروري». في المقابل، ترفض حماس المطالب الأميركية والإسرائيلية، وتؤكد أن مسألة السلاح شأن داخلي فلسطيني، وأنها مستعدة لتسليمه لجهة فلسطينية تحظى بشرعية وطنية. وتحيط شكوك أيضاً بموقف إسرائيل من خطة كوشنر، التي تتضمن بناء ميناء ومطار جديدين بعد حصار دام قرابة عقدين؛ إذ يُرجَّح أن ترفض إسرائيل مشروعاً يضم هذا العدد من المباني الشاهقة، بحجة أنه يتيح رؤية مباشرة لقواعدها العسكرية القريبة من الحدود ■

2- «قوة الاستقرار الدولية»

■ أعلن خلال الاجتماع التزام عدد من الدول، ولا سيما دول مسلمة مثل إندونيسيا والمغرب وكازاخستان وكوسوفو وألبانيا، بتخصيص آلاف الجنود لـ «قوة الاستقرار الدولية» المكلفة بضمان الأمن في القطاع. وأوضح الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز، المكلف بقيادة القوة، أن إندونيسيا عرض عليها منصب نائب القائد وقد قبلته، وأنها مستعدة لإرسال ما يصل إلى 8000 جندي. ولم تحدد الدول الأخرى أعداد قواتها، وإن كان المغرب قد أعلن عزمه إرسال ضباط عسكريين رفيعي المستوى، إلى جانب ضباط شرطة ومدربين. والتزمت مصر والأردن كذلك بالمساعدة في تدريب الشرطة الفلسطينية في القطاع، في حين يعمل فريق من الخبراء العسكريين الأميركيين على تجهيز البنية التحتية اللازمة لعملها. وبحسب

خطط نشر قوة الإستقرار، فإن عملها سيشمل خمسة قطاعات، بدءاً من رفح، ثم التوسع تدريجياً عبر القطاع، وصولاً إلى هدف بعيد المدى يتمثل في نشر 12 ألف شرطي و 20 ألف جندي. ومع ذلك، تبقى طبيعة مهمات هذه القوة ومناطق إنتشارها غير محددة بدقة، بما في ذلك إذا ما كانت ستتشر على الحدود مع إسرائيل، أو ستتولى نزع سلاح المقاومة الفلسطينية مباشرة؛ وهو مطلب إسرائيلي ترفضه فصائل المقاومة الفلسطينية■

(2)

الإشكالات التي تواجه «مجلس السلام»

■ من زاوية الشرعية والعدالة، يقوم المجلس على ثلاثة مرتكزات، هي: تغييب مسألة الإحتلال والقضية الفلسطينية بوصفها قضية وطنية، والعمل وفقاً للتصورات والشروط الإسرائيلية، وتجاهل الإبادة من خلال ضمّ مرتكبها إلى عضويته. وحتى وفقاً لمنطق النظام الدولي القائم حالياً على موازين القوة، وعلى الرغم من نبرة التفاؤل والثقة التي يحرص ترمب على إضفائها على مشروع المجلس، فإن المشروع يثير جملة من التساؤلات والمخاوف، بما في ذلك لدى دول تُعدّ تقليدياً من حلفاء الولايات المتحدة. ويمكن ردّ مصادر القلق المرتبطة بصيغة المجلس وطبيعته إلى ثلاث نقاط رئيسية: [

1- تمركز المجلس حول ترمب شخصياً

■ على الرغم من أن إنشاء المجلس جاء بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2803 الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، والذي رحّب بـ «إنشاء مجلس السلام باعتباره إدارة إنتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع الإطار وتنسيق تمويل إعادة إعمار غزة وفقاً للخطة الشاملة، وبما يتوافق مع المبادئ القانونية الدولية ذات الصلة، إلى حين إستكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحية على نحو مُرضٍ»، فإن ميثاقه المؤسس منح ترمب صلاحيات إستثنائية واسعة. فقد وقّع ترمب، وعدد من ممثلي الدول، الميثاق في كانون الثاني/ يناير 2026 على هامش منتدى دافوس الإقتصادي، متضمناً

صلاحيات شخصية واسعة له، تشمل حق النقض (الفيتو)، ورئاسة غير محددة المدة، والتحكم في عضوية المجلس عبر دعوة الدول أو إنهاء عضويتها. وإضافة إلى ذلك، جعل الميثاق ترمب المرجع الوحيد لتفسير أحكامه وتطبيقها والتصديق على تعديلها، ومنحه صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، وإنشاء الكيانات التابعة له، وتعديلها أو حلها، بل منحه أيضاً سلطة حلّ المجلس بالكامل، ما يجعله مرتبطاً كلياً بشخصه وخاضعاً لتقديراته، ويثير تساؤلات حول مستقبله بعد انتهاء ولايته مطلع عام 2029 ■

2- منافسة الأمم المتحدة وتقويض دورها العالمي

■ يحدّد قرار مجلس الأمن رقم 2803 نطاق عمل مجلس السلام في القطاع، وتحت إشرافه نفسه. غير أن ميثاق مجلس السلام لا يذكر غزّة صراحةً، بل يقدّم نفسه، ضمناً، بوصفه بديلاً من الأمم المتحدة على المستوى الدولي، تحت ذريعة «الحاجة إلى هيئة دولية أكثر مرونة وفاعلية لبناء السلام» بدلاً من «المناهج والمؤسسات التي فشلت مراراً وتكراراً»، بحسب ما ورد في خطاب إفتتاح المجلس. وفي الخطاب ذاته، عرض ترمب رؤيته لدور المجلس الأمم المتحدة، قائلاً إن المنظمة «ستصبح أقوى كثيراً»، وإن «مجلس السلام سيشرف عليها على نحو شبه كامل ويضمن حسن سير عملها». وأضاف أن الأمم المتحدة «لم ترقّ إلى مستوى إمكاناتها الهائلة»، متجاهلاً أن الولايات المتحدة نفسها، إلى جانب الدول الأربع الأخرى الدائمة العضوية، تتحمل مسؤولية كبيرة عن تعطيل عملها، سواء عبر استخدام الفيتو ضد القرارات المتعلقة بفرض القانون الدولي والشرعية الدولية في حل النزاعات، أم عبر الإمتناع عن سداد المستحقات المالية. وتواجه الأمم المتحدة أزمة مالية حادة قد تقضي إلى «إنهيار مالي وشيك» إذا لم تُصلح قواعد التمويل أو تسدّد الدول الأعضاء التزاماتها المتأخرة، وفقاً للأمين العام أنطونيو غوتيريش. وتدين الولايات المتحدة وحدها بمبلغ يتجاوز ملياري دولار، من بينها 767 مليون دولار مستحقة لعام 2026.

وقد دفعت هذه المخاوف عدداً من الدول، بما فيها دول حليفة للولايات المتحدة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والنرويج وبلجيكا وسويسرا والإتحاد الأوروبي وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، إلى الإمتناع عن الإنضمام إلى المجلس، خشية أن يتحول

إلى بديل من الأمم المتحدة؛ وهو ما أثار إنتقادات ترمب الذي إتهمها بـ «المراوغة». وامتنعت الصين والهند أيضاً عن الإنضمام، في حين تتعامل روسيا مع الموضوع ببراغماتية تهدف إلى مقايضة واشنطن في ملفي أوكرانيا والعقوبات ■

3- غياب التمثيل الفلسطيني الرسمي

■ من أبرز الإشكاليات المرتبطة بالمجلس غياب التمثيل الفلسطيني الرسمي عنه، في مقابل حضور إسرائيل. فقد وجّه ترمب دعوة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للانضمام إلى المجلس، وهو ما قبله الأخير ووقع الميثاق باسم إسرائيل في 11 شباط/ فبراير 2026 خلال زيارته لواشنطن. وأدى غياب التمثيل الفلسطيني الرسمي في المجلس إلى إمتناع عدد من الدول عن الإنضمام إليه، ووصفه خبراء حقوقيون دوليون بأنه مشروع ذو طابع إستعماري. ويتألف المجلس من هياكل أساسية:

• **مجلس السلام الرئيس**، ويضم قادة الدول المدعّوين، وقد وُجّهت الدعوة إلى نحو ستين زعيماً.

• **المجلس التنفيذي المعني بالدبلوماسية والإستثمار**، ويضم سبعة أعضاء.

• **المجلس التنفيذي لغزة**، الذي يشرف على «اللجنة الوطنية لإدارة غزة» المكلفة بإدارة الشؤون اليومية في القطاع، وتتكوّن من شخصيات تكنوقراط فلسطينية، وهي الشكل الوحيد للتمثيل الفلسطيني في هيكل المجلس، إلا أنها تأتي في أدنى مستوياته المؤسسية، وخارج دائرة صنع القرار المتعلقة بمستقبل القطاع ■

خاتمة

■ تثار شكوك جدية بشأن الكيفية التي يمكن أن تمضي بها عملية إعادة إعمار قطاع غزة تحت قيادة مجلس السلام، الذي يخضع، إلى حد بعيد، لتوجهات ترمب وطموحاته وخياراته السياسية، فضلاً عن تأثير مستشاريه المقربين من إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، يواجه المجلس ذاته حالة من عدم اليقين؛ إذ يصعب تصور أن إدارة أميركية لاحقة، ولا سيما إذا كانت ديمقراطية، ستُبقي على كيان يتمحور على

نحو شبه كامل حول شخصية ترمب. وقد إستغلّ الأخير الجلسة الافتتاحية للمجلس للإعراب مجدداً عن خيبة أمله لعدم منحه جائزة نوبل للسلام لعام 2025، في ما يعكس نزوعاً متكرراً في سلوكه السياسي إلى إضفاء طابع شخصي على المبادرات العامة ونسب الفضل إلى نفسه. ويتجلى ذلك أيضاً في إعادة تسمية «معهد السلام الأميركي» ليصبح «معهد ترمب للسلام الأميركي»، وهو المقر الذي إستضاف إجتماع المجلس في واشنطن.

■ ويظهر ميثاق المجلس أن تركيزه لا ينحصر في غزة، التي تبدو أقرب إلى الهامش منه إلى المركز، في إطار مشروع أوسع يجسّد رؤية ترمب للنظام الدولي كما يتصوّره ويرغب في إعادة تشكيله. وتقوم هذه الرؤية على منطق القوة، مع قدر محدود من الإكتراث بالقانون الدولي، سواء عبر تنفيذ عمليات عسكرية من دون تفويض من الأمم المتحدة، كما في الهجمات على إيران ونيجيريا وفنزويلا، أو عبر ممارسات الضغط والإبتزاز السياسي والإقتصادي، بما في ذلك تجاه حلفاء الولايات المتحدة، كما ظهر في سياسات الرسوم الجمركية، وقضية غرينلاند، والخلافات التجارية مع كندا.

■ وتبرز مفارقة واضحة في أن الدعوة إلى تعزيز السلام، التي طُرحت خلال إجتماع المجلس، تزامنت مع توجيه تهديدات مباشرة إلى إيران بشأن عمل عسكري واسع إذا لم تستجب لمطالب تتعلق ببرنامجها النووي. كذلك، يُستدل من مواقف الدول أن عدداً منها إنضمّ إلى المجلس بدافع تجنّب إستعداد ترمب أو السعي لاسترضائه، في حين إمتنعت دول أخرى، بما في ذلك بعض الحلفاء المركزيين للولايات المتحدة، عن الإنضمام إليه، ليس إنطلاقاً من دفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، بل إدراكاً منها أن المشاركة قد تُسهم في تكريس رؤية للنظام الدولي تقوم على منطق القوة والضغط السياسي ■

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

2026/2/26

مذكرة قانونية

**بشأن مخاطر دستورية وقانونية وسياسية محتملة في ترتيبات ما بعد
اتفاق غزة، وواجب التحرك الوقائي تجاه الوسطاء واللجنة الإدارية**

تمهيد

■ إنطلاقاً من إدراكنا للظروف الإستثنائية والضغط الهائل التي أحاطت بالتوصل إلى إتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وما فرضته من خيارات صعبة لتجنب شعبنا المزيد من القتل والدمار، تأتي هذه المذكرة في إطار المسؤولية الوطنية والقانونية المشتركة، لا بقصد الإعتراض على الإتفاق، بل بقصد تحصينه ومنع إنحراف مآلاته بما قد يمس جوهر القضية الفلسطينية ووحدة نظامها السياسي والقانوني.

وفي ضوء ما يُداول مؤخراً حول إنشاء أطر جديدة لإدارة قطاع غزة تحت مسميات متعددة (مجلس سلام، مجلس تنفيذي، لجنة إدارية إنتقالية)، ومع غياب إعلان واضح للمرجعية الدستورية والسياسية النازمة لهذه الأطر، تبرز مخاوف حقيقية من إنزلاق غير مقصود - أو مقصود - نحو تكريس واقع انفصالي قانوني وسياسي لقطاع غزة، بما يمس وحدة الأرض والشعب والنظام الدستوري الفلسطيني.

تهدف هذه المذكرة إلى لفت نظر جهات القرار إلى مخاطر بنيوية صامتة قد تنشأ في حال المضي بأي ترتيبات إنتقالية دون ضوابط واضحة، وتقديم خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها حفاظاً على الحقوق الوطنية الفلسطينية.

إن قبول الترتيبات الإنتقالية لا يعني القبول بفراغ دستوري أو بإعادة هندسة الواقع الفلسطيني خارج الإرادة الوطنية، وهو ما يستوجب من الفصائل والقوى الفلسطينية دوراً فاعلاً في الضبط والتوجيه والمتابعة.

المخاطر القانونية والسياسية المحتملة

1. خطر تكريس واقع انفصالي بحكم الأمر الواقع

إن أي ترتيبات إدارية أو تنفيذية تنشأ بصلاحيات مستقلة عن النظام السياسي الفلسطيني القائم، دون نص صريح على وحدة المرجعية السياسية والقانونية الفلسطينية، قد تؤدي عملياً - حتى دون إعلان - إلى فصل قانوني وإداري لقطاع غزة، ويُعد عملياً تأسيساً لسلطة أمر واقع منفصلة، حتى لو وُصفت بأنها مؤقتة، بما يكرس الانقسام ويصعب معالجته لاحقاً.

2. الفراغ الدستوري وغياب المرجعية القانونية

إن الحفاظ على وحدة النظام القانوني الفلسطيني، وربط أي ترتيبات إدارية إنتقالية بمرجعية دستورية واضحة ومُعترف بها، يشكل عنصراً أساسياً لضمان الشرعية، ومنع نشوء فراغ قانوني أو إزدواجية في السلطات.

أي إدارة لا تُعلن إلزامها الصريح بالقانون الأساسي الفلسطيني مرجعية عليا حاکمة للمرحلة الانتقالية، تُدخل قطاع غزة في فراغ دستوري، وتفتح الباب أمام:

(1) تجاوز القوانين السارية وإصدار قرارات فوق القانون

(2) تعطيل الرقابة والمساءلة

(3) إصدار قرارات غير قابلة للطعن وتحصين السلطة التنفيذية من الطعن القضائي

وهو ما يشكل مساساً خطيراً بمبدأ سيادة القانون.

3. تعطيل القوانين السارية والحياة الديمقراطية والتمثيل الشعبي

تعليق أو تجاوز القوانين السارية: الإنتخابات، الحكم المحلي، التخطيط العمراني، القضاء، أو إستبدالها بأوامر إدارية أو لوائح إستثنائية مع استمرار العمل بترتيبات إنتقالية دون سقف زمني واضح أو إرتباط مباشر بالتحضير لانتخابات عامة، قد يحول المؤقت إلى دائم، ويعيد إنتاج نماذج حكم إستثنائي

مشابهة للإنتداب أو الإدارة العسكرية.

4. المساس بالهوية الوطنية ووحدة المؤسسات

أي تغيير أو غموض يتعلق بالرموز الوطنية (العلم الفلسطيني، النشيد الوطني)، وشعارات المؤسسات الرسمية، أو الوثائق الرسمية (شكل جوازات السفر)، والوثائق الرسمية، أو المناهج التعليمية، أو التمثيل الخارجي، من شأنه إحداث فصل نفسي وقانوني بين غزة وبقية الوطن، بما يخدم أجندات لا تخدم المشروع الوطني.

5. غموض الدور الأمني الدولي

غياب تفويض واضح ومحدد لأي وجود دولي أمني، يركز على حماية المدنيين الفلسطينيين من أي اعتداءات مستقبلية، قد يجعل هذه الترتيبات جزءاً من إدارة الصراع بدلاً من إنهائه.

الدور المطلوب من القوى والفصائل الفلسطينية

إنطلاقاً من مسؤوليتكم السياسية والتاريخية، فإن هذه المرحلة تستدعي منكم:

(1) مخاطبة الوسطاء الدوليين والإقليميين بخطاب موحد، للتأكيد على: (أ) وحدة المرجعية القانونية والسياسية الفلسطينية؛ (ب) الطابع المؤقت والزمني لأي ترتيبات إدارية؛ (ج) رفض تكريس أي واقع انفصالي تحت أي مسمى.

(2) مخاطبة اللجنة الإدارية المعنية بشكل رسمي، للتأكيد على:

(أ) الالتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني؛

(ب) قيام اللجنة الإدارية بدورها في ضمان إستقرار الخدمات العامة وإدارة الشؤون الحياتية للمواطنين خلال المرحلة الراهنة، باعتبارها أولوية عاجلة، إلى حين استكمال الترتيبات الوطنية الشاملة.

(ج) إحترام الرقابة القضائية والحقوق العامة.

(3) إنشاء آلية متابعة وطنية مشتركة تراقب تنفيذ الترتيبات، وترصد أي

إنحرافات قانونية أو سياسية، وترفع توصيات دورية للوسطاء والرعاة.

توصيات ختامية

- عدم ترك تفاصيل المرحلة الإنتقالية للتفسيرات الفردية أو الضغوط الخارجية.
- التمسك بالشرعية القانونية والدستورية كخط دفاع أساسي عن وحدة القضية.
- الفصل بين ضرورات التهدئة الآنية، والثوابت الوطنية التي لا يجوز المساس بها.

الخلاصة

إن أخطر ما قد يواجه شعبنا في هذه المرحلة ليس فقط فشل الترتيبات، بل نجاحها بشكل ناقص يُنتج واقعا دائماً منقوص السيادة والشرعية.

إن دوركم بصفتكم قوى وطنية فاعلة ومعنية بمآلات هذا المسار، لا يقتصر على المواقف المعلنة تجاه الإنفاق، بل يمتد ليشمل المسؤولية الجماعية في مراقبة تطبيقه، والتصدي لأي محاولة لاستغلاله كمدخل لتصفية الحقوق الوطنية أو تعميق حالة الإنقسام ■

المستشار / ضياء الدين المدهون

رئيس المجلس الأعلى للقضاء - غزة

2026/1/20

الفهرس

- هذا الكتاب.....5
- الفصل الأول: حول مسودة «الدستور المؤقت لدولة فلسطين».....9
- 1- موقعية الدستور في الدولة ونظامها السياسي 11
- 2- في الخلفية العامة 12
- 3- هل نحن بحاجة إلى «دستور مؤقت»؟ 16
- 4- مرجعية الدستور 17
- 5- قضايا ذات مدلول سياسي 18
- 6- في العلاقة مع منظمة التحرير 21
- 7- الموقف من مسألة مشروع الدستور 24
- الفصل الثاني: المشهد الحزبي – السياسي العربي
- عشية إنتخابات الكنيست الـ 26 31
- 1- تحت مظلة البرنامج الوطني 34
- 2- متوالية الوحدة والانقسام 37
- 3- .. على خط تشكيل الحكومات الإسرائيلية..... 39
- 4- 7 أكتوبر .. تداعيات واستحقاقات 42
- 5- حرب تشرين ضد الفلسطينيين ونوابهم 43
- 6- في مواجهة التمييز والتهويد 46
- 7- الطريق إلى إنتخابات 2026..... 48
- الفصل الثالث: إستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني في لبنان.....53
- إشكالية التوقيت والطريقة 55

• خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان.....	56
• إشكالية العلاقات الفلسطينية – اللبنانية.....	58
• مرتكزات البرنامج الوطني والإجتماعي.....	59
أولاً- في العلاقة مع الوضع في لبنان.....	60
ثانياً- في العلاقة مع وكالة الغوث (الأونروا).....	64
ثالثاً- على المستوى الداخلي الفلسطيني.....	66
■ الفصل الرابع: في الذكرى الـ 57 لانطلاقة الجبهة الديمقراطية.....	79
• أولاً- بيانات في ذكرى الإنطلاقة.....	81
1- نداء المكتب السياسي.....	81
2- بيان اللجنة المركزية.....	86
• ثانياً- مساهمات في ذكرى الإنطلاقة.....	91
1- 3 حروب يخوضها شعبنا في آن.....	91
2- المسيرة وسؤال الوحدة والبرنامج.....	103
3- في البيان التأسيسي – 1969/2/22.....	112
■ الفصل الخامس: الأزمة المالية للأونروا وتحولاتها السياسية.....	115
1- تبريرات الدول المانحة لوقف التمويل.....	119
2- الأمم المتحدة والأونروا والمزاعم الإسرائيلية.....	122
3- تداعيات تحويل المساعدات إلى وكالات أممية أخرى.....	124
4- التمويل العربي للأونروا وضغوط السياسة.....	126
5- أزمة التمويل، والتحول من التنمية إلى الإغاثة.....	129
■ الفصل السادس: الأونروا ومسألة التمويل المستدام.....	141
1- الأساس القانوني لوظيفة الأونروا.....	144

2-	التمويل الطوعي كأداة ابتزاز سياسي ومالي	146
3-	الاستهداف الأميركي - الإسرائيلي للأونروا	147
4-	الأهداف من الابتزاز السياسي والمالي، وآثاره على الحقوق الإنسانية	152
5-	إدارة الأونروا وسياسة التكيف مع الأزمة وضغوطها	159
6-	سلطة الجمعية العامة في إصلاح وتمويل الأونروا	163
7-	الدور الفلسطيني والعربي المطلوب	165
■ الفصل السابع: قراءة في وثائق وقف الحرب في قطاع غزة 171		
•	في السياق السياسي لـ «خطة إنهاء النزاع في غزة»	174
•	في دينامية التعامل مع القرار 2803، بمواجهة التصعيد الإسرائيلي	189
•	خطة ترامب الشاملة لإنهاء النزاع في غزة - 2025/9/29	198
•	إعلان ترامب للسلام الدائم والإزدهار - 2025/10/13	210
•	قرار مجلس الأمن 2803 - 2025/11/17	212
■ الفصل الثامن: ميثاق «مجلس السلام» 2026/1/21 221		
•	الميثاق باللغتين العربية والإنجليزية	225
•	الاجتماع الأول لـ «مجلس السلام» في واشنطن	241
•	مذكرة قانونية بشأن مخاطر محتملة في ترتيبات ما بعد إتفاق غزة	248
■ الفهرس 253		

